الأمم المتحدة S/PV.7690

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٩٠

الأربعاء، ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شكري/السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين /السيد موسيخين
	إسبانيا	السيد يبانيث
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو/السيد ليشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد ميريكان
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد ماكولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد سوغياما

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة خطاب الارهاب وأيديولوجياته

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2016/416)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة خطاب الارهاب وأيديولوجياته

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2016/416)

الرئيس: أود أن أرحب بمعالي نائب الأمين العام، وأصحاب المعالي الوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الحاضرين داخل قاعة مجلس الأمن. إن حضوركم اليوم يؤكد على أهمية الموضوع الذي نناقشه.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، سلوفينيا، السودان، السويد، الصومال، العراق، قبرص، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النرويج، هايتي، الهند، وهولندا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة كلاً من السيد محي الدين عفيفي، الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية في الأزهر الشريف، والسيد ستيفن كراون، نائب الرئيس ونائب رئيس الدائرة القانونية لشركة مايكروسوفت.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: معالي السيد ألان لو روا الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ ومعالي السيد ناكسين نغوفانغ، مدير الشؤون السياسية للمنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ وسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/416، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام معالي السيد يان إلياسون.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة المصرية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. هذه فرصة لمناقشة أفضل السبل لمكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، وكذلك التذكير بالمصالح والقيم الأساسية المرتبطة بذلك المسعى.

إن المجلس يدرك تماما المزيج المتقلب للنزاعات التي طال أمدها والإرهاب والتطرف العنيف في عالم اليوم. وقد نعى الجنود وأفراد الشرطة وحفظة السلام الذين سقطوا، فضلا عن الأعداد الكبيرة بشكل مأساوي من الضحايا المدنيين جراء الأعمال الوحشية التي ارتكبها الإرهابيون. وقد استخدم الجزاءات وغيرها من التدابير لوقف أنشطتهم. وأدرك التهديد الخطير الذي تشكله الجماعات الإرهابية، التي تسيطر على

الأراضي والمراكز السكانية وتحاول طمس الحدود بين الدول ذات السيادة.

ونعلم جميعا أن الجماعات الإرهابية تستغل المعتقدات الدينية بغية التحريض على الكراهية والعنف وإثارة الفرقة والاستقطاب في مجتمعاتنا. نرى ذلك يحدث في جميع أنحاء العالم اليوم. إنهم يتحدون بشكل صارخ القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسعينا المشترك من أجل السلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

يجب أن ندرك أن التفجيرات الإرهابية تستهدف تدمير ما يتجاوز الأرواح البشرية. إنهم يستهدفون قيمنا المشتركة. ويهدفون إلى نشر الخوف. ولذلك فإننا نتحمل مسؤولية عن حماية الناس من الأذى والخوف وعن حماية القيم العالمية من الاندثار. وحينما نضطلع بهذه المسؤولية، نجني ميزة أخلاقية واستراتيجية على السواء. إن الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته وإعطاء الأولوية للتضامن العالمي يمثل أعظم قوة لدينا لمكافحة الخطاب الإرهابي وأيديولوجياته.

وفي جميع أرجاء العالم، هناك قدر كبير من القلق المشروع حيال الشباب الذين يقعون فريسة للخطاب الإرهابي وأيديولوجياته. ونعلم أن الشباب قد يضعفون أمام إغراء الإرهابيين الذين يقدمون لهم شعورا بالانتماء وراتبا ووعدا بالمجد – بل ووعد بالفردوس. ونعلم جميعا أن وعودهم زائفة تماما، ولكننا نعلم أيضا أن الشباب قادرون على معرفة الحقيقة وإدراك نغمة الإغواء. وأعتقد حقا أن الغالبية العظمى من الشباب يميلون بطبيعة الحال نحو بناء حياة أفضل لأنفسهم ولغيرهم. وأثق في أنهم يتوقون إلى الإسهام في تحقيق مجتمعات سلمية ومزدهرة للجميع.

وقد أقر مجلس الأمن بقيمة الشباب ودورهم وبناة السلام الشباب في قراره التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وأثق في أن ذلك القرار سيمثل بالنسبة للشباب ما مثله القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالنسبة للمرأة والأمن.

وأقول إنه إن كان الشباب يعتبرون وقودا لخوض الحروب، فإنهم يستحقون بالتأكيد الفرصة لتحقيق السلام. وأدعو أعضاء المجلس وكل الدول الأعضاء إلى ترجمة القرار عمليا. ويجب علينا أن نقوم بما هو أكثر من مجرد تكرار البيانات العامة عن كون الشباب قادة المستقبل، كما نقول في كثير من الأحيان. ويجب أن نستثمر في الشباب اليوم بالموارد المادية والتمكين السياسي المجدي. يجب ألا نعمل فقط من أجل الشباب؛ بل يجب أن نعمل مع الشباب. وبدلا من النظر إلى الشباب باعتبارهم جزءا من المشكلة، لا بد لنا من الاستفادة من إمكاناتهم الهائلة للتوصل إلى الحلول.

في عالم اليوم، يتمتع الشباب بمهارات اتصال هائلة وشبكات وسائط التواصل الاجتماعي واسعة النطاق وأصوات أكثر تأثيرا من آبائهم. إننا نحتاج فحسب إلى التواصل مع أطفالنا وأحفادنا. وإذا أردنا مكافحة الخطاب الإرهابي، فعلينا أن نحفز ونحشد هذا الجيل من الشباب – الأكثر عددا في التاريخ – لتعزيز رسالتنا المتمثلة في إنسانيتنا المشتركة. والشباب متعطشون للأفكار الثاقبة. ينبغي بالتالي للحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أن تكون عناصر محورية في أي رؤية ملهمة. وعندما نمنح الشباب السبل والساحات للانخراط والعمل، فإنهم سيرون الأمل ويكونوا مستعدين لبناء مجتمعات سلمية لمصلحة الأجيال القادمة.

لقد أكد الأمين العام مرارا أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يرتبط بأي جماعة عرقية أو جنسية أو دين. فالإرهابيون متحدون في معتقداتهم العدمية والمعادية للإنسانية. وعلينا أن نستجيب بالاتحاد كأسرة إنسانية واحدة تدافع عن قيمنا المشتركة وتتبنى التنوع. والأمم المتحدة منبر رائع لتلك التعبئة. لقد تم تناول تحريض الإرهابيين وتجنيدهم فضلا عن الظروف

التي تفضي إلى الإرهاب في العديد من قرارات مجلس الأمن وفي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة وفي خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

وقد دعا الأمين العام إلى نهج شامل للتصدي للعوامل المعقدة التي تدفع الأشخاص نحو التطرف العنيف. ومن الضروري التصدي للخطاب الزائف والشنيع وتفنيده. ويجب تحل محل ذلك الخطاب رؤى بديلة مقنعة تدعمها فرصا ملموسة للمشاركة المجدية والبناءة، بما في ذلك فرص العمل، لأن بطالة الشباب تشكل آفة في جميع أنحاء العالم.

وإذا أردنا التصدي للتهديدات الإرهابية، فإن الاستجابة الأمنية والعسكرية تظل هامة – دعونا نوضح ذلك – ولكنها ليست كافية. ويركز الأمين العام بقوة على النهج الوقائي في خطة عمله لمنع التطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى نشر رسائل إيجابية واتخاذ إجراءات استباقية. وهذه الرسائل والإجراءات ينبغي أن تعالج الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف.

كما لا بد أن نصغي بعناية إلى المجتمعات المتضررة. لا بد من الانخراط على مستوى القاعدة الشعبية. ونحن بحاجة إلى إقامة شراكات مع الزعماء الدينيين والنساء والشباب. إنهم على الخطوط الأمامية، يواجهون ويتصدون للمتطرفين الذين يتسمون بالعنف، لأنهم يعرفون كيف يستجيبون بشكل أفضل على المستويات المحلية والفردية. وتمثل شبكة الإنترنت أداة قوية يستخدمها المتطرفون العنيفون لنشر رسائل الكراهية. وينبغي أن نشجع المزيد من الدراسات والبحوث بشأن كيفية استخدام التطرف العنيف للإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان الحفاظ على حريات الكلام والتعبير والتجمع.

ولا بد من مضاعفة الجهود لحماية التعددية والتنوع، بما في ذلك في وسائط الإعلام. إن حماية حرية الإعلام يمكن أن تشكل جبهة دفاعية ضد الخطاب الإرهابي. ويجب ألا يكون هناك أي تعسف أو عقوبة مفرطة ضد الذين يعبرون عن آرائهم. إن إتاحة المجال للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للعمل بحرية أمر أساسي. أما الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان فإنهم جديرون بتوفير السلامة والدعم لهم.

إن الإرهابيين يهدفون إلى تهيئة مناخ من الخوف والهلع بحيث يجري فيه كبح حقوق الإنسان. يجب علينا أن نرد على ذلك بالمحافظة بصرامة على قيمنا، ورفع الأصوات المعتدلة، والتمكين من الحرية الفردية. ويجب ألا ينفذ الكفاح ضد الإرهاب بطريقة تنتهك الحريات الأساسية. إن انتهاكات حقوق الإنسان باسم مكافحة التطرف العنيف سوف تعطي الإرهابيين أفضل أدوات للتجنيد. إذ أن تهميش أو تشويه صورة فئة معينة من الناس، أيا كانت تلك الفئة، إنما هي عقلية تحريضنا عليهم التي تعتبر من أخطر التهديدات في عالمنا المعاصر.

انطلاقا من بحس أعمق، فإن أفضل خطاب لمكافحة التطرف العنيف ربما هو عدم وجود خطاب. إن المناقشة برمتها ليست حول قصة ما؛ إنها حول العمل من أجل بناء السلام، والتنمية وحقوق الإنسان. إنها حول التعاضد في تضامن دولي ضد القوى التي تريد أن تفرقنا وتخيفنا والتي تريدنا أن ننسى جمال التنوع والقوة الهائلة للقيم والمبادئ الأساسية والعالمية.

الرئيس: أشكر نائب الأمين العام على بيانه، وأعطي الكلمة الآن للسيد عفيفي.

السيد عفيفي: إن العالم اليوم يعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار بسبب أحداث العنف المتلاحقة وموجات الغلو والتطرف التي ألقت بظلالها على كثير من الدول، خاصة في العالم العربي والإسلامي، فهددت أمنه واستقراره، فانتشرت الفتن واستفحل القتل فأدى ذلك إلى تدمير العمران والأوطان

في وحشية لم يعرفها التاريخ من قبل، حيث تجاوزت الأمور كل الحدود التي وضعتها الأديان والأخلاق والأعراف الإنسانية.

من المؤلم غاية الألم أن تُرتكب هذه الجرائم باسم الإسلام، الأمر الذي تم استغلاله إعلاميا أسوأ استغلال في تشويه صورة الإسلام، وتقديمه للعالم بحسبانه دينا همجيا متعطشا لسفك دماء الأبرياء. وفي الحقيقية، أننا لسنا بحاجة إلى الدفاع وبيان أنه لا صلة لهذه الأعمال بالأديان ولا بالأعراف الإنسانية. إذ أن القرآن يقرر أن الله سبحانه ما أرسل محمدا إلا رحمة للعالمين. وكلمة العالمين أوسع بكثير من كلمة المسلمين، بل هي في الفلسفة الإسلامية أعم من عالم الإنسان، حيث تشمل عالم الحيوان والنبات والجماد. جاء في القرآن خطابا لمحمد صلى الله عليه وسلم ”وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين“ (سورة الأنبياء، الآية ١٠٧). وقال محمد صلى الله عليه وسلم مخاطبا الناس جميعا ”إنما أنا رحمة مهداة“.

هذا النبي الرحيم بالحيوان أخبرنا أن امرأة دخلت النار في هرة (قطة) حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض، وأخبر أيضا أن رجلا سقى كلبا في يوم حر شديد فغفر الله له وأدخله الجنة.

إذا كان من تعاليم الإسلام الرحمة بالحيوان والعطف عليه، فإن الرحمة بالإنسان مما أكد عليه الإسلام، لأن تكريم الإنسان في الإسلام لإنسانيته من دون النظر إلى دينه أو مذهبه أو لونه أو جنسيته، حيث ينظر الإسلام إلى العالم على أنه أسرة واحدة في ظل مواطنة عالمية تنعم بالتعارف والتعاون. إن الله تعالى يخاطب الإنسانية في القرآن قائلا ”يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا“ (سورة الحجرات: الآية ١٣)

لقد عمل الأزهر الشريف على المواجهة الفكرية لتلك الجماعات التي تمارس العنف والقتل، وتهدد السلم في المجتمعات. وبيّن ارتباط تلك الجماعات بتاريخ فرقة الخوارج، وظهورها المبكر في صدر الإسلام، نتيجة ما أصابها من انحراف في التصور العقدي والفقهي، فأدى بها إلى التكفير، ولكن بعد اندثار تلك الفرقة، وبعد أن أصبحت في ذمة التاريخ، عادت ظاهرة التكفير الجديد على أيدي شباب لم يكن لديهم من المؤهلات العلمية والثقافية لمعرفة الإسلام، إلا الحماس وردود الأفعال الطائشة الحادة، فكان التكفير هو الصيغة المُثلى والأسرع. ومن هنا لم تكن أحكامهم أو تصوراتهم نابعة من فقه سديد أو فكر رشيد، وظهرت مفاهيم ونظريات منحرفة عن صحيح الدين، تم تسويقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل التكفير، وقضية الحاكمية، وحتمية الصدام، ومفهوم الجهاد، ومفهوم الخلافة، ومفهوم الدولة الإسلامية، ومفهوم الهجرة، ومفهوم دار الحرب. وتُعد هذه الأمور من المشتركات بين التنظيمات الإرهابية مثل داعش وغيرها التي انطلقت من فكر أبي الأعلى المودودي وسيد قطب، وغير ذلك من الفكر المتشدد والمتعصب.

إنه إذ ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التكفير أو التهديد بالعنف، فإنه يتحول إلى إرهاب. فالتطرف دائما ما يكون في دائرة الفكر، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداء على الحريات، أو الممتلكات، أو الأرواح، أو تشكيل التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تُستخدم في مواجهة المجتمع والدولة، فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب.

إن الأزهر الشريف يبذل جهودا علمية متميزة في مجالات التعليم وبيان المفاهيم الحقيقية للإسلام، وذلك من خلال ما يقدمه من المنح الدراسية لعدد كبير من الدارسين والدارسات في معاهد وكليات الأزهر، حيث بلغ عدد الدارسين في الأزهر ٤٠ ٠٠٠ طالب وطالبة، يحملون جنسيات ١٣٠ دولة من دول العالم.

انطلاقا من الدور العالمي للأزهر الشرف في نشر التعاليم السمحة للإسلام بعيدا عن الغلو والتطرف، يقوم بتنفيذ برامج تدريبية لعدد من الخطباء والأئمة من مختلف أنحاء العالم

من أجل ترسيخ مفاهيم الوسطية والسماحة، والتعايش السلمي، والاعتدال، وقبول الآخر، والحوار، ونبذ التطرف والغلو، واحترام قوانين الدول، واحترام التعددية الدينية والمذهبية والثقافية، يعمل الأزهر الشريف على المستوى الإقليمي على التواصل بين المرجعيات الشيعية والمرجعيات السنية في العراق، وسوريا، واليمن لمواجهة الاستخدام السياسي للصراع المذهبي، ولوقف تمدد داعش وغيرها من المليشيات التي تستخدم الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة لتوسيع رقعة الحروب،

كما يعمل الأزهر الشريف على المستوى العالمي من خلال ”مجلس حكماء المسلمين“ الذي يترأسه شيخ الأزهر ويضم المجلس أعضاء من مختلف دول العالم الإسلامي ويعمل على نشر السلام العالمي. وقد قام المجلس، بالتعاون مع الأزهر الشريف، بإطلاق قوافل السلام إلى ١٥ دولة من دول العالم. وقام الأزهر الشريف بإنشاء مرصد عالمي إلكتروني لرصد ما يصدر عن تنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي حيث تتم مناقشة الأفكار المتطرفة والرد على فتاوى وآراء داعش بعدد من اللغات الحية مثل الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والإسبانية والصينية لتحذير الشباب من خطر الفكر الداعشي وتحصينهم من أن يكونوا ضحايا لهذا التنظيم.

ويرى الأزهر الشريف أن مواجهة داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية في العالم تتطلب عددا من الأمور من أهمها:

الاهتمام بمناقشة الأفكار المتطرفة والرد عليها وتحذير الشباب وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتعاون الدولي في مواجهة تفوق تلك التنظيمات في استخدام الفضاء الإلكتروني في تسويق الإرهاب؛ وإعادة الاعتبار للقيم الإنسانية المشتركة والانفتاح عليها؛ وعدم الربط بين سلوكيات التنظيمات الإرهابية والدين؛ وتفعيل دور القادة الدينيين والحوار بينهم والعمل على ترسيخ مفاهيم السلام والتعايش بين الشعوب. والتركيز على دور الشباب ودعمهم ودمجهم في مجالات الاقتصاد ومجالات السياسة في المجتمعات المختلفة من خلال إتاحة فرص العمل لإثبات ذواتهم وحماية لهم من الفكر المتطرف؛ ودعم المرأة واحترام قدراتها وإشراكها في المواجهة وتفعيل دور الأسرة؛ وتحقيق العدالة بين الشعوب وعدم التفرقة واحترام خصوصيات المجتمعات؛ والتركيز على التعليم ومناهجه التي ينبغي أن تُرسّخ لمفاهيم التعايش السلمي واحترام الآخر والمواطنة العالمية وقبول التعددية الدينية والثقافية؛ ومساهمة أصحاب القرار والساسة في المجتمع الدولي في المواجهة الحقيقية للإرهاب الذي بات يهدد الأمن والاستقرار العالمي وتعاظم خطره في السنوات الأخيرة.

إننا نتمنى عالما ينعم بالأمن والاستقرار والتعايش السلمي ويحترم إنسانية الإنسان.

الرئيس: أشكر السيد عفيفي على إحاطته الاعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كراون.

السيد كراون (تكلم بالإنكليزية): ترحب مايكروسوفت بهذه الفرصة للإسهام في هذه المناقشة الهامة. وأود أن أقول إن آخرين، من أمثال السيد عفيفي والأكاديميين والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، هم أكثر دراية بدقائق خطاب وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية المعاصرة. وأنا لا أفترض معرفة ما الذي يشكل أكثر الرسائل فعالية لتغيير الأفكار أو للحيلولة دون استمالة عقول الناس نحو الإرهاب. لكنني لدي فهم عميق للتحدي الذي تواجهه شركات الإنترنت في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، وآمل أن تفيد ملاحظاتي في إيجاد سبيل للمضي قدما، يقوم على المبادئ.

وبصفتي ممثلا لقطاع الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات، فإن المسألة التي سأتناولها هي: ”مع تطور الفهم للرسائل

المضادة الفعالة، كيف يمكننا العمل معا بأفضل صورة؟ وبالنسبة للصناعة، أولئك منا الذين يعملون في مجال الإنترنت، فإن نطاق التحدي الإرهابي مروع. واستنادا إلى المصادر العامة وحدها، فإننا نعلم أن هناك عشرات الآلاف من الحسابات الإلكترونية للإرهابيين والتي ترفض أن تموت. فبمجرد إقفال أحد هذه الحسابات، سرعان ما يحل محله حساب آخر. وتتغير أسماء الحسابات ومحددات الهوية. ويجري تعديل المحتوى، ولكن دعاية الإرهابيين ورسائلهم تستمر.

ففي غضون ١٥ دقيقة من هجمات باريس التي وقعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت هناك ٧ ٥٠٠ تغريدة. وفي غضون أسبوعين، سُجلت مليون مشاهدة لمقاطع فيديو على الإنترنت تشيد بالهجمات. وأشارت شركة أخرى عاملة في قطاعنا هذا إلى أن مستخدميها البالغ عددهم ١,٦ بليون شخص في جميع أنحاء العالم يقدمون مليون بلاغ عن نشر محتوى بغيض في جميع فئات مضمونها. وبيت القصيد هو أنه لا يوجد حل وحيد ممتاز. ولو كان هناك هذا الحل، لكانت الصناعة قد اعتمدته. وليس هناك حل سحري من شأنه أن يوقف استخدام الإرهابيين للإنترنت. ومن ثم، فإن مايكروسوفت، شأنها شأن الشركات الأخرى في هذا القطاع، ولكن لا يمكنني أن أتكلم سوى بالنيابة عن مايكروسوفت، تتعامل مع تحدي الإرهاب والتطرف العنيف على شبكة الإنترنت من منظور شركة تكنولوجيا عالمية النطاق ولديها تطلعات على نفس القدر من الطموح.

إن إساءة استخدام الإرهابيين لمنابر الإنترنت موضوع معقد. وأعتقد أنه من المهم أن يستند أي نقاش حول مستقبل العمل معا ومستقبل شبكة الإنترنت العالمية إلى فهم واضح للماضي والحاضر.

وتتمثل ملاحظة واحدة بشأن الماضي في أن ثمة حقيقة تاريخية واضحة، ولكن يتم تجاهلها بسهولة، تتمثل في أن الإنترنت بصورتها التي نعرفها اليوم كانت مشروعا بُني على الثقة. وقد صُممت تكنولوجيات المشاركة الأولية على افتراض وجود أشخاص ذوي نوايا حسنة يعملون على نحو استباقي معا من أجل بلوغ غايات طيبة. وتطورت الإنترنت من مجرد توفير الربط بين المرافق البحثية. وبطبيعة الحال، فإن شبكة الإنترنت، وبمجرد إتاحتها أمام العالم، سرعان ما اجتذبت عناصر فاعلة سيئة. وأي تكنولوجيا يمكن استخدامها إما للخير أو للشر. ويصدق هذا القول على النار – فلنفكر في الحريق العمد – وعلى البارود والمطابع. وهو يصدق أيضا على منتجات ومنصات تكنولوجيا المعلومات.

فالصناعة مبنية على فكرة أنه يمكننا إطلاق الطاقات البشرية من خلال إتاحة الاتصال. وتتمثل رسالة مايكروسوفت في تمكين كل شخص وكل منظمة على هذا الكوكب من تحقيق المزيد. وبالتالي، فإنه ما من شيء يمكن أن يكون أكثر تعارضا مع تطلعات صناعتنا من إساءة استخدام تكنولوجياتنا في نشر العنف والتدمير والقتل.

وبينما ننظر إلى التحدي اليوم، فأين نجد أنفسنا؟ أعتقد أن من المهم أن نفهم أننا عندما نتكلم عما يمكن أن تفعله الشركات وما ينبغي لها أن تفعله، علينا أن نضع في اعتبارنا أنه لا توجد صناعة متجانسة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وإذا نظرتم إلى العناصر الفاعلة الكبرى على الساحة العالمية، فإننا في واقع الأمر مجموعة من الشركات التي توفر تكنولوجيات مختلفة ومنابر مختلفة. وتختلف خدمات مايكروسوفت وشركة مايكروسوفت عن غوغل، والتي تختلف عن فيسبوك، والذي يختلف عن تويتر. وثمة اختلافات كبيرة بيننا جميعا. ونحن نتنافس بشراسة – بل بشراسة لا توصف في بعض الأحيان – ولكننا وحدنا صفوفنا من قبل عندما رأينا منابرنا وقد أسيء استخدامها. ولعل أفضل مثال على عملنا المشترك كصناعة هو التعاون على

الصعيد العالمي لمكافحة المواد التي تنطوي على استغلال جنسي للأطفال.

وبينما نفكر في مواجهة تحدي إساءة استخدام الإرهابيين لخدماتنا، فإن صناعة تكنولوجيا الإنترنت متحدة أيضا. ونحن ندين الإرهاب بالإجماع. وبغية الاستجابة على نحو أكثر فعالية، نحن بحاجة إلى إيجاد سبل أفضل للمضي قدما، وهي سبل يمكن لجميع أصحاب المصلحة سلوكها معا.

وفي سياق مناقشة اليوم، أريد أن أؤكد بشكل خاص على إمكانية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن بل وينبغي أن تكون جزءا من استجابتنا العالمية في التصدي لهذا التحدي. فبمجرد أن يدرك المرء أن استخدام الإرهابيين للإنترنت يشكل تحديا عالميا، يصبح من الواضح أن هذه المشكلة لن تُحل بمعرفة شركات تكنولوجيا الإنترنت وحدها، ولا بواسطة الدول أو المنظمات غير الحكومية، إذا عملت بمفردها. إننا يجب أن نعمل بطريقة منسقة.

وهذا الإدراك هو الذي أدى إلى انطلاق جهد جديد بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين في الشهر الماضي، وذلك تحت مظلة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. فقد اجتمعنا في جنيف من أجل بناء مستوى جديد من الفهم، وذلك في شراكة مع مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام التي ستقوم بدور تنسيقي، وطائفة من شركات الإنترنت والجهات الفاعلة الحكومية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وسنركز على بذل جهود إبداعية وتعاونية ترمي إلى مواجهة التحدي المتمثل في استخدام الإرهابيين للإنترنت.

بالطبع، يجب أن ترتكز أي شراكة فعالة وجديرة بالثقة بين القطاعين العام والخاص على الشفافية. وسنسعى، بالتالي، إلى تحقيق أقصى قدر من الشفافية في هذا الجهد، وسنقدم تقارير بشأن هذا الموضوع في العام المقبل. غير أنني أود أن أتناول في عجالة بعض الأمور التي ينبغي النظر فيها. فعلينا تقبل بعض الحقائق المؤسفة. حيث أنه لا يوجد تعريف مقبول عالميا للإرهاب والتطرف، لا على المستوى الدولي ولا على المستوى الإقليمي.و صحيح أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ينصان على المعايير الدولية التي تشير إلى نظام مناسب وقانوني للتعبير وتبادل الأفكار. لكن الأمم المتحدة نفسها قد لاحظت بأن تلك المبادئ لم تحول أبدا إلى صك دولي ملزم يحدد معايير نهائية. وهذا ليس من المستغرب لأن وضع خطوط فاصلة في هذا المجال أمر صعب للغاية. ولكننا نستطيع أن نتفق على نطاق واسع بشأن الأطراف الفاعلة الضارة بشكل خاص، ويمكننا أن نركز الاهتمام بطريقة مبدئية.

لذلك، ينبغي ألا يكون الهدف من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التصدي لاستخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت، بما في ذلك من خلال إنشاء واستخدام الخطاب المضاد، أو غيره من الكلام الإيجابي، البحث عن حل واحد مناسب. إن الطريق إلى النجاح يمر عبر الحوار والتعلم. ولدي زملاء في مجال القانون في أكثر من ٥٠ بلدا، وعقدنا خلال الأسبوع الماضي في ريدموند، واشنطن، في مقر شركة مايكروسوفت، مؤتمر القمة السنوي لقسم الشؤون الخارجية والقانونية لشركتنا. وكشركة مايكروسوفت وكصناعة، فإننا نقدر بشكل فريد حاجتنا إلى أن نكون منفتحين على آراء وحلول بديلة تعمل بطريقة مختلفة في جميع أنحاء العالم.

ونحن نستكشف البدائل، بما في ذلك استخدام الخطاب المضاد، أيا كان شكله، يجب علينا التقيد بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي. ويجب علينا أن نحمي القيم الخالدة، بما في ذلك حرية التعبير، التي تتضمن الحق على حد سواء في الحصول على المعلومات، والحق في الخصوصية. ويجب

أن تكون أنشطتنا في هذا المجال قائمة على المبادئ، ولكن يجب أن تدفعنا إلى أبعد مما نقوم به اليوم. وبالفعل هناك بعض المقترحات المثيرة للاهتمام التي سيستكشفها الفريق العامل الجديد، في إطار المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتشمل نماذج وعمليات مبسطة، وربما مشتركة، يمكن أن تجعل من السهل على أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، إخطار الشركات بمحتوى منشور على شبكة الإنترنت ينتهك شروط الاستخدام. وقد وضعت الشركات شروط استخدام من أجل إدارة ما يحدث في المجتمعات التي أقامتها، وهناك فرص لإرساء تعاون قائم على المبادئ، من أجل استعمال شروط الاستخدام التي قدمناها. وهناك أيضا فرص لتحسين تدابير الكفاءة والشفافية، بحيث يمكن للحكومات، في ظل سيادة القانون، العمل بشكل أكثر فعالية مع الشركات لمتابعة التحقيقات الجنائية، بما في ذلك التحقيقات مع الإرهابيين والمتطرفين الذين يمارسون العنف.

ويتيح العمل مع المديرية محفلا جديدا هاما لتبادل أفضل الممارسات داخل الصناعة وخارجها. وسوف نتبادل الخبرات والأبحاث والأفكار التي تهدف إلى تحسين فعالية الاستجابة للإرهاب على شبكة الإنترنت، مع تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان واحترامها. وأود التأكيد على هذه النقطة الأخيرة، حيث تعد سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان واحترامها، أمرا بالغة الأهمية بالنسبة لمايكروسوفت. وأنا أعلم من خلال عملي مع الزملاء في جميع أنحاء الصناعة أن سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان واحترامها أمور حاسمة لجميع شركات الإنترنت الكبرى. وينبغي أن تقوم أي خطة للعمل المنسق على هذا الأساس.

لقد نشرنا، نحن في مايكروسوفت، بيانا عالميا لحقوق الإنسان يتضمن فلسفتنا. ونحن نعتقد أن الانخراط الفعال في أكثر من ١٠٠ دولة نعمل فيها يمثل النهج الصحيح. لقد كنا من بين أوائل الموقعين على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ونقوم في جميع أنحاء العالم بالدفاع بقوة عن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ونحن عضو مؤسس في مبادرة الشبكة العالمية، وأنا أمثل مايكروسوفت في مجلس إدارة هذه المنظمة، التي تجمع بين الشركات والمجتمع المدني والأكاديميين والمستثمرين. وينصب تركيزنا على الاحترام القائم على المبادئ، لحرية التعبير والخصوصية على شبكة الإنترنت العالمية.

وإذ نعمل معا في مختلف القطاعات، يجب علينا أيضا العمل بقدر من التواضع، معترفين بأنه ليس لدينا المعرفة التامة. ولكن يجب علينا ألا ندع ذلك يعيق إجراءاتنا القائمة على المبادئ. وتتمثل رسالتي الرئيسية اليوم في حاجتنا إلى المزيد من المناقشة، وإلى استكشاف سبل جديدة وفعالة لمعالجة سوء استخدام وسائل الاتصالات عبر شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بمكافحة إساءة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت في العالم، بما في ذلك عندما نعمل معا لتحسين استخدام الخطاب المضاد، في المعركة ضد الإرهابيين وأيديولوجياتهم، وطالما ارتكزنا على سيادة القانون، وطالما قمنا بحماية حقوق الإنسان واحترامها، وطالما تعاونا بشكل شفاف وبطريقة تعزز ثقة الجمهور، ليس هناك موضوع يتعين استثناؤه من المناقشة. إنني أتطلع إلى تلك المناقشة، ونشر استراتيجيات جديدة.

الرئيس: أشكر السيد كراون على إحاطته الإعلامية.

معروض على المجلس نص بيان أعده الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم، وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان، ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على هذا البيان الذي سيصدر باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن، تحت الرمز S/PRST/2016/6.

تقرر ذلك.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية مصر.

اسمحوا لي في مستهل بياني أن أتوجه إليكم جميعا بالشكر على تأييدكم ودعمكم للرئاسة المصرية، لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى مشاركتكم في هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة رسائل وإيديولوجيات الجماعات الإرهابية، وهو موضوع يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة وضعه على رأس الأولويات في إطار جهود مكافحة الإرهاب، كما أرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

لقد سبق توجهي إلى نيويورك بيوم واحد، عملية اغتيال غادرة لثمانية رجال شرطة في القاهرة، وفي ذلك تذكير بان قضية الإرهاب لم تعد تتوقف عند حدود، فنفس الفكر المريض الذي يقتل ضباطا مصريين يحمون مواطنيهم، هو الذي يذهب ضحيته رواد المسارح في باريس أو المسافرون من مطار بروكسل، فالتضامن مع كل روح بشرية واجب بغض النظر عما إذا كانت تنتمي لدولة أوروبية أو عربية، أو أفريقية والتصدي للإرهاب المتفاقم الذي نعده من بين التهديدات البارزة للسلم والأمن الدوليين هو واجب أيضا، ولو لم نشترك فيه جميعا، فسيصبح التغلب عليه أمرا تكتنفه صعوبات كثيرة، وأدعوكم جميعا إلى الوقوف دقيقة حداد على ضحايا جميع الأعمال الإرهابية الغاشمة.

إلتزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

لقد أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر القمة الإسلامي الأخير بأن النظام الدولي قد بات مختلا، وبالطبع فإن معالجة ذلك الوضع المختل تتطلب تحديد أسبابه، ويرتبط الشق الدولي من تلك الأسباب باختلال توازن النظام الدولي، من حيث تراجع مفهوم الدولة في الشرق الأوسط، والمنطقة العربية في أعقاب حرب العراق، ويرتبط الشق الإقليمي منها بالتأثير بالغ السلبية لطموحات قوى شرق أوسطية لتوسيع نفوذها على حساب دول عربية، وما ترتب على ذلك من تأجيج لصراعات إقليمية، وبزوغ قوى تطرف وإرهاب، لملء فراغ السلطة في مساحات واسعة من بلدان المنطقة، وتوهم قوى إقليمية ودولية من خلال محاولاتها وضع تصنيفات متباينة لتلك التنظيمات خدمة لمصالحها السياسية.

إن الشواهد على ذلك واضحة وماثلة أمامنا بكل ما تحمله من قسوة تعرض لها الأبرياء من قتل وإصابة وتدمير وتشريد. واستحضر المأساة السورية التي ترعرعت في حضنها تنظيمات إرهابية، ولذا أشدد على ضرورة إنهائها خلال الفترة القادمة عبر تعاون الدول المعنية، الأعضاء في فريق دعم سورية، مع مجلس الأمن من منطلق الصلاحيات التي يحظى بها المجلس لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق.

إن أفريقيا التي تتشرف مصر بتمثيلها في مجلس الأمن، تعاني هي الأخرى من تنظيمات إرهابية كالقاعدة وبوكو حرام، التي توجد في مناطق مختلفة من القارة، بما في ذلك الشمال الأفريقي، إذ يسيطر تنظيم داعش منذ فترة على مدينة سرت ذات الموقع الاستراتيجي على البحر المتوسط القريب من السواحل الأوروبية.

إن مرور ما يزيد عن ٧٠ عاما على تفجر الصراع العربي الإسرائيلي لا يجعله صراعا منسيا، فهو لا يزال القضية الأهم في منطقتنا وهو الذي أدى التقاعس عن إنهائه طيلة عقود، إلى تعميق وتجذر الأسباب الرئيسية للخلل في الاستقرار الإقليمي وتفشي الإرهاب. ويخطئ من يظن أن مرور الزمن أو اندلاع صراعات أخرى كفيل بوضعه طي النسيان أو بفرض تسوية ظالمة لا ينعم الفلسطينيون عبرها بحقوق كسائر الشعوب. ويكابر من يدعي أن احتلال الأراضي العربية لن يولد رد فعل شعبي يؤدي إلى استطالة الصراع، على النحو الذي تستفيد منه تنظيمات متطرفة في المنطقة.

تؤكد مصر دوما أن التصدي للإرهاب لن يتأتى له النجاح إلا من خلال توجه شامل من دون انتقائية، وذلك

بالتعامل الجاد والموضوعي مع جذور هذه الظاهرة بمختلف جوانبها والمواجهة الحازمة مع كل التنظيمات الإرهابية والتصدي للأيديولوجيات المتطرفة المؤسسة للإرهاب والعنف ومرجعياتها، مع ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي كذلك بحزم مع ما تقدمه بعض الدول والأطراف من دعم سياسي وعسكري ومالي لهذه التنظيمات الإرهابية، مما يعد خرقا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومما يحتم علينا جميعا تكثيف التعاون والتنسيق لتجفيف ذلك الدعم. وتؤكد القراءة المتأنية لتاريخ ونشاط هذه التنظيمات، عدم وجود فوارق أيديولوجية جوهرية بينها. فهي تتخذ مرجعيات فكرية نادى بها مفكرو التكفير والعنف والإرهاب، ومن بينهم سيد قطب، كمنهج لعملها وخطابها ورسائلها الإعلامية القائمة على العداء للمجتمع وتكفيره وهي جميعها مفاهيم مشوهة تتنافى مع روح الإسلام التي تأبى الانعزال والتطرف ورسالته السمحة التي أقرت الاختلاف وسمحت به، بل ورسخت مفاهيم قبول الآخر والتعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان.

إضافة إلى ما تقدم، أود التأكيد على أن استغلال الجماعات الإرهابية للطفرة التكنولوجية في وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي هو أحد أهم الأسباب التي تساعدها على تحقيق مآربها ونشر رسائلها وأيديولوجيتها بشكل غير مسبوق. كما لا تفوتني الإشارة إلى أهمية التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا التي تساهم في انتشار الأفكار المتطرفة وتزايد انضمام الشباب من الأقليات المسلمة في الدول الغربية للتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في كثير من السياسات الخاصة بالاندماج ومواجهة خطاب الكراهية والتعرض لرموز الدين الإسلامي ومقدساته تحت ذريعة حرية التعبير.

وفي تقديرنا أنه يتعين على التحرك المطلوب من المجلس ومن المجتمع الدولي بشكل عام، لكي يكون ناجحا، أن يتضمن قواعد استرشادية تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى القيام بما يلي:

أولا، الاستفادة من الجهود التي تقوم بها بالفعل المؤسسات الدينية الوسطية والبناء عليها، سواء فيما يتعلق بتفنيد الرسائل والأيديولوجيات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، أو بإبراز وتوضيح وشرح تفسيرات المفاهيم الحقيقية للأديان. وأود أن أشير، في هذا الخصوص، إلى الجهد الكبير المبذول بالفعل من جانب الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية وهو الجهد الذي يمتد نطاقه ليشمل العديد من دول العالم.

ثانيا، أهمية تأكيد الدول والمجتمعات، بما في ذلك الغربية، على عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة أو شعب.

ثالثا، إقرار التشريعات الوطنية اللازمة لتجريم نشر الرسائل والأيديولوجيات الإرهابية، مع عدم المساس في الوقت ذاته، بمبدأ حرية التعبير، بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود لوقف توفير التمويل اللازم للجماعات والتنظيمات الإرهابية لنشر رسائلها وأيديولوجياتها الإرهابية.

رابعا، التأكيد على دور الإعلام في التصدي لرسائل وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية.

خامسا، التأكيد على الدور الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع المدني بالدول المختلفة، وفي إطار قوانين كل دولة، في التصدي لرسائل وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية.

سادسا، حتمية التنسيق والتناغم بين الجهود القائمة بالفعل على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، في إطار التصدي لرسائل وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية لضمان عدم التضارب أو الازدواجية وأهمية تعزيز التعاون بين الدول في هذا الخصوص وتقديم المساعدات وبناء القدرات المطلوبة وحشد الموارد المالية اللازمة.

إن البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم (S/PRST/2016/6)، بالإضافة إلى الجهود الحثيثة للجمعية العامة، إنما تمثل جميعا إطارا متكاملا ومهما لوضع تلك المقترحات والأهداف موضع التنفيذ. ومن هنا، أتقدم بالشكر لتعاون أعضاء المجلس مع هذه المبادرة المصرية وأدعوهم مع كافة أعضاء الأمم المتحدة إلى البدء الفوري في الاتفاق على إطار محدد لتنفيذها، انطلاقا من مضمون البيان الرئاسي.

يجب أن يكون صوتنا في مواجهة الإرهاب قويا وموحدا، ويجب أن تكون رسالتنا، رسالة العالم أجمع للإرهابيين، قوية وواضحة وتؤكد على كونهم أعداء للإنسانية وأنهم لا يمثلون أي دين وأنهم إلى زوال، بل وأن رسائلهم وأيديولوجياتهم تتعارض مع المنطق والطبيعة الإنسانية ومع الشرائع كافة. فلنعمل معا ولنعلي صوت الحق والعدل والتسامح فوق صوت الإرهاب والتطرف والكراهية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس، وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

أعطى الكلمة للسيد موري ماكولي، وزير الشؤون الخارجية في نيوزيلندا.

السيد ماكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بشكر الوزير شكري على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول ”مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته“. إننا نتعامل اليوم مع تهديد يتطلب حجمه وانتشاره استجابة عالمية جماعية ويسترعي، بالتأكيد، انتباه مجلس الأمن.

وقد كان بلدي، نيوزيلندا، يعتبر نفسه في منأى إلى حد كبير من خطر الإرهاب الدولي، لأنه محمي بفضل موقعه الجغرافي. ومن المحزن أننا نعيش الآن في عالم أصبح فيه الإرهاب نشاطا عالميا يتم تصديره من خلال التكنولوجيا الحديثة ووسائط التواصل الاجتماعي المتطورة. ولكل مجتمع فئته من الأشخاص المحبطين والمحرومين الذين يوفرون سوقا جاهزة للإيديولوجيات المتطرفة. ولكل مجتمع فئته من المضطربين عقليا أو المجرمين الذين يجدون في الوسم بعلامة الإرهاب الدولي غطاء مناسبا.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب – وهي معالجة الظروف التي تسهم في انتشار الإرهاب، ومنع ومكافحة الإرهاب، وبناء القدرات على مكافحة الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. ويضطلع مجلس الأمن بدور محوري تؤديه في توجيه استجابة دولية شاملة لمكافحة الإرهاب. وأود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

أولا، إن أهم ما يمكن أن يسهم به مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب هو تحسين قدرته على منع نشوب النزاعات وحلها. فالنزاعات التي لم تحل بعد في سورية والعراق تربة خصبة لتأجيج الإرهاب والإيديولوجية المتطرفة، وهي ظاهرة شهدناها بالفعل في أفغانستان وفي أماكن أخرى. والنزاع الذي لم يحل في فلسطين يغذي الآن أجيالا من اليأس والتطرف. ولذلك، فإن رسالتي الأولى هي وجوب أن يفي المجلس بمهامه الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات وحلها إن كان يريد القضاء على الظروف التي تولد وتنتشر فيها أوجه خطاب التطرف وأيديولوجياته.

ثانيا، تشكل المجتمعات الأكثر عدلا وشمولا أفضل دفاع مستدام وطويل الأجل لمكافحة انتشار الإرهاب. ولإنشاء حكم مُوَحد وشامل يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ولا يستسلم للإغراء القصيرة الأجل المتمثل في تهميش مجموعات كبيرة أهمية حاسمة في الكفاح الطويل الأجل ضد الأيديولوجيات المتطرفة. وينطبق ذلك على العراق وأفغانستان. بل على جميع البلدان.

ثالثا، سيتعين على الحكومات توخي المزيد من الفعالية والابتكار في استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب، ومواصلة تحسين

التعاون عبر الحدود الوطنية. وينبغي القيام بذلك على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل لنظم جزاءات المجلس التي تستهدف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وعلى الصعيد الإقليمي. ويرى بلدي أن تعزيز التعاون في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ يكتسي أهمية كبيرة، لا سيما من خلال العدد المتزايد من مبادرات مكافحة الإرهاب التي اتخذت على صعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإذ نشهد تحقيق نجاح أكبر ضد داعش في العراق وسورية، فإن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ستصبح تحديا بالنسبة للعديد من الدول، بما في ذلك بلدي. والتعاون في مجالات مثل مهام الشرطة ومراقبة الحدود وأمن الطيران سيزداد أهميةً. والسياسات المتصلة باحتجاز الإرهابيين المعتقلين وإعادة إدماجهم تثير أسئلة معقدة وصعبة.

وكما قلت من قبل، فإن مجلس الأمن يضطلع بدور محوري في توجيه استجابة دولية شاملة لمكافحة أوجه خطاب الإرهاب وإيديولوجياته. وفي بلدي، في منطقتنا وفي مناطق أبعد، تلتزم نيوزيلندا بالقيام بدورها على نحو كامل.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون، والأمين العام عفيفي، ونائب رئيس الدائرة القانونية كراون، لتفضلهم بموافاتنا بمعلومات اليوم بشأن هذا الموضوع الهام جدا. كما أود أن أخص بالشكر مصر، والسيد شكري تحديدا، على الدعوة لعقد هذه الجلسة.

كما أود أن أتقدم بالتعازي باسم الشعب الأمريكي لكم، سيدي الرئيس، ولشعب مصر إثر الهجوم الفظيع الذي وقع في القاهرة يوم الأحد، وأدى إلى مقتل ثمانية من أفراد الشرطة. فذلك الهجوم يؤكد استمرار التهديد الفتاك والوحشي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وبطبيعة الحال، الجماعات التي تستخدم أساليب مماثلة.

وأثناء زيارتي إلى الكاميرون وتشاد ونيجيريا في الشهر الماضي، التقيت مع بعض من الضحايا الكثر لجماعة بوكو حرام، التي أعلنت مؤخرا عن ولائها لداعش داعش. وقالت لي امرأة من بين من تكلمت معهم أنها شهدت إعدام زوجها وانتزاع أطفالها الثلاثة من قبضتها واختطافهم من جانب بوكو حرام. وهي الآن وحيدة ومشردة ولا تدري لماذا بقيت على قيد الحياة. وكما تقول، فإن حياتها لم يعد لها معنى. وكل ما تفعله هو أنها تجلس طوال النهار، كل يوم، تتحسر على أطفالها وتتساءل عما إذا كان هناك شيء آخر يمكنها أن تفعله لاسترجاعهم.

والتقيت فتاة عمرها ١٤ عاما قالت أن الإرهابيين الذين أحرقوا منزلها ”خيروها“ بين أن القتل أو الزواج من أحد أفراد جماعة بوكو حرام. وقد اختارت الحياة، وبعد سنة من الاسترقاق الجنسي من قبل جماعة بوكو حرام، تمكنت بطريقة أو أخرى من الهرب من مختطفها الوحشي. ولكننا الآن وهي في مخيم للاجئين، تلوم نفسها على ما تحمله معها من العار الذي لحقها خلال الفترة التي قضتها مع جماعة بوكو حرام. إنها تشعر بالخزي، بينما يبدو أن من قاموا باستعبادها غير قادرين عن الإحساس بالخجل.

وقال لي طفل يبلغ ٨ أعوام من العمر أنه كان يدرس في مدرسته عندما بدأ أفراد جماعة بوكو حرام في إطلاق النار. ففر لوحده متجها إلى الغابة و لم ير والديه منذ ذلك الحين. ولا يعرف ما إذا كانا على قيد الحياة.

وهذه الفظائع تضفي المزيد من الإلحاح على هذه الجلسة بينما يسعى المجلس إلى تعزيز جهده الجماعي لهزم داعش وتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية مثلهما. ولا يمكن أن

تكون هناك قضية على وجه الأرض أكثر إلحاحا من هذه القضية.

وما من أحد منا في مأمن من التهديد الذي تشكله تلك الجماعات. ففي مينيابوليس يوم الإثنين، مثل أمام المحكمة ثلاثة شبان أمريكان بتهمة التآمر لتقديم الدعم المادي إلى داعش وارتكاب القتل في الخارج. وقد تحسرت واحدة من أمهاتهم على ما وقع لابنها قائلةً،

”لقد حذرته ألا يذكر أبدا حتى تلك الأسماء، الشباب أو داعش، لأن القرآن لم يذكر أي شي عن أسباب قتل أي أحد مما تتكلم عنه داعش.“

وأقر ستة أمريكان آخرين بذنبهم فيما يتعلق بتهم مماثلة في وقت سابق من هذا العام. وبعضهم قال للقاضي بأنهم استلهموا أشرطة فيديو ووسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدمها داعش للتجنيد.

وإذ ننظر في مهمة مكافحة الأيديولوجيات العنيفة، يجب علينا جميعا أن نقر بأن الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الإيديولوجيات الإرهابية يجب ألا يستخدم أبدا كذريعة لقمع الانشقاق السياسي. وتعترف بلدان كثيرة باستثناءات ضيقة محددة بوضوح للحق في حرية التعبير، مثل التحريض على العنف الوشيك، الذي يشكل استثناء لذلك الحق في الولايات المتحدة. ولكن هناك فرق واضح وكبير بين الاستجابة لتلك الاستثناءات المقررة قانونا والمحاولات الواسعة النطاق لإسكات منتقدي الحكومة. والإجراءات القانونية أداة حاسمة في الحملة ضد داعش، ولكن يجب ألا تستخدم كفزاعة ضد من يعبرون عن آراء غير شعبية أو ينتقدون السلطات. وهذا السلوك لا يمنع التطرف العنيف، بل يقوم بتأجيجه. وأود أن أثير ثلاثة مبادئ نستند إليها في وضع استراتيجيتنا المشتركة لمكافحة ما تروجه جماعات مثل داعش من إيديولوجيات وأوجه خطاب بغيضة.

أولا، ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تركز على فضح الأكاذيب والتحريفات والافتراءات التي يرتكز عليها الخطاب الإرهابي. وأكثر الجهات الفاعلة تأثيرا وفعالية في هذا الجهد ستتألف دائما من الزعماء الدينيين، ومنظمات المجتمع المدني، والفئات المجتمعية، وفرادى المواطنين. والأصوات المستقلة يمكن أن تنشر الحقيقة حول حقيقة الحياة تحت سيطرة داعش. ويمكن للزعماء الدينيين رفض التحريفات المشوهة للدين من خلال نشر رسالة الإسلام القائمة على السلام والمحبة والتسامح.

ومن الواضح أن داعش تخشى هذا التهديد. ففي عطلة نهاية الأسبوع تحديدا، دعت الجماعة إلى قتل ١١ من الأئمة والعلماء المقيمين في الولايات المتحدة وأماكن أخرى الذين عملوا بنشاط على دحض خطابها وفضح أيديولوجيتها. ويمكن للحكومات أن تضطلع بدور داعم من خلال دعوة وتعزيز أصوات المستقلة، كما فعلت الولايات المتحدة بالشراكة مع الإمارات العربية المتحدة لدى إنشاء مركز ”صواب“، الذي وفر التدريب لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات أخرى.

ثانياً، إن وجود استراتيجية فعالة يسهل التدفق الحر للمعلومات. ومن شأن هذا الانفتاح أن يوسع وصول الجمهور إلى الحقيقة، وفي هذه المعركة تقف الحقيقة في جانبنا بشكل واضح. ليس لدينا ما نخشاه. فشبكة الإنترنت في حد ذاتها ليست خطراً، مع أنها يمكن أن تروج لأكاذيب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولدعايتها. وهي تيسر كذلك تدفق الخطاب المضاد وتبادل الأفكار الجديدة وأصوات التسامح التي تفوق الاستثناءات عدداً بكثير. والصحافة الحرة قد تنتقد حكومتها – والصحافة الحرة في بلدي تفعل ذلك بالتأكيد. ولكن ذلك تحديداً هو ما يضفي على تلك الأصوات مصداقية ويضمن أن ينظر إليها الجمهور على أنها مستقلة.

وذيوع سمعتها بالتراهة والمصداقية هو ما يُكسب تقاريرها بشأن فظائع وانحرافات داعش وغيرها كل تلك الأهمية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن اعتقال الصحفيين والحكم عليهم بالموت، ومعاملة وسائط الإعلام كعدو للدولة – كل تلك الأعمال تأتي بنتائج عكسية تماماً. فوسائط الإعلام حليف حين يتعلق الأمر بكشف حقيقة الجماعات الإرهابية. ومهاجمة وسائط الإعلام لن تنتج مواطنين أكثر انصياعاً، بل نتيجته جمهور أكثر اغتراباً وتشككاً وشعوراً بالحرمان، جمهور يرزح تحت وطأة محاولات الحكومة لفرض السيطرة على الأرجح – وكل ذلك يصب في صالح الجماعات الإرهابية.

ومن الأمور الكاشفة أن داعش نفسها كانت من بين السلطات التي سعت مؤخراً للحد من تدفق المعلومات إلى الشعب الرازح تحت سيطرتها. ففي العام الماضي، حظرت الدخول الخاص إلى شبكة الإنترنت في الرقة في محاولة لمنع المقاتلين الساخطين من التواصل مع أسرهم ومنع السكان المحليين من أن يحدثوا العالم الخارجي عن الحياة تحت حكم داعش. كما حظرت أطباق السواتل اللاقطة وأجهزة الاستقبال، شاكية مر الشكوى مما وصفته بـ ”قنوات الأخبار التي تنشر الأكاذيب وتشوه الصورة“. وداعش على حق، فالإنترنت والإعلام الحر يهددان أتباعها. ومن الأهمية بمكان أنه ما من دولة عضو في الأمم المتحدة تسير على خطى داعش أو تعتنق رأيها.

وهذا يقودني إلى المبدأ الثالث الذي ينبغي أن يرتكز عليه نهجنا. يجب أن نفهم بشكل أفضل العوامل التي تجتذب بعض الأفراد أو المجتمعات المحلية إلى الخطاب الإرهابي حتى يمكننا رصدها ومواجهتها على نحو أفضل. ودوافع من يترعون إلى التطرف متنوعة للغاية. وأذكر مثالاً واحداً في هذا الصدد، فبعد محاورات مكثفة عبر الانترنت، ثمة معلمة وحيدة في مدارس الأحد وجليسة أطفال تبلغ من العمر ٢٣ عاماً في ولاية واشنطن، وكانت مستعدة للزواج من غريب والانتقال إلى سوريا. ولم يمنعها عن ذلك إلا تدخل جديها. وإذ عادت بها الذاكرة إلى الهدايا التي أغدقت عليها والاهتمام الذي جلبته لها اتصالاتها الجديدة عبر الانترنت، فقد ذكرت في مقابلة صحفية في وقت لاحق ”شعرت كما لو كنت أخون الرب والمسيحية، ولكن كان ينتابني شعور بالحماس أيضاً لأنني تعرفت على كثير من الأصدقاء الجدد.“

أحد الأئمة في وسط مالي قال لباحث من منظمة رصد حقوق الإنسان مؤخراً إن النداء المحلي لأي جماعة متطرفة لا علاقة له بالدين، ولكن في منطقة حيث تقف الحكومة عاجزة عن توفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية، يقدم الجهاديون بديلاً أفضل للدولة. وتحديد تلك الديناميات يمكننا من السعي لمعالجتها، والاستراتيجية التي نطورها اليوم لمكافحة الخطاب الإرهابي يجب أن تستند إلى جهود أوسع نطاقاً لمواجهة التطرف العنيف ومنعه. والتصديق على خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) لدى طرحها في الشهر القادم خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

ختاماً، فقد ذكرت في وقت سابق أن داعش دعت مؤخراً إلى قتل ١١ من الأئمة والعلماء رداً على جهودهم لمواجهة خطابها. فماذا يفعل هؤلاء حتى يكونوا بهذه الخطورة على داعش؟ إنهم لا يكتفون برفض الآراء المنحرفة للإرهابيين. بل إنهم يروجون بنشاط لأفكار بديلة وخطاب أكثر إيجابية. ولا يكتفون في القيام بذلك بالأدوات الأقدم عمراً التي تتيحها المنصات التقليدية للتواصل الاجتماعي، مثل تويتر ويوتيوب وإينستاغرام وفيسبوك – فهم يناقشون أمور الدين عبر تطبيق سناب شات. والرسائل المضادة ووسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت المفتوح الذي يمكن الشباب من الوصول إلى ذلك المحتوى هي سبيلنا إلى دحر خطاب داعش وأيديولوجياتها في العصر الحديث. هذا هو الرد – وليس القيود على وسائط

الإعلام والمرشّحات على شبكة الإنترنت أو شن الهجمات على المعارضين السياسيين. ولدى وضع إطارنا المشترك ونُهُجِنا القائمة على أنظمتنا الفردية للحكم، لا بد أن ننظر إلى الحرية السياسية كعدو للإرهاب، لأنها كذلك فعلاً.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية ماليزيا.

السيد ميريكان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك من سبقني من المتكلمين في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المؤاتية بشأن موضوع بالغ الأهمية. والورقة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) التي عرضت علينا سلفاً قد انطوت على إرشادات مفيدة أيضاً. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تضمنت إحاطاتهم رؤى ثاقبة وأضافت قيمة كبيرة لمناقشة اليوم.

وعند هذه المرحلة، يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا تايلند والكويت، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

خلال الربع قرن الماضي أو نحو ذلك، وقفت الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا في طليعة الجهود الدولية الرامية لمكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف. وإلى جانب الإجراءات العسكرية المحددة الهدف وعمليات الاستخبارات الضرورية في الميدان، اعتمدنا معايير وشبكات وهياكل واستراتيجيات وخطط عمل من أجل مواجهة التأثير المتنامي للإرهابيين ومكافحتهم على عدد من الجبهات الهامة، خصوصاً ما يتعلق بالتحركات والتمويل والتجنيد.

وقد حققت تلك الجهود درجات متفاوتة من النجاح. ولكن، يمكننا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك. ويجب أن نفعل أكثر من ذلك. وهذا ما يجعل مناقشة اليوم ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا، إذ تسعى إلى التصدي للخطاب أو الجانب الأيديولوجي للإرهاب، وهو أحد المحركات الرئيسية لتلك الظاهرة. ولذلك، يسرنا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو (S/PRST/2016/6)، ونحن نؤيده تماماً، ونشكر الوفد المصري الذي بادر بإعداده.

الإرهاب والتطرف العنيف من التهديدات العالمية التي تتجاوز الثقافات والأديان والحدود الجيوسياسية، ولا دين لهما. وخلال العقود القليلة الماضية، خاض المجتمع الدولي صراعات طويلة الأمد ضد الجماعات الإرهابية المختلفة في شتى أنحاء العالم، من الجيش الجمهوري الأيرلندي إلى نمور التاميل وأوم شينريكيو. وبالتالي، فإننا نرفض أي ربط للإرهاب والتطرف العنيف بأي دين بعينه أو جنسية أو مجموعة عرقية بعينها.

غير أننا، كمسلمين، ينبغي ألا نعيش في حالة إنكار. يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نعترف، شئنا أم أبينا، بأن ثمة حاجة ماسة للتصدي لاستغلال الجماعات الإرهابية للإسلام، الأمر الذي أدى إلى الربط المتصور بين الإرهاب والإسلام أو المسلمين. وكما لا يخفى علينا جميعاً، يبرز من بين أفظع وأبشع مرتكبي جرائم الإرهاب والتطرف العنيف اليوم تنظيم القاعدة وحركة طالبان وجبهة النصرة وحركة الشباب وبوكو حرام وداعش. وهناك شيء واحد مشترك بينها – أنها تعول على الإسلام، أو بمعنى أدق، تفسيرها الملتوي للإسلام، من أجل إضفاء الشرعية على قضاياها، وتبرير أعمالها الإجرامية واجتذاب أتباعها. لذلك، وفي إطار أغراض مناقشة اليوم، أود أن أركز في بياني على تلك الظاهرة المثيرة للقلق، بغض النظر عن موقفنا الطويل الأمد بضرورة الفصل بين الإرهاب وأي دين بعينه.

من الشائع أن فهم دين ما يتطلب دراسة كتابه المقدس. وفي قرآننا، الكتاب المقدس للمسلمين، فإن رسالة السلام والعدالة والأمانة تبرز بوضوح وتشكل جوهر الإسلام. وفي واقع الأمر، فإن تعريف الإسلام نفسه هو السلام. ولبيان ذلك، قال تعالى في القرآن:

(تكلم بالعربية)

”ولا تجعلوا الله عُرضَةً لأَيمانِكُم أن تَبَرُّوا وتَتَّقُوا وتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ والله سَمِيعٌ عَلِيمٌ“ (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٤)

(تكلم بالإنكليزية)

في الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالعدل، يقول الله تعالى في الآية الثامنة من سورة المائدة (السورة الخامسة/الجزء السادس):

(تكلم بالعربية)

”يا أيها الذين أمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون“.

وفي ضوء هذه الوصايا الواضحة في القرآن الكريم، فإننا نشجب بشدة ادعاءات الإرهابيين بأن الإسلام يقر ما يمارسون من همجية. لا مكان في الإسلام لمفهوم ”الغاية تبرر الوسيلة“. وبالتالي، فحتى إن كانت لديك نوايا حسنة أو أنك تقاتل من أجل قضية عادلة، فإنه لا يزال من المحظور عليك تحقيق ما تنشد عن طريق وسائل غير مشروعة أو الاعتداء على الآخرين.

وقبل فترة طويلة من وضع اتفاقيات جنيف، أرسى النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) والعلماء اللاحقين مبدأ الحرب العادلة. وفي جملة أمور أخرى، يحظر على المسلمين، أثناء الحرب، إيذاء غير المقاتلين، وخاصة النساء والأطفال والمسنين والمرضى، فضلا عن المبعوثين والدبلوماسيين والذين يصلون في دور العبادة. بل ويحظر عليهم إلحاق الضرر بالممتلكات المدنية، بما في ذلك آبار المياه والأشجار والمحاصيل والماشية. تلك هي تعاليم الإسلام الحقيقية والصحيحة. لا يقبل المسلمون الأيديولوجيات التي تتبنى الكراهية والوحشية والعنف والتدمير. ويجب أن نوضح تماما أن المتطرفين هم الكافرون. إنهم الذين يهينون ويحرفون تعاليم القرآن الكريم والسنة.

ومن الجلي تماما لوفدي أننا إن أردنا النجاح في مكافحة الخطاب الإرهابي، لا يسعنا أن نقصر استجابتنا على مجرد التنديد بالعنف أو إيضاح أسباب خطأ نهجهم؛ علينا تفنيد خطابهم ونهجهم المغرية. لا توجد الأيديولوجية في فراغ. بالنسبة لأولئك الذين يعانون التهميش أو الحرمان أو الإحباط فإن الأيديولوجية يمكن أن تكون أداة قوية. إنها توفر إحساسا بالهدف وإحساسا بالاتجاه وإحساسا بالانتماء، ولا سيما عند مواجهة المظالم الاجتماعية والسياسية الكامنة العميقة.

واستنادا إلى التحقيقات في دوافع المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ماليزيا، فقد تبين أن دافعهم الرئيسي ذو طابع سياسي، سواء كان الظلم البين الذي طال أمده أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الاحتلال الأجنبي أو التمييز المنهجي ضد الذين يحددونهم نظرا للدين أو القيم أو الأصل العرقي المشترك. وبخلاف هذا الدافع، فإنهم يتقاسمون القليل من أوجه التشابه من حيث الخلفية الأكاديمية أو المركز الاجتماعي أو المنشأ الجغرافي. وعليه من الأهمية الحاسمة أيضا، في مواجهة خطاب الإرهابيين، إزالة هذه الأسباب الجذرية الكامنة من أجل كشف زيف حججهم. من شأن هذا إضعاف قوة الإقناع للإرهابيين في استغلال المظالم الاجتماعية والسياسية لكسب التعاطف فيما بين الشباب البسطاء وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم.

ومن جهود ماليزيا لمكافحة الخطاب المتطرف أيضا العمل مع الزعماء الدينيين والمجتمعيين على نشر الرسائل الصحيحة عن الإسلام. نحن نعتقد أن ثمة حاجة إلى تشجيع المزيد من ذوي الدراية بتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام من الشخصيات العامة المسلمة والعلماء المسلمين على التواصل مع الشباب عبر وسائط التواصل الاجتماعي لتوفير خطاب مضاد، بما في ذلك توضيح مفهوم الجهاد، الذي جرى تحريفه لخدمة جدول أعمال الإرهابيين.

أحيانا ما يدفع وعد الفردوس والخلاص الروحي البعض إلى الانخداع والاقتناع بخطاب الإرهابيين. ولذلك، أدمجنا في استجابتنا برنامجا تأهيليا كجزء من تدابيرنا لمكافحة الإرهاب. ويتسق هذا مع إيماننا بالتأهيل على المدى الطويل وليس فقط بالإجراءات العقابية في التعامل مع الإرهابيين. وفي إطار هذا البرنامج، يشارك خبراء من مختلف الإدارات الدينية ورجال الدين ومستشارو الشرطة بنشاط مع المحتجزين ويقدمون التوجيه بهدف إعادتهم في نهاية المطاف كأعضاء مفيدين في المجتمع.

ولا تزال ماليزيا ثابتة في اعتقادها بأن الإرهاب والتطرف العنيف سرطانان يتطلبان جهودنا الجماعية والمنسقة للتصدي لهما. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تعاوننا الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة لبلوغ تلك الغاية.

وختاما، أود أن أشدد على أن الهجمات الإرهابية لا تميز بين النساء أو الأطفال؛ ولا تميز بين الشباب أو المسنين؛ ولا بين السود والبيض؛ ولا بين المسلمين أو اليهود أو المسيحيين؛ ولا بين الأغنياء والفقراء. كلنا ضحايا محتملون للإرهاب. وفي ردنا على هذا التهديد، دعونا لا نسمح بأن يفرق الإرهابيون بيننا. الاستجابات الهستيرية للإرهاب، بما في ذلك عن طريق التمييز ضد مجموعة من الناس بسبب معتقداتهم الدينية المسالمة أو وسم مجموعة كاملة من الناس بأنهم إرهابيون، لن يؤدي إلا إلى استمرار الإرهاب والشعور بالارتياب وخدمة خطاب الإرهابيين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيد يبانيث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الوزير شكري ومصر، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على المبادرة بتنظيم هذه الجلسة المكرسة لعمل المجتمع الدولي لمواجهة خطاب وأيديولوجيات الإرهاب.

كما حدث يوم الأحد في القاهرة، فقد استيقظنا اليوم على أنباء هجمات جديدة في بغداد، أسفرت عن أكثر من ٧٠ قتيلا. معظم الضحايا من النساء اللاتي كن في طريقهن للتسوق اليومي. مرة أخرى، أزهقت حياة مواطنين بصورة مأساوية. وأتقدم بأحر التعازي إلى شعب وسلطات العراق، وسفيرها الحاضر هنا.

على مر التاريخ، لوحظ أنه يكفي لانتصار الشر أن يتقاعس الخيّرون. وهذا ليس خيارا. لقد تصرفنا، وسنواصل القيام بذلك. وسوف نعمل معا. ولذلك، أود أن أهنئ الرئاسة المصرية على البيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي اعتمدناه للتو. بذلك، ننتقل من الأقوال إلى الأفعال. نحن اليوم نخطو خطوة إلى الأمام في التصدي للخطاب المنحرف للإرهاب. إننا نشرع اليوم أيضا في اتخاذ تدابير متضافرة من شأنها أن تتيح لنا، كما اتفقنا قبل بضع لحظات، تقديم اقتراح بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لوضع ”إطار دولي شامل“، مع المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الموصى بها التي من شأنها أن تمنح المجتمع الدولي أداة فعالة كجبهة موحدة. وكما أظهر الإرهابيون أنهم مهرة، لا يمكننا أن نبعث برسالة أكثر جاذبية مما إن عملنا معا. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى العمل على عدة جبهات،

أولا، فيما يتعلق بالإرهاب، يقع على الدول التزام بمنع دعايته وتمجيده الذاتي، بدءا بتجريم التحريض على الإرهاب. وفي هذا السياق، من الضروري رصد ومنع عمل الضالعين في تبرير الإرهاب والتحريض عليه داخل المنظمات الاجتماعية أو المدارس أو المراكز الدينية. كما يجب علينا منع هذه الأفعال عبر استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وللقيام بذلك، سنحتاج إلى التشريعات

الملائمة والعمل الحاسم والدعم من الشركاء الاجتماعيين. وبالنسبة لتكنولوجيات المعلومات الجديدة، فمن الضروري ضمان تعاون مقدمي الخدمات في إزالة المحتويات ذات الطابع الإجرامي. واليوم، قطعنا التزامات محددة لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، من الواضح أنه على المجتمع الدولي أيضا العمل وكسب معركة الأفكار. وفي هذا السياق، علينا أن نتصدى لكل من نشر المقترحات التي تخدم وتدعم الإرهاب بشكل مباشر وخطاب التطرف العنيف الذي لا يندرج، في بعض الأحيان على الأقل، ضمن فئة الخطاب الإجرامي.

وفي هذه الحالة، إنّ العمل الذي يجب أن نضطلع به يتسم بطابع مختلف؛ ونحن بحاجة إلى تحدي الأفكار والتصدي لها بخطاب إيجابي.

ومن الضروري مواجهة الصورة التي يسعى الإرهابيون إلى تصويرها عن أنفسهم والمتعاطفين معهم، والعمل على تدميرها. وفي حالة الإرهابيين والمتطرفين الذين يشيرون إلى المعتقد الديني كأساس لأنشطتهم، من الضروري التصدي لهم عن طريق توفير شهادات من الزعماء الدينيين الحقيقيين. والهدف من ذلك هو إظهار الحجج الزائفة لهذه الجماعات الإرهابية، وافتقارها إلى الأساس الديني الحقيقي، وحقيقة أنها تشوه رسائل الدين خدمة لأغراضها وأهدافها في الهيمنة السياسية الاستبدادية.

وإلى جانب ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز القيم الإيجابية التي يستند إليها: التعايش السلمي، والتعددية، وحرية كل انسان في اختيار الأفكار والمبادئ التي يسترشد بها في حياته، وحرية المعتقد والأفكار، وحرية الرأي. هذه هي القيم التي يعتز بها معظم البشر. ومن المهم أن تكون في واجهة الدفاع عن مجتمعاتنا، وأن تُستعمل ضد التعصب والكراهية اللذين يدعو إليهما الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة في الدعاية التي يطلقونها.

وفي هذا الصدد، تبقى مهمتنا أساسا قائمة في سياق مكافحة التطرف العنيف ومنعه. وتكمن المسألة في مكافحة الأفكار الزائفة بمفاهيم التعايش والتعددية التي تحظى بمناصرة مواطنينا ومجتمعاتنا. وهذا الهدف هو بالتالي طويل الأجل، وسوف تضّح نتائجه بعد عملية مطولة، ولكن علينا أن نبدأ اليوم. وفي الاضطلاع بهذه المهمة، نحن بحاجة إلى الاعتماد على دعم قادة المجتمعات المحلية، والزعماء الدينيين، والمدرّسين، والمربّين، وقادة الرأي، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، ووسائط الإعلام، فضلا عن الأسر.

ونعلم أن في المجتمع نفسه – في المجتمع المدني – هناك قوى أخلاقية وأصوات يوثق بأصحابها ترتفع ضد الإرهاب والتطرف العنيف، ولا بد لنا من تحديد تلك الأصوات. وبالإضافة إلى وجود هؤلاء القادة والأصوات ذات المصداقية والموثوقية، من الأهمية بمكان أن تتوحد الجماعات والمجتمعات التي تتفهم المشاكل وتود الإسهام بتقديم مقترحاتها: الشباب، والنساء، والطلاب، ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي للحكومات ألاّ تتشاور فيما بينها فحسب، ولكن أن تعمل أيضا على إيجاد جهات اجتماعية تعزز السلم والتفاهم مع توفير الدعم والبرامج التي تحتاج إليها.

وهنا أود أن أخص بالذكر الدور الهام الذي يمكن لضحايا الإرهاب القيام به في تطوير الخطاب المناهض الفعال وتنفيذه من خلال اتباع نهج ثلاثي الأبعاد: إنهاء المعاناة؛ ووقف دوامة الكراهية من خلال نبذ الانتقام؛ وتوفير قوة أخلاقية لسيادة القانون ومؤسساته، تحظى بالثقة بتحقيق العدالة. واستنادا إلى الخبرة الوطنية في بلدي بالذات، إسبانيا، أود أن أتقدم ببعض المقترحات الواقعية لبلوغ تلك الغاية.

في ميدان الوقاية، إن إسبانيا بوصفها من مؤيدي تحالف الأمم المتحدة للحضارات وعضوا مؤسسا في مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات،

تعلق أهمية كبيرة على الحوار بين الثقافات والأديان كأداة لمنع التشدد العنيف ومكافحة خطاب التطرف العنيف والإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن وزير خارجية إسبانيا قد تقدم في المنتدى العالمي الأخير لتحالف الحضارات، الذي انعقد في باكو، بعدة اقتراحات في هذا المجال، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة منها.

الأول هو إنشاء لجنة للتسامح والرسائل الإيجابية على شبكة الإنترنت، بوصفها هيئة جامعية فوق وطنية للقطاعين العام والخاص تتألف من شركات الإنترنت الرئيسية، تعمل بفعالية وسرعة على نشر صور وأشرطة فيديو وألعاب لتعزيز التسامح والاحترام بين الثقافات والأديان. ويجب على أصوات السلام أن تعلو أصوات الكراهية. والثاني هو وضع مبادئ توجيهية للممارسات الجيدة في مجال التعليم والتنوع من أجل الاندماج الاجتماعي، بحيث يمكن أن تصبح معروفة من جميع البلدان المتقدمة. والثالث إنشاء منبر للزعماء الدينيين بغية الدعوة إلى تحقيق السلام، وخاصة في مناطق الصراع.

وهناك أيضا إمكانات كبيرة للإجراءات المتخذة في إطار الأمم المتحدة ومختلف الهياكل الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه من القيّم جدا المضي قدما في تعزيز بوابة الأمم المتحدة الالكترونية لدعم ضحايا الإرهاب، وهي معروفة بالفعل على نطاق واسع، وبإمكانها بالترافق مع توفير الدعم اللازم لها أن تكون أداة مفيدة في ميادين التعليم والمدارس والتدريس ضمن الأكاديميات تحقيقا للغرض الذي نناقشه اليوم.

وأعتقد أن هذه المناقشة لا يمكن فصلها تماما عن المبادرات الموازية التي تحظى بالترويج لها والتفاوض بشأنها، من قبيل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، والاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، إن هذا الهدف يُلتمس تحقيقه أيضا من خلال الجهود الناجمة عن مؤتمر قمة البيت الأبيض بشأن مكافحة التطرف العنيف، ومؤتمر القمة لقادة العالم بشأن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتطرف العنيف.

وفي هذه العملية، يلتقي المجتمع الدولي بقوة على الأهداف الإنمائية التي يجب علينا أن نحققها، وعلى أهم التدابير التي يجب علينا اتخاذها. وهذه المقترحات لمكافحة التطرف العنيف لها أيضا علاقة مباشرة مع الخطاب الذي يواجه خطاب وإيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف. وصحيح أن هناك خلافات حول تفسير ظاهرة التطرف العنيف والظروف التي يمكن أن تؤججه وتوجهه، ولكنني أعتقد أنه حتى ونحن نواصل مناقشة هذه الاختلافات في التفسير، من المهم أيضا أن نركّز على نقاط الاتفاق بشأن الإجراءات العملية. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه سيكون من المهم مواصلة هذا الجهد التفكيري المشترك من خلال المؤتمرات الإقليمية، الأمر الذي قد يكون أكثر فائدة في إيجاد سبيل للتوصل إلى اتفاق بشأن برامج عمل على أساس ابرام اتفاق واسع النطاق داخل المجتمع الدولي.

وسيكون من المهم أيضا إجراء حوار بين المناطق المتجاورة التي تتشاطر مشكلة مكافحة خطاب الإرهاب وإيديولوجياته – وهو حوار لتبادل الآراء بشأن التحديات المشتركة. وفي هذا الصدد، وبصفتي ممثلا لبلد أوروبي عضو في الاتحاد الأوروبي، أعتقد أن أوروبا ستكون لها مصلحة كبيرة بعقد هذا الحوار والتبادل الجدي للمقترحات مع جيراننا في جنوب البحر الأبيض المتوسط والمناطق الأخرى، مثل منطقة الساحل، أو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو بلدان آسيا.

وفي الوقت نفسه، يمكن إطلاق حوارات وتبادلات للآراء مماثلة تتعلق بهذا الميدان في أماكن أخرى على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. ففي إسبانيا، ومن خلال تعاوننا مع البيت العربي، بدأنا تجربة خاصة تقضي بدعوة البلدان العربية إلى عرض استراتيجياتها الحالية لمكافحة التطرف العنيف. وأولى هذه الحالات كانت موريتانيا، التي أطلعتنا على تجربة ذلك

البلد الناجحة بشكل خاص في إعادة إدماج إرهابيين سابقين من خلال برامج السجون. وسوف تتبع ذلك حالات أخرى. ومن شأن هذه العملية أن تستفيد من مشاركة الأمم المتحدة في توحيد المقترحات، ومتابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وكما لوحظ في سياقات مماثلة، فمن شأن تعيين ممثل خاص للأمين العام لمكافحة التطرف العنيف ومنعه أن يعزز استجابة المجتمع الدولي وقدراته.

وفي اعتقادي أن هذا النهج الإجرائي – القائم على مجرد اتفاق للمجتمع الدولي، كما يتجلى في جلسة اليوم، للشروع في إجراء مناقشة عملية ترمي إلى وضع برامج فعالة في سياق إقليمي أوسع نطاقا – يمكنه أن يشكّل أساسا لصياغة استراتيجية دولية شاملة بهدف مواجهة خطاب الجماعات الإرهابية وأيديولوجياتها. وفي هذا الصدد، إذا تم إحراز النتائج المرجوة، فيمكن لمجلس الأمن أن يجتمع مرة أخرى في غضون سنة لوضع اللمسات الأخيرة على هذه الاستراتيجية واعتمادها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية اليابان.

السيد سوغيياما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدي، على تناول هذا الموضوع الهام وفي الوقت المناسب. كما أعرب عن تقديري لنائب الأمين العام إلياسون والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة، في الوقت الذي يشكل الموضوع المعروض علينا أهم بند في جدول الأعمال الدولي المشترك.

إن حكومتي تدعم بإخلاص وثبات البيان الرئاسي S/PRST/2016/6 الذي اعتمدناه للتو.

وفي هذا العام وحده، شهدنا العديد من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وفي مواجهة الواقع المؤلم المتمثل في الزيادة في الهجمات الإرهابية وانتشارها في السنوات الأخيرة، ما فتئت اليابان تؤكد عزمها على مكافحة الإرهاب بالتعاون مع المجتمع الدولي. إن أهمية استخدام جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفنا في مكافحة الإرهاب لا يمكن المغالاة في التشديد عليها. ونود أن نؤكد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود والموارد في الوقاية من الإرهاب، فضلا عن التصدي للعوامل المفضية إلى الإرهاب، والأهم، التطرف العنيف. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التطرف العنيف لا علاقة له بأي دين أو جنسية أو حضارة. بيد أن التنظيمات الإرهابية تستخدم الخطاب والإيديولوجيات القائمة على تفسيرها المشوه لتلك العوامل، لا لتبرير أفكارها فحسب، بل لتعبئة الموارد وحشد الدعم.

ومن ثم فإن هناك حاجة عاجلة لمنع التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة العمل التي قدمها الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وندعو إلى تنفيذها السريع تحت قيادة الأمم المتحدة. وقد بذل مجلس الأمن تحديدا جهودا هائلة للقضاء على تلك التهديدات الوشيكة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، ألا وهي الإرهاب والتطرف العنيف. وأود أن أشدد على أنه يجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك الغرض.

وما فتئت اليابان تدعم الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة في مجال مكافحة التطرف العنيف. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى أحد الأمثلة التي بالرغم من أنها قد تبدو صغيرة لكنها هامة للغاية من الناحية الفنية. لقد ضمت حلقة عمل عقدت للمسؤولين العراقيين في شباط/فبراير ٢٠١٥ تحت رعاية حكومة بلدي ضحايا الإرهاب وأفراد أسر المقاتلين السابقين في داعش وأتاحت الفرصة للانخراط في حوار بشأن تجاربهم وأفكارهم الشخصية. وخلص المشاركون إلى فهم مشترك لقرارات المقاتلين غير الرشيدة بالانضمام إلى داعش. ثم تمت مشاركتها مع المجتمع المحلي في إطار الجهود المبذولة لمكافحة خطاب داعش.

وتؤيد اليابان أيضا النهج الشامل لكافة أطياف المجتمع في منع التطرف العنيف. وقدمت اليابان مؤخرا مبلغ ١,٥ مليون دولار للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف من أجل دعم مبادرات المجتمع المحلي لمكافحة التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، أقامت اليابان عددا من المشاريع المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف بالتعاون مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. واستضافت اليابان في شباط/فبراير الماضي حلقة نقاش حول دور المجتمع المدني في منع التطرف العنيف، بمشاركة ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني من بلدان جنوب شرق آسيا. وظهر توافق عام في الآراء فيما بين المشاركين على أنه ينبغي لنا أن نكون أكثر صراحة في تعزيز الأفكار المعتدلة لمكافحة التطرف العنيف. وربما تبدو تلك الجهود صغيرة مرة أخرى ولكنها هامة.

وقد حان الوقت ليتحد المجتمع الدولي ضد تهديد التطرف العنيف على نحو متزايد ويستفيد من قوتنا ويتعاون لتهيئة التآزر فيما بين الجهود التي نبذلها. ونود أيضا أن نؤكد أهمية تمكين الأصوات المعتدلة في المجتمع من خلال تعزيز التعددية والتسامح. وذكر دولة رئيس الوزراء السيد آبي في القاهرة العام الماضي أهمية الاعتدال، وهو مفهوم مشترك بين مختلف الحضارات والثقافات والمعتقدات الدينية. وقام بذلك قائلا،

(تكلم بالعربية)

”خير الأمور أوسطها.“

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه لا بد من بذل تلك الجهود وفقا لجميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

تستضيف اليابان في غضون حوالي أسبوعين مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع. وبصفتنا الرئيس هذا العام، فإننا نبادر بإعداد خطة عمل مجموعة الدول السبع المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ونأمل أن يعتمدها قادة مجموعة الدول السبع في آيسي شيما، باليابان. وهدفنا هو وضع خطة عملية المنحى يمكن أن تكون قيمة مضافة من جانب قادة مجموعة الدول السبع في الجهود العالمية القائمة للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف. ونعمل بجد وإخلاص في الوقت الراهن مع زملائنا في مجموعة الدول السبع حتى نقدم شيئا للمجتمع الدولي بأسره في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا اقتناعنا العميق بأننا لن نقف مكتوفي الأيدي في القضاء على التطرف العنيف وسنضاعف جهودنا لمكافحته. فلنتحد من أجل التصدي لهذا التهديد المشترك. وباسم حكومة اليابان، أود أن أؤكد للمجلس أن اليابان ستواصل دعم المجتمع الدولي بأسره في هذا المسعى الهام.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن التقدير لمصر على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته. كما ترحب الصين بترؤس معالي وزير الخارجية السيد شكري هذه الجلسة. وأشكر وزراء الخارجية ونواب وزراء الخارجية الذين جاءوا هنا اليوم للمشاركة في الجلسة. وأشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت أيضا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام السيد عفيفي ونائب الرئيس السيد كراون.

يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويمثل تحديا مشتركا للبشرية. وينبغي للمجتمع الدولي التصدي للإرهاب بحزم، أينما وحيثما وأيا كان شكله أو مظهره. وينبغي التقيد بمعيار موحد ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي

مجموعة عرقية بعينها أو دين بعينه. وينبغي بذل الجهود للالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبناء توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء واتخاذ إجراءات متسقة ومتضافرة وإدماج التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية والالتزام بالقضاء على التربة الخصبة للإرهاب.

وفي الوقت الحاضر، تستغل القوى المتطرفة والإرهابية التكنولوجيات الجديدة، مثل شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، لتتعمد تشويه المذاهب الدينية وتنشر الإيديولوجية والتطرف الإرهابي وتحرض على الكراهية والتمييز والعنف. ويرضخ جزء من السكان في بعض البلدان، وخاصة الشباب لأيديولوجية الإرهاب والتطرف لارتكاب الأفعال المتطرفة والإرهابية التي تتسبب في الضرر الجسيم. أصبح ذلك يمثل اتجاها بارزا في مكافحة الإرهاب حاليا. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينتبه لذلك بشكل كبير وأن يتعاون للتصدي لتلك المشكلة.

أولا، لا بد من القضاء على أسس أيديولوجية الإرهاب. إن الإرهاب متأصل في أيديولوجية الإرهابيين وتطرفهم العنيف.

ينبغي لجميع البلدان أن تدمج مكافحة الإرهاب في أمنها الوطني وفي استراتيجيات التنمية لديها؛ وأن تعارض استخدام المذاهب الدينية المشوهة، أو أي وسيلة أخرى للتحريض على الكراهية، والتمييز والعنف وغير ذلك من أنماط السلوك المتطرف؛ وأن تكافح بحزم هذه الخطوات والسلوك. ويجب بذل الجهود للتقيد بالقانون وإغلاق الأماكن المستخدمة لنشر التطرف والأيديولوجيات الإرهابية، بينما تجب محاسبة الجناة. ينبغي لنا إطلاق حملات دعائية مضادة للإرهابيين لزيادة وعي الجمهور بمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يجب علينا تجفيف القنوات المستخدمة لنشر الإيديولوجيات الإرهابية. فالإرهابيون يستخدمون التكنولوجيات الجديدة، مثل الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، كمنهاج جديد لنشر الإيديولوجيات الإرهابية والتطرف. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعّالة لمنع المنظمات الإرهابية من استخدام الإنترنت لنشر المواد السمعية والبصرية للتحريض على العنف؛ ونشر الأيديولوجيات الإرهابية والتطرف؛ والتجنيد والتخطيط، والتمويل، للقيام بأنشطة إرهابية. ويجب على جميع البلدان أن تعزز تشريعاتها ذات الصلة وإنفاذ القوانين، وتكثيف مراقبة الإنترنت وحظر نقل المعلومات، وأن تحذف فعليا ما يحتوي منها على مضامين إرهابية ومتطرفة. ويجب على مقدمي خدمات الإنترنت العمل على زيادة الانضباط الذاتي ورفع مستوى الوعي القانوني والإحساس بالمسؤولية لديها باتخاذ مبادرة تخفيض المحتويات ذات الصلة في الوقت المناسب.

ثالثا، يجب علينا أن نحسّن التعاون ونعزز الشبكة الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي ما يتعلق بمكافحة انتشار الأيديولوجيات الإرهابية والتطرف، ينبغي توضيح المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية، ويجب الاضطلاع على أكمل وجه بالدور القيادي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعزيز تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، والتعاون في إنفاذ القانون؛ ومكافحة التدريب الذي تقوم به المنظمات الإرهابية عبر الحدود، وتصدير ونشر الإيديولوجيات الإرهابية والتطرف إلى بلدان أخرى؛ وتعطيل حركة الإرهابيين عبر الحدود.

رابعا، من الضروري تعزيز الحوار بين الحضارات وبناء نوع جديد من العلاقات الدولية. إن الحوار وتبادل وجهات النظر وسيلة فعالة لتعزيز التفاهم بين مختلف الحضارات والأديان والثقافات، وتعزيز الشمولية المتبادلة وتحقيق التنمية المشتركة. ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل بقوة على تعزيز الحوار بين الحضارات على نحو يتسم بالاحترام

المتبادل والانفتاح والشمول؛ والدعوة إلى التعلم فيما بين مختلف الحضارات؛ وتعزيز بيئة اجتماعية مؤاتية للمساواة في المعاملة والتعايش في وئام بين مختلف الجماعات العرقية والثقافات والأديان؛ وبناء نوع جديد من العلاقات الدولية محوره التعاون المفيد للجميع وبناء مصير مشترك للبشرية.

إن الصين عضو هام في الجبهة الدولية لمكافحة الإرهاب. وقبل وقت قريب، أصدرت الصين قانون مكافحة الإرهاب، وبذلك التزمت بزيادة الكفاح ضد الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. وكما هو مبين بوضوح في قانون مكافحة الإرهاب، يجب إيلاء أهمية لمكافحة خطاب وإيديولوجيات الإرهاب والتطرف، ومكافحة جميع أشكال ومظاهر التطرف الذي يسعى إلى التحريض على الكراهية والتمييز والدعوة إلى العنف من خلال تشويه المذاهب الدينية أو غيرها من الوسائل، بذلك تتم إزالة إيديولوجية الإرهاب من أساسها.

طبقا لأحكام ذلك القانون، ستقوم الصين بمنع ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على أمن الدولة وسلامة أبناء شعبها وممتلكاتهم، والمشاركة بنشاط في مؤسسات مكافحة الإرهاب على الصعيدين الثنائي والمتعددة الأطراف وتعزيزها، والتصدي بحزم لخطاب وإيديولوجيات الإرهاب، والنهوض بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب لإحراز تقدم مستمر في جهد مشترك للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بشكر مصر على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم التنويرية. إن دعوة الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية في الأزهر الشريف، وإلى السيد ستيفن كراون، نائب الرئيس ونائب رئيس الدائرة القانونية في شركة مايكروسوفت مثال بليغ على رغبة الأمم المتحدة في تعزيز شراكتها مع المجتمع المدني، وسيقول البعض إن تبني عالم يزداد في التحول إلى حقبة ما بعد مبادئ ''وستفاليا''، أي ''سيادة الدول'' ينطوي على مخاطر ولكن أيضا يتيح فرصا تنبع من ذلك العالم.

أؤكد لوزير خارجية مصر مواساة فرنسا وتضامنها مع مصر في أعقاب الهجوم الذي وقع يوم الأحد الماضي وألبس القاهرة ثوب الحداد.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيُدلي به فيما بعد المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفي حين أنه تم تحقيق نجاحات كبيرة في الأشهر الأخيرة في الكفاح ضد داعش في العراق وسوريا، غير أنه للأسف لا يزال ذلك التنظيم يمارس عنصر الجذب الهام على أبناء شعوبنا. ففي فرنسا يشارك أكثر من ٢ ٠٠٠ من المواطنين أو المقيمين في الشبكات الإرهابية في العراق وسورية، وقد تم إبلاغ السلطات عن ٩ ٣٠٠ شخص تقريبا من المتطرفين. وعلى الصعيد العالمي، يقدر بأن ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ينتمون إلى زهاء ١٠٠ بلد قد انضموا إلى مسرح العمليات العراقي – السوري.

إن الدعاية التي تبثها الجماعات الإرهابية، ولا سيما داعش، تسعى إلى الإقناع برسم صورة لعالم مثالي ولكنها صورة زائفة. وكما قال رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس،

> ''إن ما يجري الآن هو إيديولوجية الفوضى. إنها تمجد القتل وتفسد القيم في صميم مجتمعاتنا''.

إذ يقوم المسؤولون عن التجنيد بخداع الشباب بوعدهم بمستقبل مثالي أو قضية يجدر الدفاع عنها. ولكن في الواقع ينتهي الأمر فقط بعملية من التلاعب والقسوة والموت. إذ أن الجماعات الإرهابية تستخدم تقنيات التحكم في العقول لحمل الشباب على التخلي عن مدارسهم وعملهم، بل حتى عن أسرهم.

على الرغم من الانخفاض الأخير في عدد الرسائل وأشرطة الفيديو التي تنشرها داعش، تظل الإنترنت قناة مفضلة لتجنيد الإرهابيين. وقد طوروا أساليب التلقين العقائدي والاستفادة من إمكاناتها الكاملة، حيث توجد مواقع للدفاع عن الإرهاب، ومنتديات للمناقشة، وخدمات الرسائل المباشرة، وأشرطة فيديو وشبكات التواصل الاجتماعي. فالإنترنت بالنسبة لهم وسيلة هائلة لنشر دعايتهم وتقديم رسالة للشباب مصممة خصيصا للذين يريدون إيقاعهم في شباكهم.

إن المجتمع الدولي إذ يواجه خطرا بهذا الحجم، يجب عليه اتخاذ التدابير اللازمة من أجل كسر حلقة هذا التجنيد الواسع النطاق وممارسة التلقين العقائدي. يجب علينا أن نكافح الإرهاب وأن نتصدى بحزم لدعاية الكراهية بأكبر قدر من التصميم وبالوسائل الضرورية والتسلح دائما بأسلحة القانون مع الإبقاء على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الارهابيين يريدون تدمير تلك الحقوق على وجه التحديد لأنها تكمن في صلب ديمقراطياتنا.

يرتكز النهج الفرنسي على محورين. المحور الأول يتمثل في الوقاية والردع. إنه يقوم على التصدي للتأثيرات واتخاذ الإجراءات الرامية إلى نزع الشرعية عن داعش في أعين المجندين المحتملين والجمهور. فعلى سبيل المثال، أنشأت فرنسا في كانون الثاني/يناير موقعا على شبكة الإنترنت بعنوان www.stop-djihadism. ويستهدف الموقع الشبكي الحكومي gouv.fr website، أسر وأصدقاء الذين يتبعون مسار التطرف، ثم يكمله على موقعي تويتر وفيسبوك. ولا يستهدف دعاية داعش فحسب، بل يستهدف أيضا تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام. وبالمثل، أنشأت فرنسا خطا ساخن بالمجان، وهو متاح يوميا على مدار الساعة لتمكين الأسر والأصدقاء من إبلاغ السلطات عن شواغلهم. توفر خطة عمل فرنسا لمكافحة التطرف والإرهاب والتي تم استكمالها في ٩ أيار/مايو، ٥٠ تدابير جديدة محددة لتحسين فهم هذه الظاهرة وزيادة تعزيز السياسات الوقائية. على سبيل المثال، القضاء على أي مصدر لتمويل الذين ينضمون إلى صفوف الإرهابيين.

سنكثف الجهود التي نبذلها في مجال الاتصالات الاستراتيجية، في إطار خطة العمل الجديدة. وعلى الصعيد الدولي، تدعم فرنسا بنشاط عمل التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش، الذي قام ببعض حملات الاتصالات الفعالة للغاية، لا سيما من خلال مركز ”صواب“. ولكن عدا الموقف والالتزام اللازمين للحكومات، تعتمد فعالية إجراءاتنا أيضا على تعبئة المجتمع المدني. ويجب أن نعرض تناقضات الجماعات الإرهابية على أرض الواقع، ويتطلب ذلك الجرأة والابتكار، والقدرة على تعبئة المجتمع ككل، والسلطات العامة والجمعيات والقطاع الخاص.

أما الجانب الثاني من نهج فرنسا فهو عقابي، ينطوي على حجب المواقع الشبكية وإزالة المحتوى مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويمكّن القانون الذي صدر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، السلطات الإدارية من أن تطلب من مقدمي خدمات الإنترنت منع الوصول إلى مواقع شبكة الإنترنت المسجلة في فرنسا، والتي تدعو إلى الإرهاب، وجرى منع الوصول إلى ٦٠ منها حتى الآن. ويتيح منبر ”فاروس“ للإبلاغ، لمستخدمي شبكة الإنترنت الإبلاغ عن نتائج محتوى غير قانوني، وبعد ذلك، تتم إحالة ذلك إلى الشرطة والدرك أو المرافق الخاصة للجمارك.

وأخيرا، أجرت فرنسا منذ مطلع عام ٢٠١٥، حوارا وثيقا ومستمرا مع الأطراف الفاعلة الرئيسية فيما يخص شبكة الإنترنت، وأحيي وجود ممثل عن شركة مايكروسوفت، معنا هنا اليوم، كما أرحب بممثلي شركات فيسبوك وتويتر وغوغل. لقد استمر تعزيز هذا الحوار في أعقاب هجمات ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بغية حث جميع الأطراف التجارية

العاملة على شبكة الإنترنت، على تحمل مسؤوليتها. ومكنتنا تلك الأحداث المأساوية من استكشاف المجالات التي يمكن فيها للشبكات الاجتماعية القيام بدور حفاز في تعبئة المجتمع.

إن مناقشة اليوم تمكننا من توجيه رسالتين رئيسيتين. تتمثل الأولى في أنه ينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب بشكل عام، وتنظيم داعش بشكل خاص. تلك هي رسالة القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع، بناء على مبادرة فرنسا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تماما بعد أسبوع من هجمات باريس، والذي يحدد إطار هدفنا المشترك لمكافحة تنظيم داعش على وجه الخصوص. والنقطة الثانية هي أن للأمم المتحدة دور فريد يتعين عليها الاضطلاع به، في تعبئة المجتمع الدولي والمجتمع المدني لمكافحة الإيديولوجيات والخطابات الإرهابية. وفي هذا الكفاح، يعد تنوعنا الكبير أفضل ما لدينا للاستفادة من القيم المشتركة التي تكمن في صميم الأمم المتحدة.

وفي إطار حث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لمكافحة الدعاية الإرهابية بمساعدة القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في الميدان، سيمكننا البيان الرئاسي (S/PRST/2016/6) الذي اعتمدناه للتو من زيادة تعميق تلك التعبئة، وتكملة دعوة الأمين العام بشكل مفيد، إلى وضع استراتيجية الأمم المتحدة للاتصالات من أجل منع التطرف العنيف، على النحو الوارد في خطة عمله التي وضعها في شهر كانون الثاني/يناير (A/70/674) وسوف تؤدي فرنسا دورها بشكل كامل في هذا الجهد.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأسر جميع الذين قتلوا في الهجمات الإرهابية الأخيرة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، والأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وكثيرا ما أقول بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستمع بصورة أكثر تواترا لأولئك الذين يعملون على الخطوط الأمامية للتحديات التي نواجهها، لأنه من بين مؤشرات تطور التهديدات، تحول شبكة الإنترنت إلى إحدى هذه الخطوط الأمامية. ولذلك، فإنني أرحب كثيرا بالسيد كراون في المجلس، وأشيد بالعمل الذي يقوم به في مبادرة الشبكة العالمية، وكل ما يقوم به من أجل حماية حرية التعبير على الإنترنت. إن مايكروسوفت هي علامة تجارية نعرفها ونفهمها جميعا. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن علامتنا التي هي الأمم المتحدة، أو مجلس الأمن.

ولكن، للأسف، يمكن أيضا أن يقال نفس الشيء عن تنظيم داعش. وبالنسبة للساخطين والمحبطين والضعفاء، فإن لعلامة داعش قدرة مروعة على التواصل والإقناع. حيث أنه يقدم وعودا زائفة بالتمكين والهوية والانتماء. ويدعي تقديم مجتمع جديد، من خلال التفسير المنحرف لأحد الأديان العظيمة. بل إن لديه شعار خاص به. وعلمه الأسود معروف على الصعيد العالمي، وهو مقدس لدى القلة، ويخشاه الكثيرون.

ومما لا شك فيه أن محرك تلك العلامات التجارية، هو شبكة الإنترنت. وقد جرى الاستحواذ على تلك الشبكة، لنشر رسائل الكراهية التي يبثها تنظيم داعش بطرق كان يعتقد سابقا بأنها مستحيلة، من أجل مخاطبة أشخاص لم يكن في الإمكان التواصل معهم في السابق. وهذا صحيح فيما يخص بلدي بقدر ما هو صحيح فيما يخص أي بلد ممثل حول هذه الطاولة. ولنأخذ حالة عدنان محمود، وهو طالب من لنكشاير في شمال إنكلترا. حيث تم استدراجه من خلال شبكة الإنترنت، إلى علامة تنظيم داعش. وقد بحث عن مقاطع فيديو لوحشية تنظيم داعش ونشرها رغبة منه في التأثير على

الآخرين. وكانت شبكة الإنترنت مجرد بداية. وبعد أن حفزه ما رآه على شبكة الإنترنت، فإنه سعى إليه في العالم الحقيقي، وسافر إلى تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من أجل الانضمام إلى تنظيم داعش في سورية.

كيف يمكننا الرد على تلك الإساءة المروعة لاستخدام شبكة الإنترنت؟ كيف يمكننا أن نظهر للفئات الضعيفة مثل السيد محمود بأن هناك بديلا لعلامة داعش؟ وينبغي أن يشمل نهج استجابتنا مجتمعاتنا ككل. ولا يتعلق الأمر فقط بالحكومات، بل يتعلق بالاستفادة من خبرات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين. ويمكن لتلك الجماعات تحقيق المصداقية والموثوقية التي تجابه خطاب جماعات مثل تنظيم داعش. إن الأخذ بالنهج الشامل لعموم المجتمع يعني أيضا إقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا، لمساعدتنا على المطالبة باسترداد الفضاء الذي احتله تنظيم داعش في وسائط التواصل الاجتماعي. ولكي نكون واضحين، فإن ذلك لا يعني إرغام شركات التكنولوجيا أو تقييدها؛ ولا يمكننا التغلب على تنظيم داعش، من خلال مراقبة أو تقييد الوصول إلى وسائط التواصل الاجتماعي. وبدلا من ذلك، يجب أن نعمل معا من أجل إسماع الأصوات التي يمكنها الإقناع، والإعلام وفي نهاية المطاف، تقويض علامة تنظيم داعش. ولدحر الشبكة، نحتاج إلى شبكة.

وينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور محوري في ذلك. ولمنظمتنا قدرة فريدة على جمع الأطراف المهتمة، كما فعلتم اليوم، سيدي الرئيس. كما أن لديها قدرة فريدة على تبادل الأدلة المستجدة لما حقق نتائج، كي يتسنى لنا جميعا أن نتعلم من أفضل ممارسات بعضنا البعض. إن قدرة الأمم المتحدة على الصمود في الأجل الطويل على المستويات دون الوطنية، والوطنية والإقليمية، هي التي ستضمن التوصل إلى حل طويل الأجل للتهديد الذي يمثله التطرف المصحوب بالعنف. وهذا هو سبب تأييد المملكة المتحدة بقوة لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) ونهيب بجميع الدول أن تنفذ توصياتها الحيوية، التي يعزز الكثير منها الأهداف المحددة في البيان الرئاسي (S/PRST/2016/6) الذي اعتمدناه اليوم.

وخارج الأمم المتحدة، ستقوم المملكة المتحدة أيضا بدورها. وبصفتنا رئيسا مشاركا للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش، والتصدي لدعايته، فقد استثمرنا أكثر من ١٤ مليون دولار في خلية اتصالات التحالف في لندن. ولسنا وحيدين. حيث يساعدنا شركاؤنا من البحرين وكندا والدانمرك وألمانيا وهولندا على إدارة الخلية، ونحن نعمل عن كثب مع الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. ونتولى معا، التصدي لدعاية تنظيم داعش، ونعلم بأن ذلك يؤتي أكله. لقد تراجع ما تنتجه وسائط الإعلام من سورية بدرجة كبيرة. ومقابل كل داعم لتنظيم داعش على موقع تويتر، نشهد الآن ما لا يقل عن ستة متدخلين يتصدون له. ونود أن ينضم الجميع إلى وسم # DefeatingDaesh في تويتر ويشارك فيه.

وفي الختام، لا يسعنا أن نتهاون بطبيعة الحال. حيث لا تزال التحديات التي نواجهها كبيرة، ولكن هناك بعض الأسباب للتفاؤل. ولتوضيح ذلك، أود أن أعود إلى قصة السيد محمود. فبفضل حب أسرته، فإنه لم يذهب أبدا إلى سورية. فقد استخدم شقيقه تويتر من أجل التواصل مع عدنان قبل أن يجتاز الحدود. وأقنعه بالعودة إلى المملكة المتحدة من أجل تحمل المسؤولية عن أفعاله. وكان صوت شقيقه هو ذلك الصوت الحيوي ذي المصداقية اللازم لكي يتأكد عدنان من وجود بديل، وبطبيعة الحال، فإن شبكة الإنترنت هي التي مكنته من القيام بذلك.

وإذ نواصل كفاحنا ضد داعش، آمل أن نتمكن جميعا من إبقاء تلك القصة حاضرة بقوة في أذهاننا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الوزير، نعرب عن امتناننا لوفد مصر على المبادرة الحسنة التوقيت للغاية بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول

موضوع ”مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته“ ونعتبر هذا الاجتماع إسهاما هاما في جهود مجلس الأمن في الإطار الأوسع لجدول أعمال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

ونحن ممتنون لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على ما قدماه من إسهامات كبيرة في المناقشة.

لقد تمت تغذية وتأجيج نمو التطرف مؤخرا، إلى حد كبير، بدعاية إرهابية غير مسبوقة تستهدف أساسا الشباب والشرائح السكانية المحرومة اجتماعيا. وهو يأخذ أشكالا جديدة باستمرار ويتكيف مع الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة، مثل الإنترنت. وينشر الإرهابيون أيديولوجيات تعنت وعنف منحرفة لا تمت لأي من الأديان بصلة. وعلى الرغم من ذلك هناك، للأسف، طلب على هذه الأفكار، كما يدل على ذلك، على سبيل المثال، التجنيد الواسع النطاق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الإرهابية المرتبطة به.

والمطلوب هو وصفات فعالة للرد على تلك الاتجاهات الخطيرة. لقد آن الأوان، في الوقت الراهن، لتجميع موارد وخبرات المجتمع الدولي لإقامة متراس في وجه أيديولوجية الإرهاب.

ونحن على اقتناع بالحاجة إلى الإدراج المتناسق للتدابير الوقائية في الجهود الأوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب. ويجب الاضطلاع بهذا العمل على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ويجب أن يخلو من المعايير المزدوجة وأي تقسيم للإرهابيين إلى أخيار وأشرار. ويجب أن يستند تعاون الدول إلى الإطار القانوني الدولي القائم والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن المهم للغاية أن يواصل المجلس التركيز على مهام هامة، مثل مكافحة تغذية نزعة التطرف والتحريض على الإرهاب ومكافحة استخدام وسائط الإعلام والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في الممارسات الإرهابية.

ويجب أن يوكل الدور الحاسم في مكافحة أيديولوجيات الإرهاب، شأنه في ذلك شأن جميع إجراءات مكافحة الإرهاب، إلى الدول ووكالاتها ذات الصلة. وكذلك يجب على وكالات الدول، في الوقت نفسه، أن تسعى، بطريقة محددة الهدف، إلى إشراك جهود وإمكانات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام والأوساط التجارية.

في بلدنا، يجري إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للمكافحة الفعالة لأيديولوجية الإرهاب ومنع تطرف القوى السياسية والاجتماعية من خلال تأثيرها. وقد أصبحت هذه المهام ملحة في ضوء حملة الدعاية والتعبئة غير المسبوقة التي يشنها الإرهابيون الدوليون، وفي مقدمتهم تنظيم الدولة (داعش) وجبهة النصرة.

ويشمل العمل الوقائي في مكافحة الإرهاب تقليديا على نحو نشط، الممثلين الدينيين وعلماء الدين البارزين وكبار الخبراء في مجال القانون والديانات. وتقدم الحكومة الدعم اللازم للجمعيات العامة التي تعمل لصالح تعزيز الثقة بين الأديان والأعراق. ويجري على الصعيد الوطني تنظيم المناسبات الثقافية والبرامج الاجتماعية، بما في ذلك منتديات الشباب الأقاليمية في شمال القوقاز ونوادي الشباب الموسمية. وتشمل الأمثلة الناجحة على هذه الجهود – بإشراك المجتمع المدني – مشروع السلام لأطفال القوقاز ومؤتمر اللاهوتية الدولي بمشاركة الممثلين الدينيين من بلدنا ورابطة الدول المستقلة وأفريقيا. وقد أحرز استحداث دورة بعنوان ”أساسيات الثقافات الدينية والأخلاقيات العلمانية“ كجزء من مناهج المدارس الروسية نجاحا كبيرا. ويجري أيضا على نحو منتظم إعداد منشورات لوسائط الإعلام الجماهيري، ونشر مواد مختلفة تشرح الجوهر الإجرامي للمنظمات الإرهابية على شتى مواقع الإنترنت.

ونرحب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2016/6)، الذي اعتمد بناء على مبادرة مصر، الذي يؤكد بحق أولويات مجلس الأمن في ميدان مكافحة الإرهاب. إن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مكلفة بمهمة إعداد وتقديم إطار دولي شامل، يتضمن مجموعة من التوصيات لمواجهة الأيديولوجية الزائفة لتنظيم الدولة (داعش) وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بهما، للمجلس لينظر فيه.

ونعتزم المشاركة بنشاط في إعداد تلك الوثيقة، ونقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في ذلك الصدد. ونتوقع أننا – في عملية الاتفاق على ”الإطار الدولي الشامل“ وتنفيذه – سنستخدم التجربة الإيجابية في العمل على قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب، استخداما كاملا. ونرى في اعتماد البيان الرئاسي إسهاما كبيرا في عملية تنفيذ هذا القرار.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكل عقد هذه المناقشة المفتوحة الثانية بشأن الإرهاب، تمشيا مع تلك التي عقدت تحت الرئاسة الصينية (انظر S/PV.7670) في نيسان/أبريل، برهانا بليغا – إن كانت هناك أصلا حاجة إلى مثل هذا البرهان – على الاهتمام الخاص الذي يكرسه مجلسنا للآفة التي أصابت العصر الحديث، وهي التطرف العنيف والإرهاب الذي يقترن به.

ولهذا السبب، سيدي الوزير، يسر الوفد السنغالي رؤيتكم شخصيا تترأسون هذه الجلسة، ويعرب عن خالص امتنانه لمصر على الفرصة التي أتاحتها لنا للانخراط في عملية متعمقة لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة فعالية مجابهة ذلك التهديد اللعين للسلم والأمن الدوليين.

كما نشكر نائب الأمين العام، ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد محي الدين عفيفي، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية في الأزهر، والسيد ستيفن كراون، نائب الرئيس ونائب رئيس الدائرة القانونية لشركة مايكروسوفت على بيانيهما. كما يؤيد وفد السنغال البيان الذي سيدلي به ممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

لقد أصبحت الجماعات الإرهابية، مع تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ماهرة في استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لتتحدى الدول والمنظمات الدولية وتحرض الناس على العنف وتجند الأتباع وتمول أعمالها الإرهابية الشنيعة وتخطط لها. بيد أنه مهما بلغت فعالية استراتيجيات التطرف العنيف وخطابه، نجده يستند إلى تفسير خاطئ للدين وإلى وتسخيره لأغراض إجرامية ومادية بحتة. ولهذا السبب، يتعين علينا أن نعمل سويا على تفنيد ذلك الخطاب الشرير، كما عبر عن ذلك، ببلاغة، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية في الأزهر.

يتلاعب دعاة مهرة بالخطاب الإرهابي، في عالم يتسم بتفاوتات اجتماعية واقتصادية قوية داخل الدول وفيما بينها، بادعاء تجسيد رؤية للعالم تستند إلى تعاليم الدين بقصد تقديم أوهام بأنهم يبشرون بالأمل ويوفرون الحلول، إلى ما يزيد قليلا على حفنة من الأفراد، في مواجهة القمع والظلم والعدوان الثقافي والديني.

وللأسف، مكن هذا الخطاب المتحيز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وجماعات متطرفة أخرى من تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب من ما يقرب من مائة بلد. وتذهب التقديرات الحالية، في الواقع، إلى أن هناك ٣٠ ٠٠٠ من هؤلاء المقاتلين. ويتطلب وقف ذلك التدفق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب منا، نحن الدول الأعضاء، أن نكون أكثر جدية في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

إن السنغال جزء من منطقة الساحل والصحراء. وتلك منطقة تواجه نمو تطرف عنيف يؤججه الجهل والفقر ويستغل أوجه القصور والضعف في النظام الدولي. تحاول الجماعات الإرهابية السيطرة على مساحات كبيرة وتقويض الدول القائمة. ويتطلب ذلك التعجيل باعتماد تدابير وقائية ورادعة لمكافحة هذا التطرف العنيف ذي الطابع الديني والإرهاب الذي يقترن به.

والسنغال، من جانبها، اعتمدت نهجاً يقوم على الوقاية والتعاون والاستجابة السريعة. وفي إطار استراتيجيتنا الوقائية، يولي بلدي اهتماماً كبيراً بالتعليم والإعلام والاتصالات، ويركز على زيادة الوعي لدى السكان، فضلاً عن الحوار مع قادة الرأي، ولا سيما الزعماء الدينيين، ودورهم أساسي حين يتعلق الأمر بمواجهة الخطاب المتطرف. وتستند تلك السياسة إلى البيانات الاجتماعية والقيم العلمانية، كالتسامح واحترام التنوع. والسنغال دولة علمانية تولي أهمية كبرى للحوار بين الثقافات والأديان، وهذا من شأنه أن يكفل التماسك والتناغم التام بين الأعراق والأديان.

مع ذلك، ففي عالمنا المتعولم، وبالنظر إلى حجم التهديدات، لا يمكن لبلد بمفرده أن يواجه خطر الإرهاب على نحو مستدام، لا سيما في ضوء الهجمات التي تزداد تعقداً وعنفاً. وإدراكاً لتلك الحقيقة، وفي أعقاب موجة الهجمات الإرهابية الدامية التي ضربت المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، بما في ذلك فندق راديسون في باماكو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفندق سبلنديد في واغادوغو في ١٥ كانون الثاني/يناير، وغراند – بسام في كوت ديفوار في ١٣ آذار/مارس، فقد عقد الوزراء المسؤولون عن الأمن الداخلي في كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي والسنغال، اجتماعاً في أبيدجان في ٢٤ آذار/مارس بهدف تنسيق أعمالهم واعتماد رد مناسب في مواجهة تلك الآفة. واتفقوا على توحيد جهودهم لتعزيز العلاقات بين الأجهزة الأمنية الوطنية وإرساء وحدة العمل والتعاون بين قوات الأمن وعقد اجتماعات دورية لتحديث ما لديهم من معلومات فيما يتعلق بالإرهاب في دولهم وإصدار نشرة شهرية بشأن الأعمال الإجرامية ذات الطابع الإرهابي. وسيعقد في المستقبل القريب اجتماع بشأن مكافحة جماعة بوكو حرام. وننظم في داكار في الأسبوع القادم ندوة دون إقليمية لغرب ووسط أفريقيا ومنطقتي الساحل والصحراء بشأن مكافحة التطرف الديني ومراقبة الحدود والسيطرة عليها.

ولضمان الفعالية، فإن أي إجراء يستهدف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يجب أن يعالج الأسباب الثقافية والهيكلية على السواء. وتلك الأسباب عديدة وتشمل التهميش والتمييز وسوء الإدارة وغياب الآفاق الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، يجب أن تشمل الإجراءات القمعية عدداً من التدابير الوقائية والرادعة، بما فيها تلك التي يكون لها أثر اجتماعي قوي يهدف للحد من الإقصاء والتهميش والتمييز. وحتى تكون السياسات المعتمدة مستدامة، يجب أن تقترن بالحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وتحسين ظروف حياة السكان وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

ومن هذا المنطلق، فإن عدداً من الإجراءات تبدو ملائمة لنا في مكافحة الخطاب المتطرف والعنف من قبل الجماعات الإرهابية. نحتاج إلى إنشاء مؤسسات للتدريب الديني الذي يتوافق مع تصوراتنا وممارساتنا الدينية المتسمة بالتسامح والتضامن. نحن بحاجة إلى تثقيف وتدريب وإعلام المواطنين والمجتمعات المحلية، بغية تمكينهم من مقاومة الأيديولوجيات المضللة. نحتاج إلى التشديد على الطبيعة الحقيقية للجماعات الإرهابية، التي لا تعدو أن تكون شبيهة بمنظمات المافيا، بهدف فضح افتقارها للمصداقية. نحن بحاجة للرد على خطاب

الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالتأكيد على طابع عدم شرعية خطابها من الناحية الدينية.

ولكن، بالإضافة إلى تلك الممارسات الجيدة، التي لا تكفي في حد ذاتها لمنع الخطاب العنيف والمتطرف للجماعات الإرهابية، يجب أن نهيئ للناس، وخاصة الشباب، أسباباً وجيهة وسبلاً تكفل لهم البقاء مع أسرهم وفي بلدهم بدلاً من السعي إلى المغامرة في الخارج، خارج حدودنا، الأمر الذي ينطوي على عواقب مأساوية للغاية غالباً.

ونحن نعتبر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي سيجري استعراضها في الشهر القادم، وكذلك خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، إطارين مناسبين لاحتوائهما على العناصر الضرورية لمواجهة خطاب الإرهابيين وإيديولوجيتهم المقيتة. ولكن، ينبغي ترجمة هذين الإطارين من حيث الشراكة والتعاون على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وعلى المستوى الوطني، من المهم للدول الأعضاء أن تستلهم الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لكي تعتمد خطط عمل واستراتيجيات وطنية مستوحاة من الخصوصيات المحلية وأكثر ملاءمة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وذلك في إطار الممارسة الكاملة لسيادتها. وبطبيعة الحال، فإن مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ستكون أساسية في هذا السياق.

ختاماً، أود الإشارة إلى أن الوفد السنغالي قد عمل مع الوفد المصري لضمان إعداد البيان الرئاسي (S/PRST/2016/6) واعتماده صباح هذا اليوم.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين التعبير عن امتناننا العميق للوفد المصري ولكم شخصياً، معالي الوزير، على عقد هذه المناقشة.

كما أرجو أن تتقبلوا تعازينا بشأن الهجوم الإرهابي الدامي الذي وقع في القاهرة يوم الأحد.

كما نتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية الذين قدموا لنا معلومات قيمة بشأن التوجهات الراهنة والسياسات المطبقة من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال مكافحة خطاب ودعاية الإرهابيين.

إن أيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف، التي يروج لها في جميع أنحاء العالم من قبل الكيانات الإرهابية، وأشهرها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط به من أفراد وجماعات، تشكل في الوقت الحاضر تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، فضلاً عن الاستقرار في العالم. وهي تهدد قيمنا ومبادئنا الأساسية، بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحرية.

وعلى الرغم من التقدم المبدئي الذي تحقق مؤخراً في قمع تلك التهديدات الإرهابية الدولية، وخاصة من خلال حرمان المنظمات الإرهابية من بعض مصادر تمويلها، لا يزال هناك نقص كبير في الإجراءات المتسقة فيما يتعلق بمكافحة دعايتها، مع كفالة التنفيذ الفعال للقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ٢١٧٨ (٢٠١٤). ولن يتسنى تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال إطار شامل من الاستراتيجيات الملموسة الرامية إلى توحيد كل الجهود القائمة وتعزيز التعاون بين جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحسين فهم الطرق التي يستخدم بها الإرهابيون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية. وهذا سيسمح بتطبيق نهج موحد لعرقلة استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي للتحريض على الإرهاب وتدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم، والتخطيط للأنشطة الإرهابية وتمويلها.

وبغية ضرب قلب الحملات الدعائية العدوانية للإرهابيين والرامية إلى تجنيد أتباع ومتعاطفين جدداً، ينبغي ألا تقتصر استراتيجية المجتمع الدولي على مجرد التصدي لأيديولوجيات تلك الجماعات، التي يروج لها من خلال شبكة الإنترنت، بل لا بد أن تشمل أيضاً بلورة خطاب ورسائل مضادة محددة السياق ومقنعة لتحييد تأثير الإرهابيين على الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المستهدفة والقضاء على جهات الاتصال الداعية للتطرف. هذا هو المجال الذي يتيح للمجتمع المدني، وبالأخص ممثلي المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، القيام بدور مهم في رفع مستوى الوعي العام من خلال كشف حقيقة الجهاديين المحتملين وفضح أنشطتهم.

وبغية رصد التهديد الذي يشكله استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية، وبغية جمع الممارسات الجيدة التي تم التوصل إليها في هذا الميدان وتحديدها وتقاسمها في جميع أنحاء العالم، وبغية حشد الموارد من أجل بناء القدرات المطلوبة، نحن بحاجة إلى إنشاء آلية دولية معزّزة للتعاون من شأنها أن تشرك كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بمكافحة الإرهاب، وتعمل ضمن نهج الأمم المتحدة، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وغني عن القول إن التدابير المضادة لن تكون لها آثار طويلة الأمد دون إزالة الأسباب الجذرية لتهديد التطرف العنيف والإرهاب. فبعد إخماد النيران في مكان واحد من العالم، ليس هناك ما يضمن عدم اندلاع النيران في أماكن أخرى. وينبغي لاستجابتنا الجماعية أن تركّز على معالجة العوامل الكامنة التي تهيئ الفرص أمام انتشار التطرف العنيف والأيديولوجيات الإرهابية وازدهارها.

ولا يسعنا أن نقوم بوأد الفتنة التي تسببها الجماعات الإرهابية وتعزيز القدرة على مكافحتها إلاّ من خلال الجمع بين التدابير المضادة وتدابير المنع التي تكون أكثر دقة وشمولا، وتكافح العجز في الإدارة، وتعزز التنمية الاجتماعية والحوار، وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتقيم اتصالات استراتيجية، وتشرك النساء والشباب في العمل، وتوسّع نطاق الشراكات في القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، ونضيف صوتنا دعما لمزيد من النظر في هذه الخطة خلال عملية استعراض خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه، ونتطلع إلى إجراء مناقشات مستفيضة بشأن كيفية تعزيزها للبنية الحالية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

وبينما نلبّي الحاجة إلى تكثيف عملنا المشترك لمنع انتشار الإيديولوجيات الحاقدة، ينبغي لنا أن نستكشف السبل لإشراك الشباب الذين يشكلون إحدى الفئات الأكثر ضعفا أمام التطرف العنيف وخطاب الإرهابيين. وهناك عوامل كثيرة تساهم في تطرف الشباب؛ ومن أهمها نشر الأكاذيب. فجماعات التطرف العنيف والجماعات الارهابية تنشط في استغلال هذه الأداة من خلال وسائط الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. ونحن نرى أن أخطر حالة تظهر عندما تعلو هذه المناورات البارعة لتصل إلى مصاف سياسات الدولة.

وبموجب القانون الدولي، على الدول الامتناع عن المشاركة في أعمال الإرهاب والعمل على منعها. ومن العناصر الأساسية في كل هذه الالتزامات هو ضرورة مكافحة إيديولوجية الدعاية الإرهابية. وينبغي أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار أثناء تقييم مساهمات الدول في مكافحة الإرهاب.

وما فتئت أوكرانيا لأكثر من عامين تعاني من عدوان جارها، الاتحاد الروسي. فقد احتلت روسيا بصورة مؤقتة جزءا من أراضي أوكرانيا وحاولت ضمه على نحو غير شرعي – جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ومدينة سيفاستيبول – وهي تواصل ارتكاب أعمالها العدائية والتخريبية، ودعم

الارهاب في منطقة دونباس. وتستخدم روسيا مجموعة واسعة من تقنيات الحرب المختلطة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، بغية تعزيز ايديولوجية ما يسمى بالعالم الروسي، التي تنطوي على دور حصري للاتحاد الروسي في الشؤون الداخلية للبلدان التي كانت يوما ما جزءا من الإمبراطورية الروسية أو الاتحاد السوفياتي السابق، فضلا عن إرساء أولوياتها في السياسة الخارجية. وهذه الايديولوجية الإمبريالية الجديدة تتسامح إزاء انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان وتشجعه، وإزاء ارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. أمّا الدعاية البغيضة والمضللة التي تنشرها وسائط الاعلام الروسية التي تديرها الدولة فهي أحد العناصر الرئيسية لهذا العدوان المختلط ضد أوكرانيا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالجزع تجاه حقيقة أن هذه الآلة الدعائية المختلطة التي تستند إلى التجربة السوفياتية والقيصرية وغيرها من المفاهيم الاستبدادية الأخرى لا تزال تعمل جيدا وبطريقة فعالة، مما يؤثر، أولا وقبل كل شيء، على الشباب. وهناك حالات أُبلغ عنها تتعلق بمراهقين يشاركون في أنشطة المنظمات الإرهابية التي تدعمها روسيا – ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية – قد شنوا في مناسبات عديدة هجمات على مدنيين في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا، باستخدام الأسلحة والذخائر التي زودهم بها الاتحاد الروسي. وبعض المرتكبين يبلغون الخامسة عشرة من عمرهم أو حتى أقل.

وهناك أيضا معلومات موثوقة بأن أتباع الروس وأسيادهم في الكرملين يجبرون التلاميذ والطلاب على الانضمام إلى صفوفهم باستخدام مختلف وسائل التأثير، بما في ذلك المنظمات الدينية. علاوة على ذلك، هناك أدلة وفيرة على أن ثمة وسائل من قبيل الوعد بإلغاء السجلات الجنائية أو سداد القروض تستخدم في الحملة الروسية لتجنيد المرتزقة في صفوف العصابات الإرهابية العاملة في دونباس. والشباب هم الذين يقعون ضحايا لحملة التجنيد هذه. لذلك، وبصرف النظر عن الجهود الشاملة للقضاء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها من أسباب انتشار التطرف العنيف والإرهاب، ثمة حاجة إلى معالجة هذه الظواهر من قبيل الدعاية التي تطلقها الدولة وتكون مشبعة بالتعصب والكراهية وحرب المعلومات، التي غالبا ما تستخدم كجزء من الحرب المختلطة.

ونحن ننطلق من فهم مفاده أن ضحايا الإرهاب ينبغي أن يؤدوا أيضا دورا هاما في الحملة الوقائية الشاملة المذكورة آنفا لمناهضة الإيديولوجيات المتطرفة والإرهابية، ومكافحة خطابها. والرسائل التي ينقلها ضحايا الإرهاب وأفراد أسرهم يمكنها أن تساعدنا على إحياء الفهم الطبيعي للبشر تجاه الخير والشر، وتعطيل حملات الارهابيين الاعلامية التي تهدف إلى تعمية الناس. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه من خلال إرساء اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية، سوف نرسل إشارة قوية عن العواقب الوخيمة للأنشطة الإرهابية، التي يتعين أن نتذكرها كدروس مستفادة من الماضي المأساوي، بهدف منع تكرار هذه الأعمال إلى الأبد.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا لرؤيتكم صباح هذا اليوم، السيد الرئيس، وأنتم تترأسون هذه الجلسة الهامة وذات التوقيت المناسب جدا لمجلس الأمن. وإنني أهنئ الوفد المصري على تنظيم هذه المناقشة اليوم بشأن المسألة المقلقة التي تثير القلق البالغ لدى المجتمع الدولي.

ونرحب أيضا بوزير خارجية نيوزيلندا، ونواب وزراء من ماليزيا وإسبانيا واليابان. ونشكر وكيل الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية الحسنة التوقيت، كما نشكر السيد كراون والسيد عفيفي على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين

تماما، بالنظر إلى الدور الهام جدا الذي تقوم به منظمتاهما في المعركة التي نحن جميعا نشارك فيها.

ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/6، بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان جرّاء الأعمال الإرهابية، ونشيد بالوفد المصري على الجهود التي بذلها وأفضت بنا إلى اعتماده في المجلس هذا الصباح.

إن قدرة الإرهابيين على إخضاع الأقاليم وإدارتها هي إحدى أكثر الحقائق المثيرة للقلق في الواقع الدولي اليوم. فمن خلال استغلال الارهابيين للمعتقدات الدينية والاختلافات العرقية والأيديولوجيات السياسية بغرض اضفاء الشرعية على أعمالهم، أقدموا على تقسيم الأمم، وتجنيد الأتباع، والسيطرة على أراض شاسعة. وهم يعلنون عن عزمهم على بناء الدول، على أساس أكثر الثورات غموضا.

والنتيجة الرئيسية لهذا التطور تتمثل في انتشار التطرف العنيف عبر مناطق شاسعة من العالم، بالترافق مع رسالة شمولية قوامها التعصب الديني والثقافي والاجتماعي والتنوع العرقي، الأمر الذي يشكل تحديا هائلا للقيم العالمية المتمثلة في السلام والعدالة والكرامة الإنسانية، على النحو الذي أعلنته الأمم المتحدة، ويتسبب بأزمة إنسانية ذات أبعاد كارثية.

وفي هذا السياق، فإن المجتمع الدولي قد عقد عزم مجددا ويلتمس أنسب السبل لمواجهة هذا النوع الجديد من التشدد المتطرف العنيف والإرهاب من خلال إجراء دراسات متعمقة للظاهرة وتحسين الأدوات التنفيذية لمواجهة هذا التهديد، ومن خلال التعاون الدولي باعتباره أمرا أسياسيا لنجاحنا. وبصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبالشراكة مع الأمم المتحدة، نظمت أنغولا في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٥ حلقة دراسية إقليمية بشأن الإرهاب استهدفت إحلال السلام وحل النزاعات في منطقة وسط أفريقيا، حيث توجد علامات مقلقة على أن التهديدات الإرهابية قد وجدت طريقها إلى المنطقة. كما شاركت أنغولا في اجتماعات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي اعتمدت في الآونة الأخيرة استراتيجية لمكافحة الإرهاب في منطقة الجنوب الأفريقي. وتبرز هذه الإجراءات التزام الحكومة الأنغولية بالإسهام في وضع وتنفيذ الآليات اللازمة لمكافحة خطر الإرهاب.

ينشأ التطرف العنيف ويزدهر في سياقات محددة، حيث يشكل عدد من الحالات المحددة بوضوح عوامل محركة له. وتجد نزعة التطرف والتطرف العنيف أرضا خصبة في الفقر والبطالة والفساد وعدم احترام حقوق الإنسان الأساسية. والإقصاء السياسي والاقتصادي للجماعات العرقية والاجتماعية والتهميش والعوائق أمام الحريات العامة وسوء الإدارة وثقافة الإفلات من العقاب والسياسات القمعية والتمييز هي بعض العوامل الأساسية التي يستغلها المتطرفون العنيفون.

ومن العوامل الأساسية الأخرى التي يتذرعون بها باستمرار في خطابهم مسألة النزاعات التي لم تُحل والتي تسمح للمتطرفين باستغلال المظالم المتأصلة الناجمة عن القمع أو مخلفاته والتدخل الأجنبي. وتفرض هذه المظالم المتأصلة في أيديولوجية التطرف العنيف الحاجة الملحة لحل النزاعات التي طال أمدها ووضع حد للخطاب المضلل الذي يحركه الانتقام والكراهية.

وأفظع سمة للتطرف العنيف اليوم هي استغلال المعتقدات الدينية من أجل تقسيم الأمم وقمع التنوع الديني والثقافي والعرقي وارتكاب جرائم خسيسة باسم التجانس الديني. وفي البيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم S/PRST/2016/6، يشير مجلس الأمن إلى صياغة المنظمات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة لخطاب مشوه يستند إلى سوء فهم الدين وسوء تفسيره لتبرير العنف وتجنيد الأنصار والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وقدم الأمين العام، في تجسيد للقلق البالغ الذي يساور المجتمع الدولي، إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية خطة عمله

لمنع التطرف العنيف حينما يفضي إلى الإرهاب. وتؤيد أنغولا الخطة وهي على استعداد للمشاركة في العمل اللازم لجعلها قابلة للتنفيذ. وتسلم خطة العمل بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة في التصدي للإرهاب بما يتجاوز إنفاذ القوانين أو التدابير الأمنية أو العسكرية وذلك بالتركيز بوجه خاص على الوقاية، ولا سيما من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية، وسيادة القانون، ومكافحة التمييز والتهميش والاقصاء.

وتؤكد خطة منع التطرف العنيف أثر اتخاذ إجراءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية في عملية متعاضدة تستند إلى نهج قائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها. وفي ذلك الصدد، فإن هذه الجلسة لمجلس الأمن تشكل إسهاما فعليا في تنفيذ خطة عمل الأمين العام، التي نرحب بها مرة أخرى.

لقد ذكرنا نائب الأمين العام بوضوح في هذا الصباح بالدور الخاص الذي يتعين أن يضطلع به الشباب في مداولاتنا. إن الشباب عنصر أساسي في هذه العملية. ويزدهر التطرف العنيف في أوساط الشباب، ومعظمهم من المحرومين والذين لم يتلقوا سوى الترر اليسير من التعليم، وهم يشكلون قاعدة التجنيد الأساسية لوحدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبالتالي، من الأهمية بمكان إذكاء وعي الشباب ووقايتهم من التطرف العنيف والإرهاب عن طريق تأمين إدماجهم في عمليات صنع القرار والانخراط في حوار بين الأجيال ومشاركتهم في مجتمعاتها المحلية وتكثيف الكفاح ضد الفقر والتهميش الاجتماعي وتعزيز التثقيف بشأن احترام حقوق الإنسان والتنوع والتعايش السلمي والتسامح.

إن مشاركة السيد محيي الدين عفيفي والسيد ستيفن كراون في جلستنا أمر طيب للغاية بالفعل، بالنظر إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه المنظمة التي ينتمي إليها كل منهما في التنفيذ الناجح لخطة عمل الأمين العام والبيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو. إن المناقشة الأيديولوجية بشأن منع ومكافحة الإرهاب هي أحد العناصر الحيوية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل التصدي الفعال للخطاب الذي يروجه المتطرفون العنيفون والإرهابيون وإزالة الغموض الذي يكتنفه. ووفقا لما تنص عليه خطة العمل لمنع التطرف العنيف، تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في توحيد المجتمع الدولي وتوفير التماسك لجهوده الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

إن مجلس الأمن، عن طريق الصلاحيات الإلزامية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عليه أن يضطلع بدور حاسم في قيادة المجتمع الدولي في هذا الكفاح الحاسم للتمسك بمبادئ ومقاصد الميثاق والقيم العالمية للسلام والعدالة والكرامة الإنسانية التي يشكل التطرف العنيف والإرهاب تحديا لها على نحو لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الأمم المتحدة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود في البداية أن نشكر وفد مصر على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة على هذا القدر من الأهمية. لقد أثارت هذه الجلسة اهتماما كبيرا داخل المجتمع الدولي، كما يتضح من حقيقة أن ٧٠ مشاركا قد طلبوا الكلمة. كما أنها تعقد بالتزامن مع استعراض الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب – وهو توقيت مناسب تماما.

كما نعرب عن احترامنا لمعالي السيد سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، ذلك البلد الصديق لفنزويلا.

نشكر أيضا نائب الأمين العام يان الياسون، والسيد محي الدين عفيفي، الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية في الأزهر الشريف، والسيد ستيفن كراون، نائب الرئيس ونائب رئيس الدائرة القانونية في شركة مايكروسوفت على إحاطاتهم الإعلامية.

وأنضم إلى الآخرين في توجيه تعازي بلدي إلى الوزراء الحاضرين هنا في ضوء الهجمات الإرهابية الأخيرة التي عانت منها شعوبها، ونعرب عن التزامنا الثابت برفض هذه الأعمال.

إن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة. وقد ظهرت طوال التاريخ بوصفها التعبير السياسي الأكثر عنفا. بعد ما قلته، فإن الموضوع الذي يجمعنا اليوم على النحو الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) هو القلق الذي يستحوذ علينا، إذ شهدنا في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتشار الإرهاب وتحوله إلى ظاهرة عالمية تمثلت في الهجمات المروعة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وتنظيم بوكو حرام، في جملة أمور. لذلك، يجب علينا أن نسأل أنفسنا لماذا يحدث هذا على وجه التحديد الآن وفي تلك المناطق بالتحديد. وإذا لم نكرس الوقت للقيام بتحليل متعدد الأبعاد للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، فإننا نجازف بتجاهل بعض العناصر الرئيسية كجزء من مناقشة قادرة على مكافحة الإرهاب وخطاب التطرف.

إن الإرهاب، أعمق تعبير عن التطرف العنيف، وهو نتيجة للعوامل المتراكمة التي أثرت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة. وفي رأينا إن العوامل الرئيسية لذلك تكمن في التدخل الأجنبي العنيف الذي جرى في العراق وليبيا ويجري حاليا في سوريا. ونتيجة لهذا التدخل الصارخ، فقد انهار الإطار المؤسسي في معظم أراضي هذه الدول. ولم يحدث ذلك نتيجة للطابع الوحشي للحرب فحسب، بل في كثير من الحالات، بوصفه غاية مباشرة للغزو ووجود قوات الاحتلال.

إن الدولة، بوصفها الهيئة المسؤولة عن التعليم، والرعاية الصحية والثقافية، ومؤسسات إنفاذ القانون، والقوات المسلحة، فإنها الكيان الوحيد القادر على احتواء انتشار الإرهاب. غير أن استبداد الضعف بتلك البلدان يمنعها من الوفاء بفعالية بمهمة احتواء الإرهاب. فتدمير النسيج المؤسسي للدولة وما ينجم عنه من فراغ مكّن الطائفية الدينية من إزاحة المجموعات السياسية التي دعمت في السابق الحكومات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عانت من التدخل العسكري الأجنبي، ولا سيما العراق وليبيا، مما ترك السكان المدنيين تحت رحمة تأثير وأعمال الجماعات الإرهابية. وفي بعض الحالات، كما نعلم جيدا، أدى التدخل الأجنبي إلى انهيار الدول، بما في ذلك تلاشيها بحكم الواقع والقانون.

ثمة جانب ينبغي أخذه في الحسبان عند التصدي لظاهرة الإرهاب، أي المحصلة الاجتماعية، فتلك البلدان لديها جيل من الشباب، ومجتمعات بأكملها لم تعرف أي لون للحياة طيلة فترة الـ ١٥ عاما الماضية سوى الحرب والصراع. لقد أدى ذلك إلى ظهور مجتمعات في البلدان التي صدمها العنف وأصبحت مرتعا للشباب الذين ينضمون إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أو الميليشيات أو الجماعات الإرهابية. إزاء تلك الخلفية، لا بد من الأخذ في الحسبان عدم إتاحة الفرص الناجم عن تدمير الاقتصاد بسبب الأثار المدمرة للحروب التدخلية والصراعات الأهلية لما لذلك من تأثير كبير على الشباب الذين يرون أنفسهم محاصرين بالفقر والإحباط واليأس.

ثمة عامل آخر يجب أخذه في الاعتبار ألا وهو الدين. تعتقد فترويلا أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو شعب. غير أن ما يبعث على الدهشة لدينا أننا نرى في حالات عديدة، من أجل تحقيق غايات سياسية وأيديولوجية، حاولت بعض العناصر رسم صورة للإسلام بأنه مصدر الإرهاب الديني والأخلاقي. وهذا ربط زائف ونرفضه بشدة. أما في الغرب، فقد أدت هذه الأفكار الخاطئة إلى إساءة فهم وتفسير الدين الإسلامي، مما أدى إلى التمييز والاضطهاد في بعض المجتمعات.

كذلك ألاحظ أيضا الصلة بين الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة بعينها وأندد بها، لكون تلك الصلة المحرك الأساسي لعودة ظهور الإرهاب. وأريد الإشارة إلى استراتيجيات العديد من الدول التي تعزز العنف وتدعم إنشاء جهات فاعلة من غير الدول تعمل من خلال أفعالها على إضعاف الدول وتساهم في سقوط الحكومات التي لا ترضى عنها البلدان التي تقوم في كثير من الحالات بتمويل هذه الجهات الفاعلة. واليوم، نرى العديد من تلك الجهات الفاعلة غير الحكومية تنشر العنف في جميع أرجاء المنطقة، وتنضم إلى الجماعات الإرهابية التي تسفك الدماء في جميع أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن عدم قدرة الحكومات والمجتمع على رص الصفوف تحت السيطرة المؤسسية في منطقة انتهت إلى سيناريو أدى إلى انتشار الميليشيات وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، فضلا عن الذين يوفرون لها الحماية والتسليح والتمويل من الخارج. والدليل واضح على ذلك، وشهدناه جميعا. فالجماعات العنيفة التي تحظى بالحصول على ترسانة ضخمة من الأسلحة والتمويل والدعم السياسي والإيديولوجي تتحول إلى جماعات إرهابية.

للأسف، فإن التداخل بين الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية والمتطرفة في المنطقة يزداد تصلبا وارتباكا في خضم ديناميكية الحرب والموت. ولا يمكننا أن نتجاهل ذلك العامل الحاسم لأنه ما دام لا يوجد تفسير لتكريس هذه الجماعات للإرهاب وما دامت تحظى بدعم لوجستي ومالي غير عادي، وفي بعض الحالات يفوق قدرات الدول. بالإضافة إلى ذلك، هناك كمية ضخمة من الأسلحة تسمى من قبيل تورية الكلام ”بالأسلحة الصغيرة والخفيفية“، ولكنها كثيرا ما تشمل أسلحة من العيار الثقيل تقوم الجماعات الإرهابية بخطفها أو توزيعها وتدفق في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتنشر الموت في صفوف المدنيين.

إن جميع العوامل التي ذكرناها من فورنا لا تفسر لنا جانبا رئيسيا آخر من جوانب خطاب الإرهاب. فكيف دخل أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الأجانب إلى سورية والعراق للانضواء تحت مظلة الجماعات الإرهابية العاملة هناك؟ لماذا يتبنى هؤلاء الأجانب، وكثير منهم من أوروبا والشرق الأوسط، قضية الإرهاب؟ وما الذي يدور في أذهان هؤلاء الشباب في بلدانهم الأصلية ويحملهم على اتخاذ قرار من هذا القبيل؟ يجدر بنا في ذلك الصدد أن نذكر التمييز والتفرقة اللذين يعاني منهما الكثير من شباب الأقلية المسلمة الذين نشأوا في المجتمعات الأوروبية.

بالإضافة إلى كل ذلك، يجب علينا أيضا أن نأخذ في الحسبان خطاب بعض الحكومات الغربية أو الشرق أوسطية التي تعزز الدعاية والهجمات المنهجية ضد بلدان ترغب في زعزعة استقرارها، أو تسعى إلى التدخل عسكريا فيها. وهذا يشجع الكثير من الشباب خارج تلك البلدان على الشعور بأن الانضمام إلى الحكومات التي يقوضها هذا الخطاب إنما هو شكل من أشكال ما يسمى بالحرب العادلة التي يجب عليهم المشاركة فيها.

من العناصر الرئيسية الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الحسبان التكنولوجيا التي تمكن من النشر السريع والواسع النطاق لرسائل المتطرفين والإرهابيين. ونشعر بالانزعاج إزاء براعة الإرهابيين والمتطرفين في استخدام نفس الأدوات السياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستخدمها بعض البلدان لمهاجمة الآخرين. إنهم يستخدمون هذه الأدوات التي يسميها بعض المنظرين بأنها استراتيجيات الجيل الرابع من الحروب، ويؤسفني أن أقول إنها تُطبق في العديد من البلدان في العالم.

والمدهش دائما، هو كيفية استخدام الإرهاب والتطرف لقدرات تكنولوجية وتواصلية هائلة لنشر رسائلهما وأيديولوجياتهما المتطرفة، من أجل تحقيق أهداف سياسية، ولأغراض نشر عدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، يتعين على شركات التكنولوجيا والإعلام، بذل جهود لمنع استخدام تلك المنابر لنشر الإرهاب والتطرف. وقد صدرت بيانات تفيد باستخدام هذه التكنولوجيا للتجسس والتدخل السياسي. وعلى هذا النحو، يجب على الدول والأطراف الفاعلة المعنية، الاضطلاع بمسؤولياتها، بحيث لا تتكرر هذه الممارسات الشنيعة أو تتاح للإرهاب.

ويتعلق الجانب الأخير من ظاهرة الإرهاب بطبيعة أيديولوجيته. تمثل أيديولوجيا التعصب والعنف، التي تولي القليل من الاعتبار للحياة أو أبسط قيم التعايش الإنساني، سمة مميزة لهذه الحركات الإرهابية، ويجب أن نتصدى لها بشكل موحد. وعندما يتعلق الأمر بهذه المسألة، يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة في مجلس الأمن. وليس هناك شيء اسمه إرهابيون أخيار وإرهابيون أشرار. ومما يثير القلق أنه كجزء من الأهداف الجيوسياسية لبعض القوى في مجلس الأمن، هناك تسامح مع رفع لافتات الموت والإرهاب وفرض ثقافة الموت. إن فنزويلا تؤكد مجددا رفضها القاطع لأعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأيا كانت دوافعه وحيثما ترتكب هذه الأفعال وأيا كان مرتكبها. هذه الأفعال هي هجمات متعمدة على السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى كونها انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أهمية الوقاية في هذا الكفاح بالغ الأهمية. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير تهدف إلى تقويض الاستراتيجية الواضحة للجماعات المتطرفة، وأيديولوجياتها، التي أسندت لنفسها مهمة إثارة العنف والتعصب. إن معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة البغيضة ووضع استراتيجيات فعالة ومبتكرة لمواجهة الخطاب المتطرف للإرهابيين وحفز التفكير النقدي في المجتمع بغية منع نزعة التطرف والتجنيد وتعبئة الموارد، بما في ذلك الاستخدام غير المناسب لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، هي معركة يجب أن نخوضها بتراهة، لأنها معركة تعني جميع بلدان الأمم المتحدة.

وبالمثل، نعتقد أن الحل الطويل الأمد للتهديدات التي نواجهها، يتطلب أيضا إيجاد الحلول السياسية والسلمية للصراعات في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن والقضية الفلسطينية. حيث تؤدي هذه الأزمات القائمة منذ فترة طويلة، إلى تفاقم الصراعات وتشكل أرضا خصبة للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وتدفق الموارد المالية من أجل تجنيد وتدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وبالتالي تحسين قدرة الجماعات الإرهابية على العمل.

وأخيرا، فإننا نؤمن بأنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة وضع وتنفيذ وتعزيز استراتيجيات تتلاءم مع كل حالة على حدة ومع الظروف الوطنية، بهدف القضاء على قدرة الجماعات الإرهابية على ارتكاب أفعالها مع التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اعتماد اتفاقية في المستقبل لمكافحة الإرهاب، سيكون بمثابة تكملة لمجموعة من الصكوك القانونية الدولية القائمة من خلال التوصل إلى تعريف يتيح تعزيز توافق الآراء في هذا المجال.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، إسمحوا لي أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على مذكرتكم المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) وعلى مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تركز على خطاب وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للإحاطات الإعلامية التي قدمها نائب الأمين العام يان إلياسون، والسيد محيي الدين عفيفي والسيد ستيفن كراون.

إن كل عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن الدافع وراءه، وبغض النظر عن مكان وزمان ارتكابه. يشكل الإرهاب ظاهرة يصعب تحديدها، نظرا لطابعه المتعدد الأوجه والأسباب المتعددة الكامنة وراءه التي يمكن أن تكون ذات طبيعة سياسية أو أيديولوجية أو فلسفية أو دينية أو إثنية أو عرقية أو أي طبيعة أخرى. ويعتقد وفد بلدي أنه يتعين رفض الربط أو الخلط بين الإرهاب وبين أي دين أو جنسية أو حضارة. إن التطرف الديني لا يقتصر على الإسلام، ولم يكن كذلك على الإطلاق، وكذلك التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وللأسف، فإن الجماعات الإرهابية التي يتركز عليها اهتمامنا اليوم، مثل تنظيمي داعش والقاعدة، وجماعة بوكو حرام والجماعات المرتبطة بها، تبرر أعمالها على أساس تفسير مشوه لتعاليم الدين الإسلامي.

وقد ذكرت عدة استراتيجيات للخروج من دائرة التطرف الهادف إلى تدمير الرسالة أو حاملها. ونفهم أن بعضها يكمل بعضا. وبينما يؤدي قضاؤنا على حامل الرسالة إلى حل قصير الأجل، فإن تدمير الرسالة يمكننا من الوصول إلى حل طويل الأجل يتطلبه التصدي لهذه الآفة اليوم. ولا يتعين أن تقتصر الاستراتيجية الفعالة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب على التدابير العقابية وحدها بل يجب أن تعتمد نهجا وقائيا يجعل من الممكن تحديد، ووضع حد في وقت مبكر لجهود التطرف في بدايتها.

ويتطلب القيام بهذا الكفاح مراعاة الأسباب الكامنة التي تسهم في ظهور الجماعات المتطرفة والجماعات الإرهابية، ووضع استراتيجيات شاملة لمعالجة مختلف المشاكل. وفي الوقت نفسه، يجب أن نستخدم بشكل مناسب التعاون الدولي، مع مساعدة الذين هم في أمس الحاجة إليه. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، هناك العديد من السبل التي يمكن أن نسلكها للتصدي للعديد من الأسباب الجذرية التي تشكل أرضا خصبة لظهور المتطرفين العنيفين أصحاب الميول الإرهابية.

ومن الملح أن نوقف انتشار الأيديولوجيات المتطرفة التي تسبق ظهور الجماعات الإرهابية. وبالإضافة إلى المسؤولية الأولية الأساسية لكل دولة عن ممارستها لسلطاتها السيادية، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن التصرف بفعالية وقوة. إننا مدينون لضحايا الهجمات الإرهابية وأسرهم، الذين هم ضحايا المجتمع الدولي الذين نحزن لما حصل لهم، بغض النظر عن دينهم أو جنسيتهم. لذلك، نشيد بعقد مؤتمر جنيف مؤخرا بشأن منع التطرف العنيف، ونرحب بخطة عمل الأمين العام بشأن هذا الموضوع.

وفي هذا السياق، وعلى خلفية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بدون ازدواجية الجهود، فإننا نرى أنه من المهم تهيئة حيز لمعالجة مسألة الخطاب، الذي وضعته مصر في صلب مناقشة اليوم. ورغم أننا نتفق بشأن الحاجة إلى تكثيف الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، لا يبدو أن انتشار المبادرات التي اتخذتها عناصر فاعلة متنوعة، يفضي إلى تحقيق نتائج واعدة. وبدلا من ذلك، فإنه يمكن أن يؤدي إلى إرباك وتشتيت وإضعاف الجهد العالمي، وإبعادنا عن الهدف المشترك. ولذلك، من الأساسي تنسيق مختلف المبادرات الجارية، مثل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وخطة عمل الأمين العام والجهود التي تبذل في تحالف الأمم المتحدة للحضارات. وسيضطلع الزعماء الدينيون بدور أساسي في تصحيح البيانات الزائفة التي تروج للتطرف المصحوب بالعنف. فجميع الأديان تتضمن رسالة عن تجاوز ما هو شخصي، والقيام بما هو صحيح. إننا بحاجة إلى التصدي للدعوات التي تشجع الناس على تحقيق الغلبة على الآخرين عن طريق العنف.

وفي إطار مكافحة الإرهاب، فإننا نسير على خط فاصل دقيق، بين القضاء على هذه الآفة، وحماية وتعزيز حرياتنا

الأساسية وقيمنا المتعلقة بالتسامح والتضامن. ويجب أن نكون حريصين على عدم انتهاك حقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يؤدي أي جهد في سياق مكافحة الإرهاب إلى الحد من حرية التعبير وحرية الدين وحرية الصحافة أو وصم المعارضين السياسيين. فالكل يعلم كيف يستخدم الإرهابيون بفعالية منابر المعلومات والشبكات الاجتماعية من أجل نشر رسائلهم التي تحض على الكراهية.

ولكن بطريقة أو بأخرى، ينبغي أن نتحمل المزيد من المسؤولية عن المنابر والشبكات التي يستخدمها الإرهابيون لتحقيق أهدافهم، لأنها إذا ما استخدمت على النحو الصحيح ،فإنها ستكون مثالية لتحقيق تواصل مفيد.

ويجب ألا تحجب إمكانية الوصول إلى المجال السياسي. فتنحية المتطرفين وإبعادهم لا تعمل إلا ى على تهيئة بيئات خصبة لتفريخ الأيديولوجيات المتطرفة. وهي تغذي الاستياء الذي كثيرا ما يختلط بالمكونات الأخرى، ألا وهي الفقر واللامساواة والبطالة وانعدام الفرص والرقابة، وهي كلها تعمل على تغذية الخطاب المتطرف. ويفضل إتاحة الفرصة للمتطرفين للعمل في المجال السياسي، حتى تتسنى مواجهة خطابهم وأفكارهم في العلن. وهذا هو السبيل الأمثل لكشف جوانب ضعفهم وتنعدم اتساقضاتهم .. وعندما نحظر إشراكهم، نرى تصاعدا في العنف الناجم عن التطرف والإرهاب. فهناك أمثلة حديثة على ذلك.

ونحن بحاجة إلى دراسة وفهم أيديولوجيات العنف المتطرف والخطاب الذي يستخدموه. ويجب أن نطور خطابا مضادا يمكن أن يقلل من جاذبية تلك الإيديولوجيات. فالجماعات الإرهابية، من قبيل داعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام، تستخدم الدين كذريعة لتبرير ما لا يمكن تبريره عن طريق خطاب ينحرف بقيم العقيدة الجوهرية. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة خطابهم الذي يدعو إلى الكراهية والدمار. وينتهي الأمر بمنظريو الكراهية هؤلاء – وكثير منهم تدرب تدريبا فكريا جيدا غير أنهم ينتمون إلى مناطق تفتقر إلى التقدم – بنبذ الناس وإفقار المجتمعات التي يهيمنون عليها، ويدعون أنهم يدافعون عنها.

ويجب أن نضع استراتيجية اتصالات عالمية حقيقية تتميز بالكفاءة والقدرة على مواجهة الأيديولوجيات التي يستخدمها قادة التطرف العنيف. يجب علينا إعداد تطوير رسائل تقدم خيارات حياة أفضل غيرولا تكون تمييزية فيما يتعلق بممارساتهم الدينية. ولا يتحدد تقدم العالم والبشرية بالدين فقط. فيجب علينا أن نمنحه المكانة والأهمية اللتين ذان يستحقهما بوصفه معتقدا حميما وشخصيا، غير أنه يجب ألا يتحول إلى عقبة أمام التنمية الاجتماعية.

ويجب أن نشجع على تعاليم التسامح في المناهج التربوية وننهض بالخطاب الذي يعزز التسامح واحترام الاختلاف والوئام والتعايش السلمي بين الأمم والثقافات والأديان. ولذا، نرحب بمشاركة الجميع في مناقشة اليوم المفتوحة الحسنة التوقيت.

الرئيس: أذكر جميع المتكلمين بقصر بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة. ونطلب من الوفود التي لديها بيانات مطولة التكرم بتعميم نصوص مكتوبة والإدلاء بنسخ موجزة عندما تأخذ الكلمة في القاعة. كما أناشد المتكلمين أن يدلو ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يمكن توفير ترجمة شفوية دقيقة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال فترة فسحة الغداء حيث أن أمامنا قائمة متكلمين طويلة.

أعطى الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لمملكة هولندا.

السيد كويندرز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خالص امتناني لجمهورية مصر العربية على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

إن مناقشة اليوم، في رأيي، تأتي وقت مناسب جدا، بسبب الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ونظرا للأحداث المأساوية العديدة التي وقعت مؤخرا: التفجيرات الإرهابية في أنقرة واسطنبول وهجوم المسلحين على فندق في واغادوغو. لقد كنت في الأسبوع الماضي على الشاطئ في كوت ديفوار للترحم على الذين قتلوا في غراند باسام. ويبرز قتل العشرات من الرجال والنساء والأطفال العاديين في حديقة في لاهور من قبل انتحاري استهدف المسيحيين في عيد الفصح؛ وعشرات الأرواح التي فقدت في الضربات الإرهابية في المطار وفي مترو الإنفاق في بروكسل وهجمات اليوم المأساوية في بغداد التي أسفرت عن مقتل ٨٥ شخصا على الأقل، الحاجة الملحة لهذه المناقشة. وأعرب عن إن أفكاري وتعاطفي مع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم ومع أسرهم. كما أتقدم بالتعازي لكم، السيدي الرئيس، على فقدانكم رجال شرطة في مصر في نهاية هذا الأسبوع. إن هذه الهجمات تحاول أن تبث الخوف والرعب وأن تدمر أساليب حياتنا وحرياتنا. فهم يحاولون زرع الخوف والانقسام بيننا، ولن ينجحوا لأن هجماتهم تؤكد على الأهمية الحيوية للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وفي منع التطرف العنيف وفي تقديم خطاب بديل.

ولا أحد في هذه القاعة يمكنه أن يعمل بمفرده، إذا أردنا تحقيق النجاح على المدى الطويل. إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب – وهذا مصطلح جديد – ليسوا في الواقع أجانب حيث أنهم يأتون من بيننا، من النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا. ولا يمكن لأي أحد أن يواجه هذا الأمرمضي وحده؛ فنحن جميعا نتعرض لاختبارات الجهد في مجتمعاتنا، وأحد الدروس الرئيسية التي يمكننا استخلاصها من الهجمات الأخيرة التي وقعت في الشهر الماضي هو الحاجة إلى التفكير عالميا والتصرف محليا جدا.

ومن هذا المنطلق، فإن مملكة هولندا ترحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وتؤكد على أهمية بناء خطط العمل الوطنية. وينبغي ألإلا تعتبر مثل هذه الخطط الشاملة ممارسة لتوجيه أصابع الاتهام. كلا – فكلنا نواجه نفس التحدي المتمثل في التطرف العنيف، ويتعين علينا أن نعمل معا للتصدي له بفعالية. إن تبادلقاسم المعلومات هو أحد العناصر الرئيسية للتعاون، وبصراحة نحتاج إلى مزيد من الثقة فيما بيننا وبين دولنا ووكالات نا المختصة بإنفاذ القانون لدينا، وحرس حدودنا وعملياتنا ال استخباراتيةا.نا. ونحن بحاجة إلى إلغاء قانونكسر الصمت الذي يدعم شبكات المقاتلين الإرهابيين الأجانب وييسر أمور اللإرهابيين المشتبه فيهم الذين يعملون في الخفاء. ونحن بحاجة إلى العمل مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني من أجل كسر حاجز الصمت ووقف تمويل الإرهاب في إطار قانوني وفعال.

إن مملكة هولندا ملتزمة بالمساهمة بقوة في نهج التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي نشتتشارك في رئاسته في الوقت الراهن مع المملكة المغربية. ونعمل، في ذلك المنتدى، من أجل تبسيط سياساتنا الوطنية بشأن إعادة تأهيل الإرهابيين السابقين، على سبيل المثال، لأن ذلك هو الالتزام الثاني، أي تحقيق توازن أفضل بين النهج الوقائية والرادعة. ويجب وعلينا أن نعمل في سجوننا ومع العائدين ومع الشباب ومع الشرطة ومع الزعماء الدينيين. فهذا هو العمل اليومي في مجتمعاتنا. وتشكل عملية العقبة للسلام في الشرق الأوسط، التي تقودها الأردن، مثالاً للتبادل الفعال للدروس المستفادة وبناء الجسور بين البلدان وزيادة التعاون فيما بيننا يوما بعد يوم.

وعلى الرغم من أن الحكومات يمكن أن تكون مفيدة في تقديم رسائل خطاب إيجابية وقوية، تكون الرسائل أكثر فعالية عندما تعدها طورها وتنشرها أجيالنا الجديدة. فالشباب الذين يشككون في شرعية السلطة بصورة عامة، ينظرون إلى أي رسالة تصدر من الحكومة وحدها بارتياب. فما هي البدائل إذن؟ ويتيعن علينا أن نعترف بأننا كحكومات كثيرا ما نحاول خوض معارك حديثة بأسلحة قديمة. فنحن بحاجة إلى الشباب، الذين يمكن أن يفهموا الدوافع وراء الانضمام إلى الجماعات الإرهابية الوحشية، والذين يتحدثون اللغة الصحيحة، والذين يعرفون كيفية التواصل عن طريق التطبيقات والأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت.

ونحن بحاجة إلى تعزيز الدور الإيجابي الذي يضطلع به الشباب الذين فروا من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والذين يتحلون بالشجاعة الكافية للإفصاح عن آرائهم. ويمكن لهولندا كحكومة أن تمكنهم، بالتعاون معكم ومع الآخرين لنوفر لهم الحميهماية ممن يريدون إسكاتهم. ولذلك يتعين علينا أن نعمل مع جميع أصحاب المصلحة – مع المعلمين ومجتمع الأعمال والآباء، وحتى الأندية الرياضية.

وتعتقد مملكة هولندا أن حرية التعبير أمر أساسي لحفز التفكير النقدي، وهو أحد أقوى الأسلحة ضد الدعاية المتطرفة. ففي العام الماضي، نظمت رابطة الصحفيين عرضا متنقلا عن حرية الصحافة وعلمت الشباب كيف ينظر بعين ناقدة للآراء التي تواجهه. وينبغي لنا الوصول إلى الأطفال في سن مبكرة لتعريفهم ببدائل الخطاب العنيف. ونعمل، في الأردن ولبنان، مع الشركاء المحليين على بناء الجسور بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مع تربية الأطفال على قيم مثل التسامح والتنوع واحترام الآخرين.

وفي الختام، أود أندعوني أبدي ملاحظتين ختاميتين. أولاً، لم يسمعني المجلس أستخدمردد عبارة ''الخطاب المضاد''. حقيقة، أنا لا تهمني تلك العبارة كثيرا لأنها تبدو، بالنسبة لي، دفاعية وتفارد – فعلية. وليست هناك أي ''خطابات مضادة'' يمكن أن ينصف تكون عادلة لحياة الفرد بكل تألقها وارتباكها وبكل تحدياتها ومكافآتها.

وأنا أفضل استخدام مصطلحات مثل ''إيجابي'' أو ''شامل'' لوصف الخطاب.

ملاحظتي الثانية أن العمل مع شبابنا ينبغي أن يكون على رأس أولوياتنا لمنع التطرف العنيف. فهؤلاء هم خط دفاعنا الأول، وهم من يمكنهم بناء الجسور بين البلدان ومنع أصدقائهم من أن يصبحوا إرهابيين. لكنهم يحتاجون إلى مساعدتنا، على المستويات الوطنية والمحلية والدولية. وبغية تمكينهم من أن يكونوا هم صوت العقل، علينا أن نتأكد من وضع الأطر والسياسات الدولية المناسبة لإعلاء معايير حقوق الإنسان الدولية وسيادة القانون والحريات التي تميزنا عن الجماعات الإرهابية الهمجية. والطريقة الوحيدة لنجاح استراتيجيتنا هي تعليم الشباب كيف يكون تفكيرهم انتقادياً، وكيف يقرروا لأنفسهم ويتحملوا المسؤولية عن حياتهم الخاصة دون إيذاء الآخرين. هؤلاء هم وكلاء التغيير.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في جمهورية الأرجنتين.

السيدة مالكورا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر الرئاسة المصرية على دعوتي للمشاركة في المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع بمثل هذه الأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام على البيان الذي أدلى به في وقت سابق وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية أيضاً.

والأرجنتين تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، ولا تعتبر الأعمال الإرهابية تهديداً للسلم والأمن الدوليين

فحسب، بل وللكرامة الإنسانية والتعايش السلمي والمتحضر، وللاستقرار وترسيخ الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم. وبلدي، الذي كان ضحية لهجمات إرهابية دموية في التسعينيات من القرن الماضي، يؤكد أن الأعمال الإرهابية إجرامية الطابع ولا يمكن تبريرها، بغض النظر عن أين ولماذا ارتكبت ومن ارتكبها. والإرهاب لا يمكن – ولا ينبغي – ربطه بأي دين بعينه أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية بعينها.

وما فتئت الأرجنتين تستنكر الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وما يترتب عليها من آثار على الاستقرار الإقليمي وعلى السلم والأمن الدوليين. ونكرر إدانتنا المطلقة لكل الأعمال الإرهابية التي ترتكبها تلك الجماعة بجميع أشكالها ومظاهرها، ونعرب عن عميق تضامننا مع المدنيين ضحايا الوحشية وأعمال الشر التي ترتكبها تلك الجماعة الإرهابية والجماعات المرتبطة بها. إلا أنه لا يمكن – ولا يجب – أن يتملكنا الخوف.

ومع أن منطقتنا بعيدة كل البعد عن منطقة النزاع الحالية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية. ونحن نتابع القضية من خلال الفريق العامل الدائم المعني بالإرهاب التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي تدعم الأرجنتين من خلاله تعزيز التعاون مع دول المنطقة عن طريق تبادل المعلومات من قبل الجهات المعنية في إطار ضوابط حدودية فعالة. وعلى الصعيد العالمي، ندعم أيضاً الجهود الرامية إلى تسهيل تبادل المعلومات التي قد تساعد على الاكتشاف المبكر لتدفقات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

مع ذلك، لا يمكن أن نتعامل مع الإرهاب من خلال تدابير الدفاع والأمن فحسب. بل يجب أن تستند جهودنا إلى نهج شامل، وهذا ما نجده في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تقوم على التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لتلك الاستراتيجية، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين. ولا بد لنا من تكثيف إجراءاتنا الوقائية. وفي كثير من الحالات، يعزى ذلك العنف المفرط إلى أسباب دفينة، مما يتطلب بالضرورة اتباع نهج قائم على التعاون الدولي المتعدد الأبعاد والتخصصات، وهو ما يقتضي، بدوره، الالتزام والتكافل بين أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن والكيانات في مجالات التنمية والسياسات الاجتماعية والتعليم. وكما قال زميلي من هولندا للتو، فإنه يتطلب الثقة أيضاً.

وعليه، يصبح من أولوياتنا مكافحة التطرف من خلال شبكة الإنترنت عن طريق تطوير رسائل إيجابية بناءة وخطاب مضاد بالتعاون مع مقدمي الخدمة والقطاع الخاص، مع احترام حرية التعبير. ويسرنا أن البيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي اعتمده المجلس اليوم، يغطي العديد من تلك العناصر، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن يقوم به الضحايا، بين أصوات شرعية أخرى، في مواجهة التطرف الذي يؤدي إلى العنف الإرهابي وخطاب الإرهاب.

ويجب أن نغتنم الفرصة التي تتيحها مناسبة الذكرى السنوية العاشرة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب للتأكيد مجدداً على الإجماع الذي سمح لنا باعتماد تلك الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦. ومن خلال ركائزها الأربع، لا تزال الاستراتيجية العالمية تلك بكامل قوتها اليوم باعتبارها دليلاً لجهود الأمم المتحدة. والأرجنتين تشعر بمسؤولية كبيرة إذ عُينت من رئيس الجمعية العامة كميسر مشارك، إلى جانب أيسلندا، للاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي يُجرى مرة كل سنتين. وندعو الدول كافة إلى الانضمام لتلك الممارسة، التي نريدها مفتوحة

وشفافة، من أجل التوصل إلى نتيجة صلبة تجدد إجماع منظمتنا في عملها ضد الإرهاب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في السويد.

السيدة والستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة. وأرحب أيضاً باعتماد المجلس صباح اليوم للبيان الرئاسي S/PRST/2016/6 بشأن الموضوع. إنني أدين كل الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة والرهيبة في العراق، التي سقط خلالها الكثير من القتلى. وأود أن أتقدم بالتعازي لجميع المتضررين.

إن الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً للمجتمعات السلمية والديمقراطية والمفتوحة، كما عبر عن ذلك المتكلمون السابقون اليوم بكل بلاغة. فهو يمزق نسيج المجتمع. وأتذكر قصة ذلك الشاب الذي استماله البعض للانضمام إلى داعش والقتال في صفوفها، ولكن قالت له والدته إنه لن يموت شهيداً، بل سيموت غريقاً في دموع والدته.

وإذ نؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً، أود أن أؤكد على ما يلي. أولاً، يجب أن تكون استجابتنا جماعيةً. تهديد الإرهاب عابر للحدود، كما نعلم جميعاً، وبالتالي يجب أن يكون ردنا متعدد الأطراف. والأمم المتحدة لديها أصول فريدة ومهمة تسمح لنا بالإتيان بمضادات لخطاب الإرهاب وأيديولوجياته. وبعد اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن، يجب أن تركز الأمم المتحدة جهودها على تنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي تدعمها السويد بقوة.

إن للتعاون الإقليمي والمنظمات الإقليمية دوراً رئيسياً. ويمكن للأمم المتحدة أن تستخدم قدرتها على جمع المنظمات والآليات الإقليمية والحكومية الدولية ذات الصلة. ويمكنها كذلك دعم عملها وتيسيره بطرق أخرى. والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وتحالف الحضارات والاتحاد من أجل المتوسط – يمكنها جميعاً أن تجلب قيمة مضافة واضحة للجهود العالمية من خلال ما هو قائم من برامج وشبكات، وتقديم المشورة والتعاون. وفي سياق مناقشة اليوم، أود أن أسلط الضوء على الأولوية التي توليها تلك المنظمات للقضايا ذات الصلة بوسائط الإعلام والشباب والتعليم والهجرة، وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تقديم الدعم لتلك الجهود.

والنقطة الثانية هي أننا بحاجة إلى المزيد من الجهات الفاعلة المختلفة. ولا تكفي الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف. فنحن نحتاج إلى التعاون مع المجتمع المدني ووسائط الإعلام والقادة الدينيين والمجتمعيين والأخصائيين الاجتماعيين والمنظمات الدينية والمؤسسات التجارية والصناعية. ويمكننا من خلالها صون ثقافة التبادل والحوار السلميين – حيث ينشئ وجود عدد كبير من الجهات الفاعلة القدرة على الصمود من خلال الحوار الشامل للجميع الرامي إلى تعزيز التنوع والتسامح. وهذا من شأنه أن يسهم في جعل الخطاب المدمر يفقد جاذبيته.

ومع ذلك، يجب أن ندرك الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث بشأن التطرف العنيف من منظور علم النفس. إن خطاب التطرف – بقدر ما هو بغيض وعنيف ولاإنساني – جذاب للبعض. وما زال فهمنا لعمليات تغذية نزعة التطرف محدوداً للغاية. وسينطوي مفتاح النجاح على التواصل مع الشباب، كما سمعنا من ممثل هولندا. ولذلك، فإن السويد تؤيد تماماً القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وعمل المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب، السيد أحمد الهنداوي. وفي بلدنا، عينت السويد منسقاً وطنياً لتعزيز قدرة الديمقراطية على الصمود في مواجهة التطرف العنيف. ونرى فوائد مبكرة وواضحة لذلك

المنصب، بما في ذلك على مستوى البلديات، حيث يمكن القيام بالكثير من التدخلات الوقائية.

والنقطة الثالثة هي أننا يجب أن نستهدف الأسباب الجذرية. فالخطاب المدمر يتفاقم أحياناً بسبب السياق التحريضي. ويقتات الإرهاب والتطرف العنيف على المظالم، وهما لا يحلانها بل يغذيانها. وهذا هو مذهب الذرائعية الذي تتبعه المنظمات الإرهابية والمتطرفة. إن الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وانعدام الكرامة والفساد وأوجه القصور الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان تمثل أحياناً جزءا من سياق تغذية نزعة التطرف. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من التصدي لهذه التحديات بحزم، لا سيما عن طريق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

ولكن يجب أيضاً التصدي بقوة للتهديدات الأخرى التي ترتكز عليها أيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف. وهذا يشمل العنصرية والكراهية وأعمال العنف القائمة على أساس كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية الأفارقة. ويجب علينا الامتناع عن جميع أشكال البحث عن أكباش الفداء وبث الخوف. إن استهداف دين بعينه أو منطقة أو جنسية أو مجموعة عرقية بعينها يصب في مصلحة الفكر الإرهابي الذي نسعى إلى مواجهته. ويؤدي الحوار بين الأديان والتعليم دوراً حاسماً في الحد من هذه النزعات.

فالإرهابيون يسعون إلى تفرقتنا ونشر الخوف. ويجب أن تكون استجابتنا – خطابنا المضاد وأعمالنا – جامعة وموحدة وموضع ثقة. إن الحوار الحقيقي، الذي يقوم على المساواة والكرامة لجميع الأشخاص، هو بالتأكيد أفضل ترياق للعنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام. ولذلك، فإن الأمم المتحدة – بوصفها الوصي على الحوار العالمي بين الأمم والشعوب – تستطيع أن تكون في صميم جهودنا العالمية لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، بل يجب أن تكون كذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية وتشجيع الاستثمار في الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): ترحب حكومة جمهورية الصومال الاتحادية بهذه المناقشة الحسنة التوقيت التي تنظمها وتترأسها مصر بشأن موضوع مكافحة الخطاب والأيديولوجيات المتطرفة. ويشكل التطرف العنيف مسألة خطيرة حقاً يجب التصدي لها بفعالية وعلى الفور. وهو خطر يسبب الريبة والكراهية والانقسام في جميع أنحاء العالم. كما يؤجج العديد من الحروب والأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وهي أزمات يطيل أمدها الافتقار إلى حلول سياسية وظهور المقاتلين المتطرفين الأجانب.

وترحب حكومة الصومال بدعوة الأمين العام إلى العمل والوحدة في مكافحة التطرف العنيف. وتعمل حكومتنا مع جميع الفئات في مجتمعنا لمكافحة التطرف في الصومال، ونقيم شراكات مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وفرادى الدول الشريكة، للتغلب على هذه الآفة.

إن مكافحة التطرف العنيف هي في الواقع أحد التحديات الرئيسية في عصرنا. وفيما كان يتعيّن على الناس أن يعبروا الحدود لدفع المجتمعات إلى التطرف والانقسام باستخدام العنف الأعمى، ما عليهم اليوم إلا نقر زر على حاسوبهم. وذلك يجعل من خطر التطرف أقرب إلى كل منزل وشارع وأمة في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، يجب أن نعمل معاً كمجتمع دولي لصياغة وتنفيذ خطة استجابة متماسكة لحماية مواطنينا وتوجيه ضربة أيديولوجية للتطرف الذي تسبب في الكثير من البؤس وعدم الاستقرار.

وتتطلب مواجهة التطرف العنيف مزيجاً من الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وتعزيز المثل العليا للسلام بحيث يمكننا أن نظهر بديلاً أفضل للأشخاص المعرضين لخطر التطرف. وبالنظر إلى الطابع الجوهري والمتغيّر للتهديد، يتعيّن على الجميع أن يعملوا معاً من أجل وضع استجابات فعالة موضع التنفيذ. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني والقيادات الدينية وأوساط الأعمال أن تتكاتف على الصعيد المحلي والوطني والدولي من أجل إنهاء التطرف بحيث يمكن إسقاط إنهاء أحد العوامل الرئيسية التي تؤجج التطرف العنيف.

وعلى الرغم من التفسير الخاطئ للإسلام من جانب المتطرفين العنيفين، لا بدّ من استخدام معتقد محوري في التعاليم الإسلامية لدحر أفكارهم الزائفة. وهذا المعتقد هو التسامح والحوار بين الأديان والتعليم. وينبغي بأي حال من الأحوال أن نضع في الاعتبار أن كراهية الإسلام هي شكل متطرّف ومهين شأنه شأن غيره من أشكال التطرف ويجب مواجهتها وهزيمتها جماعياً.

ونقوم في الوقت الراهن في الصومال بمكافحة التطرف العنيف بالتعليم الديني الحقيقي والعفو عن أولئك الذين يسعون إلى العودة من التطرف وتوعية شعبنا بشرور التشدد والتطرف العنيف. كما نتعاون مع شركائنا وأصحاب المصلحة من أجل تبادل المعارف ووضع أفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، يدرج مشروع خطتنا للأمن الوطني مكافحة التطرف العنيف ضمن الأولويات. وهذا دليل آخر على التزام حكومتنا بمعالجة تلك المسألة الحاسمة بشكل هادف.

وبما أن عدداً متزايداً من مقاتلي حركة الشباب يعودون من متاهة العنف إلى صف الحكومة وإلى مجتمعاتهم، فإننا واثقون من أن الاستراتيجية الصومالية بشأن مكافحة التطرف العنيف ستزداد نجاحا باطراد، خصوصاً مع إحرازنا المزيد من مكاسب التنمية السياسية والأمنية والاقتصادية على الصعيد الوطني.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية أيسلندا.

السيدة ألفريدسدوتر (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أو أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن مسألة ذات أهمية حيوية. وأود أيضاً أن أشيد بمشاركة سويسرا والأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف في نيسان/أبريل. كما نتطلع إلى إنجاز استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والمناقشات المتعلقة بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

وبينما يتضح أن أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ترزحان تحت وطأة الإرهاب، وزعزعة الاستقرار، والآثار المدمرة على حياة الملايين من الأفراد والمجتمعات المحلية بأسرها، لا يكاد يوجد بلد بمنأى عن ذلك. وتكمن وراء هذا العنف شبكات معقدة من الدعم الضمني والنشط، والتعاطف والتشجيع، وهي شبكات غالبا ما يصعب تحديدها، بل والأصعب من ذلك اجتثاثها.

ومن المحتمل أن جميع مجتمعاتنا تأوي أفرادا يحرّضون ويرعون الأيديولوجيات التي يمكنها أن تتحول إلى تبرير لأعمال العنف والإرهاب. والجديد في السنوات الأخيرة توافر أدوات قوية في الحياة العصرية، بحيث تتيح لهؤلاء الأفراد أن يستفيدوا منها استفادة هائلة. وهذه بعض الأمثلة على ذلك. نحن نعلم أن يوتيوب ألغى عرض ١٤ مليون شريط فيديو في السنتين الماضيتين. وفيسبوك يتلقى مليون إخطار أسبوعيا عن مستخدمين ينتهكون قواعده ويدقق فيها، وتويتر أغلق ٢٠٠٠ من الحسابات المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) في الأشهر الأخيرة.

إن تقرير الأمين العام حول التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية (S/2016/92) يرسم صورة مخيفة عن تطور تنظيم داعش وغيره من الحركات المماثلة التي تتلاعب بعقول الشباب، عن طريق استخدام وسائط الاعلام البصرية والاجتماعية. ويشير التقرير نفسه إلى أن الرحلة التي يقوم بها كل مقاتل لممارسة نشاط إرهابي تشمل مزيجا فريدا من العوامل. ولا توجد طريقة بسيطة للتعرف على الإرهابيين المحتملين، ناهيك عن وجود حل سحري لمنعهم من التطرف وتجنيدهم في المقام الأول.

وأثر الإرهاب الذي يغذّيه المتطرفون العنيفون واضح لنا جميعا. وكذلك واضح لنا بشكل عام، إن لم يكن بالتفصيل، المهمة الواسعة النطاق للتصدي له وما تتصف به من تعقيد. ويجب علينا أن نعمل معا على وجه الاستعجال كمجتمع عالمي. ويجب علينا أن نحسّن التنسيق داخل الأمم المتحدة بشأن كيفية التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى العمل من أجل إرساء نهج شامل على الصعيد الدولي. وإنني أتفق تماما مع وزير خارجية مصر على ضرورة مواجهة الخطاب والأيديولوجيات، وعلينا أن نفعل ذلك معا. ونحن بحاجة إلى أن نكون صادقين بشأن تحديد العوامل الداخلية والخارجية للتطرف العنيف والإرهاب. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا لم نفعل ذلك، فسوف نقاتل بينما تكون إحدى يدينا مقيدة خلف ظهرنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فينتسيترو أمندولا، وكيل وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

السيد أمندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن مسألة تتطلب استجابة عالمية شاملة ولا يمكن ربطها بأي دين، أو جنسية، أو حضارة، أو جماعة عرقية. وتقييم هذا التهديد يؤكد على ضرورة مواجهة هذا التحدي من خلال استجابة عالمية ذات طابع واسع النطاق. فهو تحد بلا حدود، وهو تحد يتطلب ردّا متعدد الأبعاد.

وتدعو إيطاليا إلى أن يكون ردّنا شاملا من خلال اتخاذ إجراءات سياسية وثقافية ودبلوماسية كليّة. والنهج الذي تعتمده إيطاليا يركّز على تدريب قوات الأمن المحلية، ومكافحة التدفقات المالية إلى الجماعات المتطرفة. وهو يأخذ جميع جوانب هذه التحديات العابرة للحدود في الاعتبار. ومعا، سنلحق الهزيمة بالتنظيمات الارهابية العسكرية، ولكن علينا معا أن نجتث جذور تلك الأنشطة المتطرفة، ويجب علينا أن نقضي عليها بكاملها.

أولا وقبل كل شيء تأتي الوقاية. وأود أن أكرر دعم إيطاليا للنقاش والحوار في مجلس الأمن، ولخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، لأن خطة العمل هذه تنطوي على نهج شامل لا يتضمن التدابير الامنية لمكافحة الإرهاب فحسب، ولكنه يتضمن أيضا تدابير منهجية وقائية.

إننا نتحمل مسؤولية مزدوجة لأنه في أي حل طويل الأمد، لا بد من أن تستند أعمالنا إلى معرفة القوى التي تنفّر الأفراد، والشباب على وجه الخصوص، وتؤدي بهم إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وهذا يعني مواجهة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. ونحن بحاجة إلى معالجة الظروف، مثل الافتقار إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش والتمييز، وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن التطرف في السجون وفي المجتمعات المحلية المهمشة.

وتقتضي مسؤوليتنا المزدوجة أن نعمل معا ليس لمكافحة تلك التنظيمات فحسب، بل أيضا لاحترام الحرية والقيم اللتين ينبغي لكل مجتمع أن يدافع عنهما وينشرهما خاصة في أوساط الشباب. وإننا بحاجة إلى درء الصراع السياسي الطائفي، الذي نعتقد أنه يفتح الباب أمام التنظيمات السياسية الاستبدادية، مثل تنظيم داعش. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى مكافحة

كراهية الإسلام التي تشكل رصيدا كبيرا للتنظيمات الإرهابية، حيث الأقلية داخل جماعات معينة تريد أن تصبح الأغلبية.

ثانيا، لا بد لنا من التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتخذة لقطع المصادر المالية عن الإرهاب. ولكن يجب علينا أيضا أن نظهر قيمة المجتمعات المحلية عندما نواجه أزمات، من قبيل أزمة اللاجئين النابعة من ساحات الحرب. ويجب أن نظهر التضامن، مثلما نفعل في إيطاليا، عن طريق إنشاء ممرات إنسانية لإنقاذ حياة اللاجئين الفارين من الحرب، ولا سيما أولئك الآتين من لبنان.

ثالثا، إننا نتكلم عن الخطاب المضاد، مما يعني بناء جسور التفاهم، بدءا من قراراتنا المتعلقة بالشباب، على وجه الخصوص. وذلك لأننا يجب أن نشرك جماعات الشباب، خاصة عندما تكون مهمشة، في مناقشة القيم المشتركة والاحترام المتبادل. وفي الوقت نفسه، يجب علينا بطبيعة الحال أن نكافح معا من أجل إصدار تشريعات ابتكارية لمكافحة الإرهاب. إن مسؤوليتنا المزدوجة وإجراءاتنا المزدوجة تقتضي منا إيجاد وبناء جسور التفاهم في مجتمعاتنا.

عقب الهجوم الذي وقع مؤخرا في باريس، اقترحت حكومتنا واعتمدت مفهوما جديدا يتعلق بالتشريعات ذات الصلة بميزانيتنا. فكل يورو ننفقه على مكافحة الإرهاب – أنفقنا مليون يورو في السنة الماضية – علينا أن ننفق المبلغ ذاته على الثقافة. وهذا ينطوي على إيجاد حيّز داخل المجتمع للمشاركة والشمول والتعزيز. هذه رسالة من مجتمع يحترم الحرية، وإشراك جيل الشباب على وجه الخصوص. إنها التزام وعمل يستندان إلى ما نفعله الآن، ليس على المستوى المحلي أو الوطني فحسب، ولكن أيضا على مستوى الانفتاح على بُعد متعدد الأطراف لمنع نشوب الصراعات، ومساعدة اللاجئين على الفرار من الحروب، ومحاولة حل الصراعات بالوسائل السياسية. وجماعة الأقليات هذه، ولا سيما تنظيم داعش في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، تريد وضع حدود بين قيم الأغلبية التي نحترمها ومجتمع محلي جديد يريد أن يصبح دولة.

ونقطتي الأخيرة تتعلق بالثقافة والتعليم. ففي إطار نهجنا المتعدد الأبعاد، ومن خلال التركيز على الثقافة والاستثمار في التعليم، نحن نستثمر في بناء جسر من التفاهم. هذا ليس مجرد سرد؛ إنه ينطوي على تعزيز مجتمعنا وإعادة تنظيمه استنادا إلى مفهوم الإدماج والقيم المشتركة. الارهابيون يسعون إلى التفريق بيننا على أساس الأجناس، والعرق، والجنسية، والقيم. وهذا عكس الهوية والتنوع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي هي بوتقة انصهار لمختلف الديانات والثقافات التي تعمل معا على إيجاد تراث قوي وجميل.

وأود أن أعرب عن التعازي عما حدث يوم أمس في بغداد. عندما ذهبت إلى العراق المرة الماضية، قمت بزيارة جمعية إيطالية عراقية تُعنى بالحفاظ على التراث الأثري الجميل للبلد. وفي تلك الزيارة، ناقشنا ما يحدث في الموصل. وعن طريق التصوير بالسواتل، شاهدنا أول تدمير للآثار على يد تنظيم داعش.

وما تقوم به عناصر التنظيم في العراق، وما قامت به في أماكن أخرى هو هجوم على فكرة منطقة البحر الأبيض المتوسط ذاتها. إن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي فكرة الهوية والتنوع اللذين أوجدا معا أعظم تجارب الحضارة في القرن الماضي.

إن حماية تراثنا الثقافي واللاجئين وفكرة بناء مجتمع يتناغم فيه الأمن مع احترام الحرية وتعزيز الاندماج هي السبيل الوحيد الممكن ليس لإعداد خطاب مضاد فحسب، بل ولبلورة فكرة إقامة مجتمع يتماشى مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، مجتمع يعبر عن القيم التي تقوم عليها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويمكنه أن يحارب المنظمات الإرهابية والمتطرفة

وأن يقتلع جذور الإرهاب والتطرف، فيما نشجع بنشاط طرح مقترحات عملية لمجتمعاتنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية ملديف.

السيد ناصر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الوفد المصري على توليه رئاسة مجلس الأمن، وأشكره على عقد مناقشة اليوم بالتزامن مع المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الأمم المتحدة والسلام والأمن التي ينظمها رئيس الجمعية العامة. وهذا حقا وقت مناسب لمناقشة هذه المسألة الهامة المتعلقة بمواجهة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، وهو أمر في صميم الحرب على الإرهاب.

لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الأسلحة النفسية التي تستخدمها مختلف الجماعات الإرهابية لنشر خطابها وأيديولوجياتها لتجنيد أنصار ومقاتلين لا تقل خطورة عن القنابل والمدافع التي تستخدمها في مهاجمة المدنيين، إن لم تكن أخطر منها. ويمكن أن يكون للأيديولوجية آثار أكثر استمرارا وعميقة الجذور، مما يجعل معالجتها وحلها أكثر تعقيدا بكثير. ولكن نسبة أكبر من الموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب تُنفق على العمليات القتالية. وبالرغم من أن العمليات القتالية هامة وضرورية، لكننا ندرك الآن أن هزيمة الأيديولوجيات الإرهابية هي الدعامة الرئيسية للقضاء على تهديد الإرهاب على الصعيد العالمي.

وللقيام بذلك، تحتاج البلدان إلى الفهم الكامل لأيديولوجية الإرهاب. فلا بد أن نفهم لماذا يسهل للغاية إقناع فرد رشيد يعمل في وظيفة لائقة بأن يصبح سلاحا بشريا في أيدي الإرهابيين. ونحن بحاجة إلى طرح أسئلة صعبة حول ما إن كانت أوجه الظلم وعدم المساواة والتعصب العرقي أو الديني مثل كراهية الإسلام على الصعيدين الوطني والدولي تمنح الإرهابيين ذريعة سهلة للاعتداء على المبادئ والقواعد والقيم التي نعتز بها منذ قرون. ولا بد لنا من التوصل إلى فهم أعمق للأفكار التي تؤجج الإرهاب والعوامل المحركة له. والتحليل الصحيح للحالة وحده سيؤدي إلى وضع الاستراتيجيات والأدوات الصحيحة للقضاء على آفة الإرهاب.

إن الأمم المتحدة في وضع مثالي لقيادة الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الأفكار التي تحرك الإرهاب. ويضطلع مجلس الأمن، باعتباره الهيئة الرئيسية المكلفة بموجب الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين، بدور أساسي داخل المنظمة. وبالرغم من القرارات العديدة التي اتخذها المجلس على مر السنين، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمعالجة الأسباب الجذرية.

والقراران ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) من الخطوات الهامة في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا التعجيل بالانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي والتي لا تزال قيد المناقشة في اللجنة السادسة. وينبغي أن نعمل بشكل جماعي للتغلب على حالة الجمود في المفاوضات والانتهاء من صياغة وتنفيذ مشروع هذه المعاهدة التي لا تزال في طور الإعداد منذ ١٠ سنوات تقريبا. والأهم من ذلك، أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تساعد البلدان على التعاون في العمل بصورة تعاونية. ويمكن أن تساعد الدول الأعضاء على غرس قيم الاحترام وأهمية تعزيز السلام على جميع المستويات في المجتمع.

وقد سنت ملديف تشريعا لمكافحة الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي في محاولة لوقف انخراط الملديفيين في أنشطة إرهابية. ويقيد القانون نشر وتوزيع أي مواد يمكن أن تحرض على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تنشر الإيديولوجيات الإرهابية، حتى من خلال القنوات الإعلامية أو شبكة الإنترنت. وعملا بهذا القانون، فإن الرئيس عبد الله يامين عبد القيوم قد صاغ سياسة وطنية شاملة لمكافحة

الإرهاب والتطرف العدائي في البلد. وأنشأ الرئيس يامين في شباط/فبراير من هذا العام المركز الوطني لمكافحة الإرهاب. وتتمثل ولاية المركز في وضع مبادئ توجيهية وإجراءات لمكافحة الإرهاب تقوم على تحليل المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وهو مُجهز لجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية عن الأنشطة الإرهابية من جميع الوكالات ولتنفيذ التوصيات. كما يسعى إلى تحديد العناصر المتطرفة داخل المجتمعات المحلية وإدارة برامج إعادة تأهيل موجهة للمحتاجين.

إن رؤيتنا واضحة والتزامنا قوي بوقف خطر الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن ملديف وبقية العالم بحاجة إلى قيادة الأمم المتحدة لمكافحة الأيديولوجيات التي تشكل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتحركه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة الدولة للشؤون السياسية في الدانمرك.

السيدة فيزبورغ (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): تود الدانمرك بداية شكر الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. إن هذا الموضوع هام للغاية ويأتي في صدارة جدول أعمالنا المشترك. وجلسة اليوم حسنة التوقيت للغاية أيضا في ضوء الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه.

وإنني أؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا يسعى الإرهاب والتطرف العنيف إلى تهديد أمننا واستقرارنا الجماعي فحسب بل وأسلوب حياتنا ذاته. إن الأعمال المرفوضة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الأخرى التي تؤدي إلى معاناة لا يمكن تصورها ودمار وخسائر في الأرواح بلا معنى تتعارض مع القواعد الأساسية للكرامة والحقوق لإنسانية وعين القيم والمبادئ التي بنيت عليها الأمم المتحدة. وتتطلب استجابة جماعية قوية وحازمة. وتظل الدانمرك شريكا نشطا وحازما في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما الخطر الشديد والحقيقي الذي تشكله الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وبوكو حرام وحركة الشباب ولا سيما داعش.

ويجب أن يكون الإطار العالمي للتصدي للتطرف العنيف والإرهاب مترسخا بقوة في الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نواصل تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال نهج شامل يشمل التوصيات الأساسية الواردة في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) ونهجها القائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها. ويجب أن نواصل التركيز على تحويل هذا الإطار المشترك إلى إجراءات ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

لقد أطلقت الدانمرك خطة عمل وطنية لمكافحة التطرف العنيف في عام ٢٠١٤ والتي استفدنا منها كثيرا. إنها أداة لوضع نهج متعدد الوكالات وإقامة شراكات مع المجتمعات المحلية. وأثبتت لنا تجربتنا أنه بينما ندير التهديدات الوشيكة للإرهاب، يجب في الوقت نفسه أن نتمكن من التركيز على الوقاية. ونعلم أن احتمالات ترسخ جذور التطرف العنيف تزداد حينما لا نوفر – على سبيل المثال من خلال المجتمعات المحلية – بدائل جذابة للخطاب المشوه الذي يقدمه المتطرفون الذين يمارسون العنف.

إن مكافحة التطرف عن طريق تعزيز الإحساس بالهدف والهوية لشبابنا – من خلال الاستثمار في التدابير الوقائية والتعليم وفرص العمل – أمر أساسي. وعلينا في مجتمعاتنا أن نواصل التركيز على كفالة نقل وتعزيز المفاهيم الأساسية المتمثلة في مشاركة المواطنين وحقوق الإنسان والديمقراطية. وأقوى خطاب مضاد لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يتمثل في بناء مجتمعات مفتوحة وشاملة للجميع. وقد بدأت بلدان

الشمال الأوروبي ”شبكة مدن الشمال الأوروبي الآمنة“، تمشيا مع ”شبكة المدن القوية“ العالمية القوية ونتبادل الخبرات والأساليب المبتكرة من أجل تعزيز عملنا، ولا سيما بشأن الوقاية وإعادة التأهيل وبشأن التعاون الوثيق بين الخدمات الاجتماعية والمدارس والشرطة والطوائف الدينية والمجتمع المدني على الصعيد المحلي.

أود أن أذكر أيضا أن الدانمرك قد شرعت مؤخرا في برنامج إقليمي جديد لمكافحة التطرف العنيف، مع التركيز فيه على مساعدة الأردن ولبنان والعراق. ويشمل ذلك التركيز على الرسائل المضادة، ومكافحة التمويل غير المشروع، فضلا عن دعم عملية الخروج، ويشكل البرنامج جزءا من مشاركة الدانمرك الشاملة للمساعدة في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ويتعين علي أن أذكر أيضا أنه بغية الحد من نداء تنظيم الدولة الإسلامية الموجه إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين، نؤيد المبادرات الرامية إلى تحقيق وتوثيق جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق وسوريا التي يرتكبها تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأكيد التزام الدانمرك الثابت بجهدنا المشترك ودعم الأمم المتحدة في التصدي لتهديد التطرف والإرهاب. وترحب الدانمرك بمواصلة مجلس الأمن لدوره النشط في التصدي لهذا التحدي المشترك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ألان لي روي، الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

السيد لي روي (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في وقت هام جدا، حيث تتصادف مع عشية الذكرى السنوية لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعرض خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بروكسل، تذكرنا بالحاجة الملحة إلى تضافر الجهود في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب والتطرف العنيف. لا يمكن هزيمة الإرهاب إلا باتخاذ التدابير الأمنية. وإن الرد على التطرف وتجنيد الإرهابيين يجب أن يكون شاملا. ونُذكر هنا بأن التطرف العنيف ظاهرة عالمية تشكل اعتداء مباشراً على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن موضوع اليوم ”مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته“، يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا في معركتنا ضد داعش والجماعات الإرهابية الأخرى وفي جهودنا الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام التطرف العنيف. وفي ذلك السياق، من المهم التعاون على نحو أوثق مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والقادة الدينيين. وفي ذلك الصدد، أرحب بحضور الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية في جامعة الأزهر، فقد اتسمت إحاطته الإعلامية صباح هذا اليوم بأهمية خاصة. إن النساء والشباب والقادة الدينيين ومنظمات المجتمع المدني كثيرا ما يكونون أقدر من الجهات الفاعلة المؤسسية على تطوير رسائل قادرة على الطعن في مصداقية الدعاية التي تروج لها داعش.

أما في إطار الاتحاد الأوروبي، فقد وضعنا رؤية واضحة للمعركة التي يجب أن نقودها لمكافحة الإرهاب والتطرف. إن ذلك متجسد في برنامج الأمن الأوروبي الجديد للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، والاستنتاجات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٥، واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز وظائف الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب، وخاصة استخدام الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الدعاية الإرهابية، ورصد المحتوى الإرهابي وقمعه،

وبشكل أكثر على الصعيد العالمي، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص في وضع خطاب مكافحة الإرهاب.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، افتتح المفوض الأوروبي أفراموبولوس منتدى الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت. وفي تلك المناسبة، اجتمع وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومقدمو خدمات الإنترنت والمجتمع المدني لمناقشة هدفين: أولا، كيفية حذف المحتوى الإرهابي بسرعة؛ وثانيا، كيفية نشر رسائل بديلة قادرة على التصدي للدعاية الإرهابية.

فيما يتعلق بالهدف الأول، فإن وحدة إحالات الإنترنت في مكتب الشرطة الأوروبي تساعد في تحديد المحتوى الإرهابي وإبلاغ مقدمي خدمات الإنترنت عنه ليتسنى حذفه. كانت النتائج الأولية مشجعة. ومع ذلك، وكما ذكر ممثل صناعة الإنترنت صباح هذا اليوم، فإن مواقع شبكية جديدة تظهر فورا. وفيما يتعلق بالهدف الثاني، تجمع شبكة التوعية بالتطرف الأوروبي بين ممثلي منظمات المجتمع المدني والصناعة من أجل العمل على الخطاب المضاد الذي يهدف إلى تعزيز التفكير النقدي والقيم المدنية والحس بالمشاركة.

(تكلم بالإنكليزية)

بالإضافة إلى منطقتنا المباشرة، نعمل بنشاط أيضا على وضع استراتيجية اتصالات للناس خارج الاتحاد الأوروبي. وتعمل فرقة العمل في العالم العربي من أجل تحديد القيم المشتركة والقيام بأعمال الاتصالات الملموسة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع الفريق الاستشاري للاتصالات الاستراتيجية وتوفير الخبرة التقنية لسلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على نحو أنجع لمواجهة الدعاية الإرهابية، مع التركيز بشكل خاص على دعاية داعش. كذلك يشارك الاتحاد الأوروبي بهمة في التحالف العالمي لمكافحة استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية، ويتابع الفريق العامل المعني بالاتصالات الاستراتيجية عن كثب العمل الاستهلالي لخلية الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي أنشأتها المملكة المتحدة.

ومع ذلك، فإن الاتصالات ليست الرد الوحيد. فنحن بحاجة أيضا إلى معالجة الأسباب الجذرية، مما يعني أيضا القضاء على التفاوتات التي تؤدي إلى الإقصاء والتهميش والتطرف. إن التزامنا بتقديم الدعم المادي إلى البلدان النامية معروف جيدا. وفي ذلك السياق، بطبيعة الحال فإن الحد من الفقر، وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان كلها أجزاء حيوية في معضلة مكافحة التطرف.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أيضا العمل على منع التطرف العنيف الذي يعتبر أولوية رئيسية أخرى بالنسبة لنا. ويقوم نهجنا على المعارف المحلية. إن العدالة الجنائية وتبادل المعلومات، والتعليم ومشاركة الشباب والحوار بين الثقافات، والعمالة ومبادرات الإدماج الاجتماعي كلها يمكن أن تؤدي دورا حاسما. وفي ذلك السياق، أنشأ الاتحاد الأوروبي مركز التميز لشبكة التوعية بالتطرف الذي يضم الآن أكثر من ٢٠٠٠ من الممارسين الأوروبيين، مثل المدرسين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية، والعمال الشباب، وضباط السجون والمنظمات غير الحكومية من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال منع التعذيب. وتلك مسألة رئيسية. ويرتكز النهج على أساس فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف وتعزيز القدرة على الصمود، ويتمثل هدفه في اقتراح توصيات وأدوات عملية للممارسين وصناع القرار على حد سواء.

يتعين علينا مواجهة خطاب وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية إذا أردنا أن نفلح في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. إن الإرهاب والتطرف العنيف تحديان عالميان، والأمم المتحدة لديها دور محوري تؤديه في دعم الدول الأعضاء في هذا

المسعى. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. ونحن ما زلنا منشغلين في النظر فيها، بما في ذلك ما يتعلق بالاتصالات الاستراتيجية وبناء الخطاب البديل بمناسبة الاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وفي المحافل الأخرى ذات الصلة.

نرحب أيضا بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن من فوره، S/PRST/2016/6 بوصفه أساسا جيدا لمزيد من العمل في هذا المجال. فبالعمل معا، يمكننا حشد الموارد والخبرات الهائلة لمواجهة هذا التحدي الهائل. ولن يكتب لنا النجاح في مكافحة الخطاب الإرهابي والأيديولوجية الإرهابية إلا بالرد على ذلك باتخاذ تدابير وقائية واضحة ومحددة. فوضع نهج مشترك يرتكز على قيمنا المشتركة شرط لا غنى عنه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ناكسو – نغوفانغ، مدير الشؤون السياسية بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

السيد ناكسو – نغوفانغ (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة، وأن أشيد بمبادرتكم لتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة موضوعية. كذلك نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مشاعر العزاء والمواساة في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في مصر قبل بضعة أيام.

إن الإرهاب والتطرف العنيف من بين أبرز التهديدات التي تواجه المنظمة الدولية للفرانكوفونية. ولعدد من السنين، ما فتئت الأعمال الإرهابية تهز بشدة أركان المناطق الناطقة بالفرنسية في الشمال والجنوب، ليس فقط بسبب العديد من الهجمات الأخيرة التي شُنت على دولنا الأعضاء، ولكن أيضا لأن الشبكات الإرهابية تستهدف شريحة كبيرة من الشباب الناطقين باللغة الفرنسية في استراتيجيات التوظيف لديها.

إن تلك الحالة لا تقتصر على البلدان الناطقة بالفرنسية. وتمثل اليوم شاغلا عالميا. إن الحالة أيضا تبعث على القلق الشديد لمنظمتنا ووضعت مبادئها التأسيسية تعزيز الديمقراطية والتنوع الثقافي والتسامح والتضامن – على المحك.

وبالتالي، بالنيابة عن الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، صاحبة السعادة السيدة ميكيل جان، فإننا نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، ونود أن نعرب عن شكرنا لهذه الفرصة المتاحة لنا كي نتشاطر رؤية منظمتنا.

ونرحب بالبيان الرئاسي، S/PRST/2016/6، الذي اعتمد للتو مما يدل على عزم المجتمع الدولي القوي على مواجهة خطاب الكراهية. وبالمثل، نرحب بخطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي أطلقت بداية العام. وتعتزم المنظمة الفرانكوفونية الإسهام الكامل في تنفيذ تلك الخطة.

إن الحالة مُلحة. والظروف التي تؤدي ببعض شبابنا للامتثال إلى الخطاب المدمر متشعبة. وإلى جانب النزاعات غير المحسومة التي تؤجج الكراهية، فإن أحد أسباب تزايد التطرف العنيف التي يجب علينا معالجتها هي الأزمة التي تشهدها العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن لعجز في الحكم والتمثيل السياسي يؤدي بشكل متزايد إلى انهيار الثقة في الدولة وممثليها، على جميع المستويات. ويتضح أنه لم يتبق إلا مجال ضئيل جدا للتعبير عن احتياجات الشباب. فالشباب يرون أنهم لا يوجهون بشكل صحيح ولا يشركون في الحياة الاجتماعية والسياسية، وهم يتهمون الدولة بأنها لا تستطيع معالجة مشكلة عدم المساواة ولا توفر الفرص الاقتصادية والمهنية.

ومن المهم زيادة قدرة الجهات العامة الفاعلة، بدعم من الشركاء الدوليين، على إدماج الشباب، فضلا عن النساء، في السياسة على نحو أفضل: بتهيئة الظروف المفضية إلى إشراكهم في ممارسة السلطة، والعمل على تجديد الطبقة السياسية وزيادة تمثيل النساء، وتعزيز المشاركة المدنية والسياسية كوسيلة

للمشاركة وإيجاد مساحة للنقاش والحوار في الحياة العامة والجامعات والشبكات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، أطلقت الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في ١٠ آذار/مارس حملة بعنوان ”أحرار معا“. وتوفر هذه الحملة منتدى عاما لأصوات الشباب في البلدان الناطقة بالفرنسية بحيث يتمكنون من إسماع أصواتهم وتأكيد التزامهم بالقيم الفرانكوفونية، وهي الحرية والمساواة والتضامن والأخوة والتنوع والسلام. وحققت هذه الحملة نجاحا باهرا في شبكات التواصل الاجتماعي. وفي أقل من أسبوع، أبدى أكثر من مليوني شاب اهتماما، معربين عن تعطشهم للقيم العالمية. وتهدف الحملة أيضا إلى تشجيع الشباب على تطوير المشاريع التعليمية والثقافية والفنية التي توضح التزامهم بقيم الحرية والتسامح والتضامن.

في هذا السياق، فأن الفرانكوفونية تدرس دور ومسؤولية وسائط الإعلام في التعامل مع موضوع الإرهاب. وعلى أي حال، يجب أن تكون حرية الصحافة مكفولة، ويجب تشجيع الابتكار في وسائط الإعلام بحيث يتمكن الصحفيين من توفير أسس للفهم تمكن الناس من فهم هذه الظاهرة وتفكيك خطاب الجماعات الإرهابية. وبالمثل، ينبغي زيادة الوعي بين صفوف المجموعات التي تملك وسائط التواصل الاجتماعي بشأن مسؤولياتها فيما يتعلق بانتشار هذا المحتوى. وفي هذا الصدد، تدرس الفرنكوفونية حاليا المخاطر التي ينطوي عليها التنظيم بسن القوانين في العصر الرقمي. وأخيرا، نعتقد أن من الأهمية بمكان التأكيد على التثقيف في مجال وسائط الإعلام. وينبغي تشجيع تطوير الأدوات اللازمة لفهم المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيات والوسائل الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى استجابات حيوية على ذلك المحتوى.

وستعقد المنظمة الفرنكوفونية مؤتمرا دوليا بعنوان ”مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف: نحو نهج متكامل للناطقين بالفرنسية“، بباريس في ٦ و ٧ و ٨ حزيران/يونيه. والهدف من هذا المؤتمر هو وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في مجتمعنا. وسوف يولي اهتماما خاصا للتكامل السياسي والاقتصادي للشباب، والتعليم، وسيادة القانون، واستراتيجيات التكيف ودور ومسؤولية وسائط الإعلام في مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية العمل المتعدد الأطراف وأن أقول إننا على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة في هذه المسألة، التي تعد مسألة ملحة بالنسبة لنا جميعا. إن ما هو على المحك القيم التي نتمسك بها جميعا ومستقبل شبابنا.

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو المراقب عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة المشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأخ كارول (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يعرب الكرسي الرسولي عن خالص شكره للرئاسة المصرية على طرح موضوع مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته أمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

إن موضوع هذه المناقشة المفتوحة بالغ الأهمية، لأنه يدعونا إلى ضرب الإرهاب في جذوره وحيث يجب أن يحارب في المقام الأول، أي في قلوب الرجال والنساء وعقلهم، ولا سيما أولئك الذين هم أكثر عرضة لخطر التطرف والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية.

إن خطاب وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية العاصرة معروفة جيدا. فهي لا تحاول إخفاء المعتقدات والقيم والمبادئ التي تزعم أنها مستلهمة من الأديان. والجماعات الإرهابية

تحدد العديد من الأعداء، بحيث يتسنى للذين يستجيبون إلى دعايتهم الهجوم شرعا على هؤلاء الأعداء أينما كانوا، سواء في باريس أو في بروكسل، أو في اسطنبول، أو في حلب، أو في أي مكان آخر.

إن التصدي لخطاب وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية هي مسؤولية جسيمة تقع على عاتقنا جميعا. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الجماعات الإرهابية، ومن خلال تعاظم خطابهم الإيديولوجي الذي يبرر أعمال العنف البشعة بناء على تفسيرات مغرضة وإساءة استخدام النصوص الدينية المقدسة، تعمد إلى تحدي الزعماء الدينيين بصفة أساسية، وعلى وجه الخصوص، تكمن مسؤوليتهم في دحض الأكاذيب وإدانة التجديف وخطاب تلك الأيديولوجيات. إن الزعماء الدينيين والمؤمنين يجب أن يكونوا في صدارة المطالبين بترع الشرعية عن التلاعب بالإيمان وتشويه النصوص المقدسة كمبرر للعنف. وتجب إدانة أي شخص يعتبر نفسه مؤمنا أو تعتبر نفسها مؤمنة بالتخطيط والقيام بأفعال ضد الحقوق الأساسية وكرامة كل رجل وامرأة.

إن الكفاح من أجل إماطة اللثام عن الأكاذيب الكامنة وراء خطاب وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية المعاصرة، لا يستدعي وحدة جميع الأديان في مواجهة إساءة استخدام الدين من قبل هذه الجماعات فحسب، بل أيضا في مواجهة جميع أشكال التعصب الديني والقولبة النمطية وعدم احترام المقدسات. /

ويجب أن يكون الزعماء الدينيون أول من يظهرون ما سماه الاجتماع الرابع للمجلس البابوي للحوار بين الأديان والمعهد الملكي للدراسات الدينية في عمان، الذي عُقد في الفاتيكان في ٧ أيار/مايو، دور أديانا في إضفاء الطابع الإنساني والحضاري.

ويقودنا ذلك إلى الأهمية الأساسية للتعليم في مكافحة خطاب وأيديولوجيات الإرهاب. ويستند نجاح المجموعات الإرهابية في التجنيد في جانب كبير منه إلى التضليل وتشويه كل من التاريخ ومعنى النصوص المقدسة. ويمكن للتعليم الموضوعي أن يتصدى لهذا الخطاب الكاذب. ونشيد بإعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي والذي حث المؤسسات والسلطات التعليمية الإسلامية على القيام باستعراض شجاع للمناهج التعليمية، يعالج بتراهة وفعالية أي مواد تحرض على العدوان والتطرف وتؤدي إلى الحرب والفوضى وتسفر عن تدمير مجتمعاتنا المشتركة.

ويعتقد وفد بلدي أنه كلما زاد التلاعب بالدين لتبرير أعمال الإرهاب والعنف، زادت ضرورة انخراط الزعماء الدينيين في مجمل الجهود الرامية إلى هزيمة الإرهاب الذي يختطف الدين. ويجب التصدي للحماسة الدينية الزائفة من خلال التعليم الديني الصحيح ومثال الجماعات الدينية الحقة. وهناك صلة قوية بين الدين والدبلوماسية وبين الدبلوماسية غير الرسمية القائمة عل الدين والدبلوماسية الرسمية للدول. وتعزيز تلك الصلة سيكون من باب الدبلوماسية الحكيمة، بالنظر إلى الإمكانات الهائلة لذلك في التصدي للإرهاب من جذوره.

ويجب أن تعالج التدابير الرامية إلى مكافحة خطاب وأيديولوجيات الإرهاب الأسباب الجذرية التي تغذيه، والتي تجعل حتى أشنع ادعاءات الجماعات الإرهابية تبدو قابلة للتصديق. فالشباب الذين ينضمون إلى صفوف المنظمات الإرهابية يأتون غالبا من أسر مهاجرة فقيرة وهم يشعرون بالإحباط بسبب عدم الإدماج وغياب القيم في بعض المجتمعات. وأولئك الذين يشعرون بأنهم مستبعدون من هذه المجتمعات أو يعيشون مُهمشين فيها ينجذبون فورا إلى الإرهابيين الذين يدعون أنهم مقاتلون من أجل الحرية. وينبغي للحكومات أن تعمل مع المجتمع المدني لمعالجة مشاكل فئات

السكان الأكثر عرضة للتطرف والتجنيد ولتحقيق الإدماج الاجتماعي لهذه الفئات على نحو مرض.

وقد برعت بعض الجماعات الإرهابية في فن التجنيد عبر الفضاء الإلكتروني، مما يمنحها قدرة عبر وطنية على التأثير تتجاوز الحدود. ويجب حرمانها من الوصول إلى الفضاء الإلكتروني لمنع خطابها وأيديولوجياتها من تسميم أفئدة وعقول الملايين في جميع أنحاء العالم، ووقف أنشطتها التمويلية وتعطيل تنسيقها للهجمات الإرهابية.

والكرسي الرسولي مقتنع بأنه إذا أردنا أن نكسب عقول وأفئدة أطفالنا وشبابنا وأن نحول دون انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية، فيجب علينا بناء مجتمعات شاملة للجميع ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويجب أن نبني الجسور بدلا من الجدران، وأن ندخل في حوار بدلا من الانعزال.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): يرحب العراق بمشاركة معالي السيد سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية. ونعرب عن تعازينا لمصر الشقيقة، حكومة وشعبا، في حادثة استهداف الشرطة المصرية من قبل عصابات داعش الإرهابية.

ونود أن نشكر جمهورية مصر العربية على اختيارها الموفق لهذا الموضوع المهم في مجال مكافحة الإرهاب، التي غالبا ما تركز على الجوانب العملياتية والعسكرية وتهمل الجانب الفكري المغذي للظاهرة الإرهابية، كما نحي الوضوح والصراحة الواردة في الورقة المفاهيمية المصرية (S/2016/416، المرفق) التي تشخص بشكل دقيق موضوع الحوار الحالي ونرحب بإصدار مجلس الأمن البيان الرئاسي حول هضا الموضوع المهم.

نتحدث في المجلس وقد ضرب الإرهاب وعناصره التكفيرية ثلاثة مواقع مزدحمة بالسكان في بغداد هذا اليوم وتجاوز عدد ضحايا تفجيرات السيارات المفخخة ١٠٠ قتيل من النساء والأطفال والباعة والمتسوقين وما هذه التفجيرات الانتحارية إلا أدوات يستعملها الإرهاب كأدوات للترويج لفكره الضال. إن شعارات العصابات الإرهابية هي القتل والدم والهدم. ويقدم العراق شكره للدول التي قدمت لنا التعازي وشاركتنا في أحزاننا بفقدان العديد من المواطنين الأبرياء.

إن الأفكار المتطرفة العنيفة الخطرة تشكل تهديدا مباشرا للأمن والسلم الدوليين وقد أثرت سلبا على السلم والتماسك الاجتماعي واستقرار الدول، وهو ما يحتم علينا اليوم اعتماد نهج مدروس في مواجهة التحديات والأخطار الماثلة، يقوم على اعتماد استراتيجية واضحة ومواقف معلنة وصريحة. إن اعتماد المناهج التربوية التي تدعو إلى تكفير الإنسان ونشر المفاهيم والفتاوى الدينية التكفيرية الخاطئة من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تؤدي إلى ظهور الانحرافات الفكرية والأيديولوجية المتطرفة التي تتخذ الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله وسيلة لفرض أفكارها المتخلفة التي تعرض السلم والأمن الدوليين إلى خطر كبير والحضارة البشرية إلى أضرار فادحة.

ومن أجل المساهمة في جهود المجتمع الدولي لوضع استراتيجية عالمية لمواجهة الفكر والخطاب المتطرف والأيديولوجية الإرهابية التكفيرية لا بد لنا من القيام بالآتي: أولا، تحديد المصادر والمباني الدينية والفقهية والعقائدية للأيديولوجية الإرهابية من أجل ضمان نجاح الاستراتيجية العالمة لمواجهتها. وثانيا، العمل على حصر الأصول التاريخية لتلك الأيديولوجية التكفيرية والتي ترجع إلى أفكار متطرفة لبعض المتطرفين القدامى والمحدثين والتي أدرجت في بطون الكتب وتم الترويج لها وإعادة تحقيقها وطباعتها من قبل بعض الجهات والمطابع التي تهتم بنشر التراث القديم، وخاصة السيئ

منه. وثالثا، لا بد للمجتمع الدولي من التمييز بين احترام حرية الفكر المتفق عليها دوليا والأفكار الأيديولوجية التكفيرية التي تدعو إلى القتل والقمع والاستعباد لمن لا يؤمن بالفكر المتطرف، إذ أن منع نشرها لا يعد انتهاكا لحق الإنسان في اعتناق الفكر الذي يريد.

رابعا، يشكل القضاء على المدارس ودعاة الأفكار التكفيرية الهدامة، التي تدعو إلى تكفير وقتل من لا يؤمن بتلك الأفكار، الوسيلة الناجعة للقضاء على الإرهاب.

إننا نرى أن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، يتطلب اعتماد إجراءات صارمة، مثل وضع قائمة حظر دولية بالكتب والمنشورات ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، التي تروج للفكر التكفيري والأيديولوجيا الإرهابية، والتي يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصادرتها ومنعها ومنع بيعها، ونشرها مع اعتماد تشريع وطني يحدد الجزاءات التي يواجهها من ينتهك الحظر الدولي. وكذلك تمكين الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب الدولية، من وضع آليات واتخاذ مبادرات يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة من أجل مكافحة التحول إلى المذهب التكفيري الذي يغذي الإرهاب في المجتمع المحلي، خصوصا في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات الإرهابية، ونجد من الضرورة الاستفادة من الممارسات وأفضل الدروس المستفادة في مجال مكافحة التحول إلى المذهب التكفيري العنيف، ومشاركتها إلى جانب الدول الأخرى، وقيام الخبراء والعلماء والكتاب والمتخصصين بالمناظرات الدينية، خاصة أولئك الذين هم على دراية بالمنطق الديني الذي يستغله المتطرفون لنشر أفكارهم وأيديولوجيتهم الشريرة المغذية للإرهاب الدولي.

إن المنظمات الإرهابية كعصابات داعش الإرهابية وجبهة النصرة، وجماعة بوكو حرام، وتنظيم القاعدة، ترتكب أبشع صور الدمار والقتل باسم الإسلام، والإسلام بريء منها، وهنا يقع على عاتق الحكومات ورجال الدين جميعا التصدي للفكر المتطرف والتكفيري وفتاوى الجهاد المضللة، ويتعين على أصحاب الخطاب الديني المعتدل مواجهة من لا يؤمن إلا بإلغاء الآخر من خلال نشر تعاليم الدين السمحاء وكشف التحريف وزيف الشعارات التي تؤسس للخطاب المتطرف والعنيف.

في الختام، نقدم شكرنا لمصر بصفتها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، كما نشكر المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على زيارتها الميدانية للعراق وعقدها الاجتماع الأول من نوعه لإحاطة الدول الأعضاء علما باحتياجات العراق في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن هذا اليوم ليس باليوم العادي في دولة إسرائيل، حيث تتوقف مرة واحدة في العام في إسرائيل، بمجمل الحركة والنشاط اليومي لشعب إسرائيل من أجل الوقوف دقيقة صمت، كتلك التي التزمنا بها قبل بضع ساعات في هذه القاعة. ويقف تلاميذ المدارس احتراما، ويخرج السائقون من سياراتهم، وينحني الأشخاص المارون في الشارع، من أجل تذكر أولئك الذين سقطوا دفاعا عن الوطن، والذين قتلوا لأنهم أرادوا العيش كشعب حر، في وطننا.

تخلد دولة إسرائيل اليوم، يوم هزكرون، وهو اليوم الذي نخلد فيه ذكرى الجنود الذي قتلوا، وضحايا الإرهاب. ونحن نجتمع اليوم لمناقشة مشكلة الإرهاب في هذه القاعة، تكرم إسرائيل ٢٣ ٤٤٧ شخصا، فقدوا حياتهم في الحروب والإرهاب. وللأسف، أضيف هذا العام وحده، ١٢٧ من أسماء الضحايا الإضافيين إلى هذه القائمة. وندعو لهم بالرحمة.

إن خطر الإرهاب بالنسبة للشعب الإسرائيلي، قديم قدم إسرائيل نفسها. فمنذ تأسيس الدولة قبل ٦٨ عاما، لم يمر

يوم واحد من دون تهديد إرهابي. ولا يوجد أحد في إسرائيل لم يحس بألم أحد أفراد أسرته، أو أحد أصدقائه ممن تعرضت حياتهم للتدمير على يد الإرهاب المتوحش. وقد أصيب والدي إصابات بالغة خلال هجوم إرهابي، بينما كان يقوم بحماية وادي نهر الأردن، كجندي احتياط ووافته المنية بعد صراع طويل. إذا، أنا أعلم ألم الإرهاب بشكل مباشر.

لقد واجه الإسرائيليون خلال العقدين الماضيين وحدهما، عشرات آلاف الهجمات الإرهابية في شكل قذائف وصواريخ وتفجيرات انتحارية وعمليات طعن. وقتل خلال تلك الفترة، ١ ٦٠٠ إسرائيلي في أعمال إرهابية، من بين عدد سكان يصل إلى ٦ ملايين شخص. ويواصل أعداؤنا استخدام جميع الوسائل لقتل الإسرائيليين الأبرياء. قبل ثلاثة أسابيع فقط، ونحن نجتمع هنا في قاعة المجلس لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، فجّر إرهابي من حركة حماس، نفسه في حافلة مزدحمة في وسط مدينة القدس.

وتحاول بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك بعض أعضاء المجلس، عدم إدراج ضحايا الإرهاب في مناقشة اليوم. وعندما يتعلق الأمر بالضحايا الإسرائيليين، هناك دائما بعض الذرائع للعمليات الإرهابية. لذلك اسمحوا لي وضع الأمور في نصابها. إن الإرهاب المناهض لإسرائيل ليس بسبب أعمالنا، بل إنه يتعلق بوجودنا. ويتعلق بالقيم التي نمثلها. لقد بدأت الهجمات الإرهابية المناهضة لشعبي قبل عام ١٩٦٧، قبل أن تصبح إسرائيل دولة في عام ١٩٤٨. وقبل تأسيس هذه الهيئة، كان علينا مواجهة الإرهاب. وأود أن أذكر أولئك الذين يعتقدون أنه صراع حول الأرض، بأن إسرائيل قد انسحبت تماما من غزة وجنوب لبنان منذ أكثر من ١٠ سنوات، ولكن حتى يومنا هذا، تواصل حركة حماس بناء قاعدة للإرهاب في غزة، وحول حزب الله القرى الواقعة في جنوب لبنان إلى مواقع مسلحة للإرهاب.

ولم تتغير تكتيكات الإرهاب، لأن أيديولوجيا الإرهاب لم تتغير. إن أيديولوجيا الشر هذه هي التي تغذي الإرهاب في إسرائيل، بلدي، وفي المنطقة وحول العالم. وتقوم جماعات إسلامية متشددة مثل تنظيم داعش، وحزب الله، وحركة حماس وجماعة بوكو حرام وغيرها بتشويه العدالة باسم الدين لتبرير قتل الأبرياء. وهي تعلّم فلسفة العنف والكراهية، وتنشر أيديولوجيا تمجد الموت. وتتمثل الطريقة الوحيدة في هزيمة هؤلاء الإرهابيين في مواجهتهم، بوضوح أخلاقي، ووحدة سياسية.

للأسف، فإن تلك الوحدة غير مكتملة فيما يخص بلدي، إسرائيل. حيث لا تكتفي فحسب بعض الدول الأعضاء بإدانة أعمال الإرهاب المناهضة للإسرائيليين، بل إنها تبرر قتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال باسم إيديولوجيا التطرف والعنف. فلأكن واضحا. إن ذلك ليس طبيعة البشر، وليسوا مقاتلين من أجل الحرية. إن إطلاق النار على الشباب في قاعة للحفلات الموسيقية، واستهداف مطار مزدحم، وتفجير حافلة مليئة بالناس ليست أعمال من أجل الحرية، بل إنها أعمال إرهابية.

حيث تستخدم تلك الجماعات المتطرفة العنيفة وسائل حديثة لتحقيق أهدافها الهمجية. ولدى الجماعات الإرهابية الآن أسلحة حديثة، وتقوم بالتجنيد عبر وسائط التواصل الاجتماعي. قد نسأل أنفسنا كيف أصبحت عصابات من المتطرفين في أماكن نائية شبكات إرهابية متطورة.

وهم، مثل أي مجموعة تسعى إلى توسيع نطاق عملياتها، يبحثون عن مستثمرين وممولين. وقد وجدوهم. فالإرهاب العالمي تشجعه وتموله دول راعية، وإيران هي أكبر مساهم في المؤسسة الإرهابية. إن إيران تمول الموت والدمار في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. إنها تمول الخوف وعدم الاستقرار والفوضى في أنحاء العالم، وقد آن الأوان منذ وقت طويل لكي يزيل

المجلس صندوق طهران الاستئماني للإرهاب ووقف خط الإمداد الذي يؤجج العنف في الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم.

إن إسرائيل، شأنها شأن فرنسا وبلجيكا ودول أخرى كثيرة، لا يجري مهاجمتها بسبب ما نفعله، بل بسبب ما نمثله. فإسرائيل مخفر للحرية والديمقراطية. ونحن على الخطوط الأمامية، وسنظل على الخطوط الأمامية في مواجهة أولئك الذين يرفضون هذه المبادئ. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي ضد هذا الخطر العالمي الذي يهدد أسلوب حياتنا، من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أشكر جمهورية مصر العربية على عقد هذه الجلسة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة.

إن كولومبيا ترفض بشدة أعمال الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالها ومظاهرها، انطلاقا من اقتناعنا بأن هذه الأعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها وفي أي وقت ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وتشكل تلك الأعمال تهديدا خطيرا لحياة ورفاه جميع الشعوب وحرياتها الأساسية وتهدد السلم والأمن الدوليين بتقويض قيم ومبادئ الدول ومؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون والحريات التي ينص عليها وتعززها مختلف صكوك الأمم المتحدة. لا يمكن، بل ولا ينبغي الربط بين الإرهاب وأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ولذلك، يجب أن نتحد بقوة لمكافحة تلك الآفة على أساس معايير موضوعية.

وأود أن أوضح، عند هذه النقطة، أنه على الرغم من أن كولومبيا لم تعان الآثار الرهيبة للتطرف العنيف على أسس دينية، فقد عانت لسنوات عنفا كبيرا بسبب النزاع الداخلي الذي استخدم الإرهاب كأداة من أدوات عمله. وقد اكتسب بلدي، نتيجة لذلك، ممارسات وقدرات جيدة تعينه في التعامل مع هذه الظواهر الجديدة، يمكن أن تسفر عن نتائج ملحوظة.

وتوفر خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) مجموعة من التوصيات للدول الأعضاء، تعتبرها كولومبيا مفيدة، للتصدي لهذا التهديد. ومن التوصيات ذات الأهمية الخاصة بهذه المناقشة، التوصيات بشأن الوقاية. ويجب أن تعمل الدول مع الأفراد المعنيين في مجتمعاتها والجهات الفاعلة غير الحكومية لوضع استراتيجيات لمكافحة جميع أشكال التحريض على الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن المبررات المزعومة. ونحن ندرك أهمية مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى مساعدة ضحايا الإرهاب، ولا سيما في تعزيز الثقة والوئام والاحترام المتبادل فيما بين الثقافات وفي الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود في مواجهة الأنشطة الإرهابية.

وينبغي إشراك المرأة في جميع مراحل تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جهود مكافحة الإرهاب. ويجب أن تقترن هذه الجهود بتعزيز تعليم الفتيات والنساء، مما يمكنهن في الأجلين المتوسط والطويل، من زيادة قدراتهن ومعارفهن ومواردهن والتي من شأنها أن تمكنهن، بالتالي، من القيام بدور أكثر نشاطا في الإجراءات التي تتخذها الدول والمجتمعات للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف.

وكذلك يجب أن تركز السياسات المتعلقة بمنع الإرهاب والتطرف العنيف، على شبابنا، بإتاحة الفرص لهم للدراسة والعمل والاضطلاع بدور نشط في مجتمعاتهم. وسيؤدي ذلك إلى تقليل خطر تطرفهم وتجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية. وبالمثل، فإنني أرى أن من المهم إبراز الدور الحاسم الذي تؤديه وسائط الإعلام في توعية وتعبئة الرأي العام ضد الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، باستخدام نهج يركز على حقوق

الضحايا ويدين بشدة مرتكبي الأعمال الإرهابية. لقد بدأت وسائط الإعلام الدولية بالفعل في المساهمة في الهدف المشترك المتمثل في تهيئة الحيز والفرص التي نستطيع من خلالها التوعية بالآثار المأساوية للإرهاب.

وفي الوقت نفسه يجب علينا، فيما يتعلق بالوقاية، أن نقيم الأثر السلبي لثقافة العنف، التي يتعرض لها الكثيرون، ولا سيما الفئات السكانية الأصغر سنا. ولا يمكننا تحت أي ظرف من الظروف، قبول النموذج الذي يقدم فيه استخدام العنف كخيار لتسوية النزاعات أو التعامل مع أي حالة من الحالات.

وأخيرا، تؤيد كولومبيا زيادة تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى دعم ضحايا الإرهاب، على النحو الذي تدعو إليه استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام بمواصلة أعمال دعم ضحايا الإرهاب. ويؤكد وفد بلدي مجددا التزامه بمواصلة العمل بنشاط مع المجتمع الدولي في مناقشة هذه المسألة، وخصوصا بشأن المداولات التي ستبدأ هذا الأسبوع لإجراء الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. فالحوار والتعاون والجهود المتضافرة أمور لا غنى عنها لتعايش حضاري خال من آفة الإرهاب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لوذي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم التي تركز على سبل ووسائل مواجهة الدعاية الحاقدة والخطاب الملتوي للإرهاب.

تؤيد باكستان البيان الذي ستدلي به الكويت باسم بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

تدين باكستان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة. فلا يمكن تبرير قتل الأبرياء، غير أننا نعرف من التاريخ أن أبشع السفاحين نسجوا شبكات خطاب ملتو لتبرير أفعالهم الشنيعة. ويفعل الإرهابيون الشئ نفسه.

ويجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو منطقة. وتأتي أيديولوجيات ورسائل الجماعات الإرهابية المختلفة من مصادر متنوعة. غير أن هناك ثلاث خصائص مشتركة بينها جميعا. أولاً، إنهم يسعون إلى تجنيد أتباع عن طريق تأجيج إحساس الناس بالخوف والحرمان واستغلال التصورات السائدة بأنهم ضحايا يتعرضون للظلم التي تؤجج التطرف. ثانيا، إنهم ينسجون شبكة من التفسيرات المعقدة والخاطئة للمعتقدات، وينشروها على أوسع نطاق ممكن وكلما أمكنهم ذلك. وثالثا، يسعى خطابهم إلى توفير مسار إلى خلاص وهمي.

وإذا أردنا أن نقهر الإرهاب، يتحتم علينا التصدي لذلك النهج التخطيطي الإرهابي بصورة شاملة وفي كل خطوة. لا جدوى من محاولة إفراغ خزان من خلال صنبور واحد، بينما يجري ملؤه باستمرار من خلال صنابير أخرى. فالإرهابيون يسعون إلى استغلال مخاوف وتظلمات حقيقية أو متصورة، تنبثق عن عوامل متنوعة، سواء كانت محلية أو خارجية. وفي حين ينبغي لفرادى الدول الأعضاء أن تفعل كل ما في وسعها من أجل معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعوامل السياسية على الصعيد الوطني، يجب علينا كذلك أن نتصدى للعوامل الدولية التي تسهم في الظلم وعدم المساواة والكراهية والحرمان.

فالتغاضي عن التدخلات الأجنبية والاحتلال والحرمان من الحق في تقرير المصير – كل ذلك في انتهاك لمبادئ القانون الدولي المتفق عليها – يوفر أرضا خصبة للدعاية الإرهابية لتترسخ. إن استمرار هذه الظروف وإخفاق المجتمع الدولي في معالجة المظالم الحقيقية للضعفاء في مواجهة الأقوياء، من العوامل الهامة التي تهيئ تربة خصبة للإرهاب. وإذا كانت النزاعات تفرخ الإرهاب وإذا كان الخطاب الإرهابي يتغذي

على التراع، فمن المهم السعي إلى إنهاء هذه التراعات لحرمان الإرهابيين من الأكسجين.

وفي المجال الثاني، فإننا نفتقر إلى بذل جهود متضافرة لمكافحة الرسائل والمبررات التي تنشرها الجماعات الإرهابية التي تؤجج أعمال العنف.

وفي معركة الأفكار، خسرنا الكثير في مواجهة خطاب الإرهابيين بسبب، على سبيل المثال، الإخفاق في منع كراهية الأجانب، وكراهية الإسلام وغيرهما من أشكال التمييز، والخلط بين خطاب الكراهية وحرية التعبير، وتنميط مجتمعات بأكملها بذريعة السعي إلى تعزيز التدابير الأمنية، مما يؤدي إلى نتائج عكسية. وهذه الإجراءات لم تفض سوى إلى تعزيز المفهومين الخلافيين المتمثلة في ''نحن'' و ''هم''، وهو ما يستغله الإرهابيون. فهم يريدون أن يقنعونا بأن صدام الحضارات أمر لا مفر منه، بل هو ضروري.

ويجب ألا نسمح لهم بالقيام بذلك. ولا يتعين علينا إيجاد خطاب مضاد أقوى لمكافحة أيديولوجيات الإرهاب فحسب، بل إننا بحاجة أيضا إلى وضع استراتيجيات فعالة للتواصل تناسب عصرنا الرقمي. فاستخدام منابر وسائط التواصل الاجتماعي من جانب الإرهابيين لم يسبق له مثيل، وخصوصا في الطريقة التي يتواصلون بها مع الشباب وينشرون الرسائل ويحشدون المجندين. وهذا يتطلب من أن نرد على تلك الرسائل ردا فعالا، وأن نبذل الجهود لمكافحة التطرف على الإنترنت واتخاذ التدابير الرامية إلى منع هذه الجماعات من استغلال الفضاء الرقمي.

فهدف خطاب الإرهاب وأيديولوجياته هو دفع الفرد إلى التطرف، بما يفضي به من التلقين إلى الفعل. وهناك عدة سبل لمكافحة هذه الظاهرة. أولا، ينبغي أن نستثمر في الجهود الرامية إلى تهيئة الفرص. ويجب أن نوفر بدائل تذكي الأمل في النفوس عوضا عن الخطاب الذي يستخدمه الإرهابيون، الذين يسعون إلى الاحتجاج بالخوف ويبشرون بالوعد الزائف المتمثل في مستقبل مثالي. ثانيا، ينبغي أن نُوَعِيَّ الشباب بالعواقب الوخيمة لاتباع مسار العنف الذي تأمر به أيديولوجيات الإرهاب. ويمكن إيجاد أمثلة عديدة على ذلك لدى الأشخاص الذين تخلوا عن الإرهاب. ثالثا، ينبغي أن نمنع أي تمجيد للأعمال الإرهابية، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، في وسائط الإعلام المطبوعة أو وسائط البث الإذاعي.

وتتضمن خطة عمل بلدي الوطنية لمكافحة الإرهاب ست نقاط عمل محددة تسعى بشكل مباشر وغير مباشر إلى مواجهة خطاب الإرهابيين وأيديولوجياتهم. ونحن ملتزمون بخوض معركة العقول هذه، بقدر ما نحن ملتزمون بقتال الإرهابيين في الميدان. وباكستان على استعداد لتشاطر تجربتها الوطنية مع المجتمع الدولي بغية تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في هزم الإرهاب والقضاء على التطرف العنيف.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة باكستان على كلمتها. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله: شكرا سيدي الرئيس. واسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة علي تولي بلدكم لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن تقديري لعقدكم هذا الاجتماع الرفيع المستوى والمخصص للنقاش العام حول مسألة محورية، ألا وهي مسألة مكافحة الإرهاب وتأثيرها على صون الأمن والسلم الدوليين.

كما أتوجه بالشكر على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، وكذلك الإحاطة الإعلامية الفنية المفيدة التي قدمها السيد ستيفن كراون، نائب رئيس شركة مايكروسوفت بشأن المسألة قيد النقاش.

اجتمعنا خلال منتصف الشهر الماضي في جلسة النقاش التي عقدها المجلس الموقر حول مكافحة الإرهاب وتأثيرها على صون الأمن والسلم الدوليين. ولعل اجتماعنا هذا اليوم يأتي تأكيدا على الإرادة الدولية في تجسيد الحوكمة العالمية حول صون الأمن والسلم الدوليين، والتي أشرت إليها في إجتماعنا السابق في شهر نسيان/أبريل الماضي، وضرورة تغيير الكثير من المفاهيم وآليات العمل الدولية وأن يقوم المجلس بوضع آليات جديدة، في إطار السياسات الموجودة والمعتمدة، لإنفاذ قراراته المعنية بمعالجة المخاطر التي تهدد أمننا وسلمنا، بحيث تكون آليات تنفيذ القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وأيديولوجياته أكثر فاعلية، خاصة في ظل الجهود الرامية لاستعراض مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والذي سيجري في شهر حزيران/يونيه من العام الجاري، إضافة للجهود المبذولة لاعتماد خطة العمل لمنع التطرف العنيف، التي تمت مناقشتها في جنيف خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأود الإشارة بصفة خاصة إلى ضرورة تعزيز العمل الدولي الجاد، بحيث تتكامل هذه الجهود والأدوات القانونية حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً لتعامل المجتمع الدولي مع الفكر الإرهابي المتطرف.

لقد زادت في آخر ١٠ سنوات خطابات الكراهية. وفيما يخص منطقتنا، شهدت المنطقة العربية نمو هذه الظاهرة مستغلةً في ذلك الظروف التي تمر بها المنطقة منذ ٥ سنوات، حيث تضاعف استخدام وسائل التواصل الإجتماعي إلى أكثر من ٦ أضعاف في العالم العربي خلال الفترة التي أشرت إليها. وقد إستغل الفكر المتطرف والأيديولوجيات المتعصبة وماصاحبها من خطابات الكراهية الفراغ السياسي والثقافي والإجتماعي لاستخدام وسائل التواصل الإجتماعي لتحقيق أغراض لا تتفق مع أساس الديانات الثلاث التي أنزلت في هذه المنطقة من العالم، ولا مع أعراف وتقاليد ومبادئ كانت ركيزة لحضارة بنيت عليها مختلف الحضارات الأخرى، والتي أوصلتنا إلى التقدم الذي نشهده اليوم. وكان بالأحرى استخدام هذا التقدم التكنولوجي لتحقيق البناء والرفاهية للمنطقة والعالم أجمع، بدلاً من استخدامه من قبل قوى التطرف للتخريب والهدم والقتل وتدمير واحدة من أهم الحضارات التي شاهدتها الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية سرعة اتخاذ الخطوات اللازمة والملائمة لردع ومقاومة والقضاء على الفكر المتطرف، ويأتي ذلك أولا بمعالجة الأسباب، ولعل أهمها في منطقتنا، ضرورة إيجاد حل سريع لجميع مشاكل المنطقة التي تفاقمت الواحدة تتلو الأخري، وكانت أحد العوامل الرئيسية في تهديد السلم والأمن الدوليين وازدياد العنف والتطرف.

نواجه في المرحلة الحالية أشكال متعددة من خطابات الكراهية، التي تعكس أيديولوجيات الإرهاب والتطرف، والتي جاءت في وقت لم يحسم الإعلام ومنصاته القيم الأساسية في المهنية والاستقلالية والحرية، مما خلق منطقة رمادية بين الأفعال والتحولات السياسية التي هدفت بلا شك إلى تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة من جهة، والعمل الإعلامي من جهة أخرى، خاصة في ظل الوضع الحالي المليء بالصراعات والأزمات السياسية والاجتماعية التي يواجهها العالم.

فمما لا شك فيه أن هذا الوضع العالمي ،خاصة في منطقتنا العربية، يعتبر بيئة جاذبة للإستقطاب الإجتماعي والسياسي، تساعد علي نشر إدعاءات خاطئة لتفسير الأديان السماوية من أجل نشر فكر مغلوط يرتكز على الكراهية والتطرف والحث على استخدام العنف، وهو ما يتطلب الحاجة إلى تطوير خطاب الاعتدال الديني وإيجاد الآليات المناسبة لنشر الفكر الصحيح.

وفي هذا الصدد، قد يرى أهمية النظر في قيام مجلس الأمن تحت الفصل السابع باتخاذ التدابير اللازمة لتجريم نشر خطاب

الكراهية والترويج للأعمال الإرهابية وتجنيد المقاتلين الأجانب من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية، ومنع المنظمات الإرهابية والإرهابيين التابعين لها – كما هو وارد في قائمة الجزاءات الموحدة، حيث أنها تضم جميع الأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن – من نشر هذه الأفكار والأيديولوجيات المتطرفة، بفرض جزاءات مماثلة لتلك الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بموضوع مكافحة الإرهاب. هذا وبحيث يشمل تجريم نشر خطاب الكراهية بكافة جوانبه، سواء تلك المتعلقة بالأعمال الإرهابية أو المشاركة في تمويل الأعمال أو الأنشطة التي تقوم بها التنظيمات والكيانات الإرهابية من خلال وسائل تكنولوجيا الاتصالات السمعية والمرئية عبر الإنترنت.

وقد يكون من المناسب التفكير بإنشاء فريق عامل في إطار مجلس الأمن تكون مهمته رصد الفكر الإرهابي الذي يتم الترويج له من قبل المنظمات الإرهابية من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني. ولا بأس أن يعمل هذا الفريق العامل بالتعاون مع غرفة عمليات تكون مهمتها الأساسية متابعة ما ينشر من فكر متطرف على مدار الساعة وإبلاغ الفريق العامل به، ليتم اتخاذ التدابير اللازمة حيالها، والتواصل مع الشركات الخاصة القائمة على الإعلام الإلكتروني. وهنا، أريد التنويه بما ذكره السيد ستيفن كراون نائب رئيس شركة مايكروسوفت، والإحصاءات التي أبلغنا بها هذا اليوم التي أشارت إلى وجود أكثر من بليون رسالة يوميا عبر الإنترنيت، وبالتالي، كيفية التواصل مع هذه الشركات، خاصة شركة مايكروسوفت، لإيجاد حلول لما يتم نشره من رسائل للترهيب ونشر الفكر المتطرف.

إن الهدف من طرح فكرة إنشاء هذه الآلية هو منع الترويج للفكر المتطرف والعنف والأيديولوجيات المروجة لهذه الأفكار، بالإضافة إلى منع تقديم أي أشكال أخرى من أشكال الدعم لأعمال أو أنشطة تلك التنظيمات الإرهابية من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني، والتي تتضمن جميع وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات والموارد الإعلامية الإلكترونية، بما في ذلك الوسائل السمعية والفيديو وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أي نشاط اتصالات يتم تقديمه عبر وسائل تقنية الاتصال والمعلومات اعتمادا على شبكة الإنترنت وتطبيقاتها. وأعتقد أن ما طرحته الآن من أفكار يصب في سياق ما جاء في قرارات مجلس الأمن المعنية بتدابير مكافحة الإرهاب وضرورة محاربة هذه الظاهرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني، وأود الإشارة هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بالإضافة إلى القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي شمل وحده عدة فقرات أشار من خلالها المجلس للخطر القائم من استخدام الإعلام الإلكتروني.

وأود الإشارة هنا إلى المنتدى العربي الأول حول دور الإعلام في مكافحة الإرهاب، الذي عقدته جامعة الدول العربية بالتعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وهي لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥. كما أود أن أشير إلى خطة عمل الاستراتيجية الإعلامية المشتركة لمكافحة الإرهاب ٢٠٢٠، والتي اعتمدها مجلس وزراء الإعلام العرب في عام ٢٠١٥ كأولى مراحل تنفيذ الاستراتيجية العربية الإعلامية المشتركة لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها نفس المجلس في عام ٢٠١٤.

وأخيرا، فإن أي فكر متطرف والدعوة إلى استخدام العنف لا يمكن أن يكون مصدره بأي حال من الأحوال أي دين. حيث أن الأديان جاءت لتقويم سلوك الإنسان والازدهار بفكره لتعيش مختلف الشعوب والجماعات في وئام وسلام، تحترم بعضها البعض وفكر ومعتقدات الآخر وحقوق الإنسان

التي قننها المجتمع الدولي مؤخرا وبعد قرون من رسالات الأديان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشكل الإرهاب واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن العالميين اليوم. إنه يؤثر علينا جميعا. ولذلك، اسمحوا لي أن أنضم إلى كل من قدموا تعازيهم لكم، سيدي، على الوفيات المؤسفة لرجال الشرطة المصريين الذين قتلهم الإرهابيون أثناء أداء واجبهم.

منذ بداية السنة، أزهقت أرواح أكثر من ٤ ٠٠٠ فرد في أكثر من ٤٠ بلدا جراء الهجمات الإرهابية. وقتل ما يصل إلى ١ ٠٠٠ شخص منذ اجتمع المجلس آخر مرة، قبل شهر، لمناقشة مسألة الإرهاب (انظر S/PV.7670). ولذلك، فإننا نؤيد مبادرة الرئيس لمناقشة سبل التصدي لهذا التحدي المشترك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته.

يتغذى الإرهاب وتدعمه شبكات عابرة للحدود لأيديولوجيته وعملياته للتجنيد والدعاية والتمويل والأسلحة والتدريب والملاذ. وما من دولة تستطيع بمفردها أن تتصدى لهذا الخطر على نحو حاسم. يتطلب التصدي للإرهاب تنسيقا واسع النطاق وبذل الجهد. لم تعرف مكافحة الإرهاب النجاح حتى الآن بسبب عدم كفاية التعاون الدولي. لم يبرح وحش الإرهاب متعدد الأوجه ينتشر عبر القارات، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، تساعده دعاية محددة الأهداف تحض على الكراهية تنتشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي المتزايدة باستمرار التي أنشئت بهدف الجمع بين الناس.

يجتذب ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المقاتلين الإرهابيين الأجانب من قارات بعيدة من أعراق وخلفيات اجتماعية ومستويات تعليمية ومراكز اقتصادية متفاوتة إلى حد كبير، مما يدل على التعقيدات الهائلة لعوامل الطرد والجذب التي ينطوي عليها الأمر. ومن الواضح بشكل متزايد أنه لا يوجد مسار واحد أو مجموعة من المسارات لتحديد عملية التطرف، وبالتالي لا مناص من أن مهمة شن خطاب مضاد ستكون صعبة. وأحد الخيوط المشتركة هو أن نسبة ساحقة من المقاتلين الأجانب هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين منتصف مرحلة المراهقة ومنتصف العشرينات. وقد يكون ذلك مؤشرا على سبيل ممكن لمعالجة المسألة.

تكمن القوة الحقيقية للجماعات الإرهابية في الإطار الأيديولوجي الذي يوجهها. وهو يستند إلى حجج متطرفة ومحددة جدا. مكافحة الإرهاب ليست مواجهة تستهدف أي دين. إنها صراع بين القيم الإنسانية والقوى اللاإنسانية. إنها أيضا معركة يجب كسبها من خلال قوة قيمنا والرسالة الحقيقية للأديان.

وثمة حاجة إلى تضافر الجهود لعدم إتاحة أي حيز لانتشار الأيديولوجيات والخطاب المتطرفين وشن حملة خطاب مضاد. ويجب أن يعالج الخطاب المضاد نظريات الضحية والمؤامرة وإنكار الحقائق غير الملائمة التي ترد في الأيديولوجيات الإرهابية. وتتطلب بناء توافق آراء اجتماعي أوسع نطاقا ضد الأنشطة اللاإنسانية والجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. وربما تكون المشاركة النشطة من جانب المجتمع المحلي والزعماء الدينيين ضرورية من أجل نشر تعاليم أكثر اعتدالا وعمومية تفند التفسيرات المتشددة التي لها دوافعها.

وبما أن ظاهرة الإرهابيين المتطرفين الأجانب أو المحليين تتحدى أي تعميمات سهلة، فمن المهم تحديد طبيعة المظالم المتصورة للفرد أو الجماعة التي تدفعه أو تدفعها نحو الانضمام لعضوية هذه الجماعات المتطرفة. لا يمكن منع التطرف إلا إن كان للشباب مصلحة في أوساطهم الاجتماعية السياسية

والاقتصادية الرئيسية. وتوفير الرعاية الطويلة الأجل لأولئك الذين جرى استئصال نزعة التطرف من أفكارهم جانب هام أيضا في إقناع المجندين المحتملين بالبدائل المتاحة لهم.

ويمكن نشر الآراء المعتدلة بفعالية من خلال النظام التعليمي والمجتمع المدني وقادة الرأي والقيادة السياسية المحلية. ولا يمكن الاستهانة بالدور القوي لوسائط الإعلام – المطبوعة والإلكترونية – في هذه المناقشة. ويتعين رصد إساءة استخدام وسائط التواصل الاجتماعي بشكل مدمر على يد الجماعات الإرهابية بعناية والتصدي له، مع مراعاة الضمانات اللازمة لاحترام حرية التعبير. وفي الوقت نفسه، يتعين على نطاق أوسع نشر خطاب إيجابي ومتوازن بشأن مغالطات أيديولوجيات المتطرفين ونجاح التعايش السلمي.

إن مكافحة خطاب الإرهاب مسعى وقائي طويل الأجل. ومن المهم بنفس القدر أيضا مكافحة الإرهاب الفعالة من خلال الرصد والتدخل، اللذين يتطلبان التعاون الدولي الوثيق. وقد حالت المصالح الضيقة المتصورة في كثير من الأحيان دون صياغة أطر قانونية للتعاون الدولي، بل والتنفيذ الفعال للجزاءات التي من شأنها أن تحد من التهديدات المحتملة. ونأمل أن تدرك البلدان أن التهديد خطير ولا يعرف الحدود ويتطلب استجابة أكثر تنسيقا. وينبغي أن تبدأ الجهود بعزم ونشاط متجددين، هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت جدا، إذ تتيح لنا أن نخوض بمزيد من التفصيل في القضايا التي نوقشت قبل أسابيع قليلة في مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف وفي المناقشات الرفيعة المستوى التي نظمها رئيس الجمعية العامة. كما ستوفر مدخلات مفيدة للاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الإعلامية وأن أتقدم بالشكر للسيد محيي الدين عفيفي والسيد ستيفن كراون. وأود أن أعرب، بصفة خاصة، عن تعازي للرئاسة المصرية والوفد العراقي، إزاء ضحايا الإرهاب مؤخرا في بلديهما.

تُشجعنا المذكرة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) التي عُممت على مناقشة العناصر الممكنة لوضع استراتيجية شاملة لمواجهة خطاب الجماعات الإرهابية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الأعمال التي ستضطلع بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب حتى نيسان/أبريل ٢٠١٨. وإن كفالة ألا يتغاضى المجتمع الدولي عن الأسباب الكامنة للإرهاب ينبغي أن تكون عنصراً رئيسياً في هذا الجهد، بما في ذلك الإقصاء والتهميش والتمييز. فالجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة، وجماعة بوكو حرام، وجبهة النصرة وحركة الشباب ما فتئت تجذب المجندين بإعطائهم إحساساً بالهدف والانتماء والهوية ربما لم يشعروا به في أماكن أخرى.

ومن المهم أيضاً ألا يغيب عن البال أنه لا يوجد بلد محصّن ضد هذه الظاهرة. وتفيد تقارير على نطاق واسع بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد جُندوا حتى في أكثر البلدان ازدهاراً. وينبغي أن يكون التشجيع على شمول الجميع الأساس الذي يقوم عليه أي خطاب يهدف إلى مكافحة الأديولوجيات المتطرفة.

ويجب علينا أن نلقي نظرة ناقدة على التدابير التي يمكن أن تتعارض مع احترام التنوع والاعتراف بإنسانيتنا المشتركة، من قبيل القوانين التمييزية التي تمكّن من تصنيف فئات معينة. وتثير بعض الاستجابات لأزمة اللاجئين القلق لأنها قد تزيد

المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بدلاً من أن تقللها. وتتوقف مصداقية أي خطاب على اتساقه. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا الوفاء بمسؤولية حماية مدنيين يعانون من هجمات إرهابية وانتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق بعيدة عن ديارنا ثم نتجاهل محنة هؤلاء الضحايا عندما يطرقون أبوابنا ملتمسين اللجوء.

وينبغي لجهودنا أن تسهم أيضاً في تبديد القوالب النمطية التي تميل إلى الربط بين الإرهاب وبين مجموعات ثقافية أو دينية أو إثنية معينة. ويجب أن نكون حذرين من الخطاب الذي يؤجج التحامل القائم على كره الأجانب. وإنني أشيد بتلك الحكومات التي رفضت هذه المواقف في جميع أنحاء العالم. إن تعزيز الحوار الحقيقي بين الأديان والثقافات أمر محوري من أجل تهيئة بيئات التسامح والاحترام المتبادل التي تشتد الحاجة إليها. وقد أسهمت المبادرات من قبيل تحالف الأمم المتحدة للحضارات إسهاماً إيجابياً في هذا الصدد، وينبغي الاعتراف به.

والاتساق سمة ضرورية أخرى لمكافحة الخطاب المغذّي للتطرف، أو ”الخطاب الجامع الإيجابي“ على النحو الذي اقترحه وزير خارجية هولندا. ويكمن جزء من هذا التحدي في الحاجة إلى تجنب الانتقائية. ومن واجبنا أن ندين الإرهاب ونمنع انتشاره، أينما وحيثما يمكن أن يضرب. وليس الضحايا في بلد ما أقل استحقاقاً لاهتمامنا من الضحايا في مكان آخر. وليست الإصابات بين المدنيين الناجمة عن مكافحة الإرهاب بأقل مأساوية، من منظور إنساني، من تلك التي الناجمة عن أسباب أخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم التقليل من إمكانية أن تؤجج بعض التدابير زيادة التطرف. تسعى الجماعات الإرهابية إلى إثارة ردود فعل مبالغ فيها من جانب الحكومات لاستغلال خطاب الإيذاء والاضطهاد. وللأسف، فإن كثيراً من الحكومات قد وقعت في ذلك الشرك.

والاتفاق مع القانون الدولي شرط مسبق لتحقيق فعالية جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وإذا تم تنفيذ هذه التدابير بما يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة أو النصوص الأخرى للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، فستكون شرعيتها منقوصة مما يجعلها تؤدي إلى نتائج عكسية.

كما أن استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من جانب الجماعات الإرهابية يوضح الطابع المتغير للتحديات التي نواجهها. ومع أنها صُممت للتقريب بين الشعوب، إلا أن تلك المنابر تستخدم أيضاً للتحريض على الكراهية وللتجنيد. وبينما نعمل ضد هذه الاتجاهات، يجب علينا توخي الحذر من التجاوزات فيما يتعلق بحرية التعبير والحق في الخصوصية. وينبغي في الوقت نفسه تعزيز الإدماج الرقمي بما أن الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية تشكل أدوات قوية لنشر رسائل مضادة مفادها الاحترام والحوار.

لقد برزت بطرق مأساوية أوجه القصور في استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي لا تقوم إلا على التدابير القمعية. واليوم، بات الإرهاب أكثر انتشاراً ويُزهق مزيداً من الأرواح أكثر مما كان عليه قبل ١٥ عاماً مضت. ولهذا من المشجع رؤية الاعتراف المتزايد بالأهمية المحورية للوقاية، كما يتضح من التأييد الذي حازت عليه مبادرة الأمين العام لتقديم خطة عمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

وتتوقع البرازيل من مجلس الأمن ترجمة هذه الشواغل في الممارسة العملية عن طريق التزامه مجدداً بالجهود الدبلوماسية بوصفها وسيلة مميزة لتعزيز السلام القائم على العدالة. وينبغي ألا تغيب عن بالنا النزاعات التي طال أمدها والمغذية بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمخططات الإرهابية. إن إخفاقنا الجماعي في التعامل مع الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط،

بما في ذلك إسرائيل وفلسطين، مثال واضح على ذلك. ومن شأن التوصل إلى حل دائم لهذا النزاع أن يمثل إجراءات قوية في جهودنا الرامية إلى تقويض خطاب الجماعات الإرهابية. فدعونا لا نمنع مجلس الأمن من المشاركة في الوقاية.

ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للهجمات الإرهابية. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالتصدي للتهديد المتعدد الأبعاد وتظلّ مقتنعة بأن الحوار والتعاون داخل الأمم المتحدة سيعززان من قدرتنا على تحقيق النتائج التي نحتاج إليها. ولن يُكتب لنا النجاح إلا إذا قمنا بتوحيد الجهود على أساس القيم المشتركة والتعاون المعزز المتعدد الأطراف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم، التي تتيح لنا فرصة مناسبة لتبادل الآراء بشأن أساليب الخطاب الإرهابي وأيديولوجياته. وأود أيضاً أن أشكر السيد يان إلياسون، والشيخ محيي الدين عفيفي، والسيد ستيفن أ. كراون على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، وأن أثني على جامعة الأزهر للخطوات التي تتخذها لإحباط الخطاب المتطرف. كما يجب أن ندين الاعتداءات الإرهابية التي اقترفها تنظيم داعش اليوم في بغداد، وفي الأسبوع الماضي ضد ضباط الشرطة في مصر، وأتقدم بالتعازي لشعبي وحكومتي مصر والعراق وإلى أسر الضحايا.

إن التطرف العنيف هو أهم تحد يواجه الشرق الأوسط، ومع تلاشي الحدود في أنحاء العالم تتعرّض أجزاء أخرى من العالم للتهديد من جراء انتشار الآفة. إن سورية، يليها العراق، من بين تلك الدول التي تحملت وطأة الأعمال الوحشية والهمجية التي تمارسها الجماعات المتطرفة. وفي الوقت نفسه، فإن العنف الأعمى الذي يرتكبه الأفراد والجماعات المرتبطة بداعش في مختلف أنحاء العالم يسلط الضوء على اتساع نطاق التهديد الذي يشكله تزايد التطرف العنيف.

ومن الواضح أن الأيديولوجية التكفيرية، التي لا علاقة لها بالإسلام، تكمن في صميم المأزق الذي نواجهه الآن. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي، أولاً وقبل كل شيء، من التركيز على تلك الأيديولوجية الخبيثة والداعين لها، الذين يسعون إلى غرس الكراهية والغضب في قلوب وعقول الشباب في كل مكان في العالم الإسلامي وخارجه. إن من بيده الثروة والسلطة قد آلوا على أنفسهم لعقود عديدة أن ينشروا هذا النمط من التفكير في أوساط المجتمع المسلم الواسع في جميع أنحاء العالم وفرضوه على الشعوب والمجتمعات القريبة والبعيدة، ودفعوا بالتالي بمخططاتهم قصيرة النظر قدماً. ويمثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان ما يسمى بنجاحاتهم الأولى، وداعش وجبهة النصرة والجماعات التابعة لها هي آخر نجاحاتهم.

وكان مؤيدو هذه الأيديولوجية المنحرفة طوال عقود عدة من الزمن يحددون بدقة الأفراد سريعي التأثر بمخططاتهم، ثم يموّلونهم، ويوفرون لهم كل ما يلزم من دعم وتغطية من أجل الضغط على مختلف الحكومات لتتغاضى عن أنشطتهم، وما إلى ذلك. وكانت النتائج هي الفظائع، والاغتصاب، والرق، والحرق، وقطع الرؤوس، والطرق المبتكرة والمستحدثة للقتل التي علمنا بها للأسف من خلال وسائط الإعلام.

ويشمل معارضو الأيديولوجية التكفيرية أولئك الذين لا يؤمنون بتلك الأيديولوجية، الموجودين على قائمة طويلة جداً ممن يسمون بغير المؤمنين، والتي تشمل الشيعة والمسيحيين واليهود والسنيين المعتدلين، والقائمة تطول. وتمثّل الفظائع المرتكبة ضد الإيزيديين نوايا وسلوكيات أتباع الأيديولوجية التكفيرية تجاه الأقليات. إن حسابات وسائط التواصل الاجتماعي التي تمجد المذبحة المروعة لـ ١ ٧٠٠ من المتدرّبين في

القوات الجوية العراقية بتكريت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ تُنذر بما يعتزم أولئك المتطرفون عمله حيثما كانت لهم اليد العليا.

وفي موازاة ضرورة إبراز جذور تنظيم داعش والجماعات التابعة له في التطوير التاريخي لأيديولوجيته المتطرفة، يجب أن نضع أيضاً في الاعتبار الأثر القوي لتاريخ العراق الدموي الأخير في تشكيل ونمو الجماعات المتطرفة العنيفة الحالية. إن التدخلات السياسية والعسكرية في المنطقة، ولا سيما في العقد الماضي، أدت إلى تفاقم الحالة وإيجاد تربة شديدة الخصوبة للمتطرفين وساعدت أكثرهم تشددا على النمو. وقد وجدوا مجالاً للتكاثر مع الأزمة السورية والدعم الذي تلقّاه المتطرفون من بعض الأفراد والأوساط والدول الثرية داخل المنطقة وخارجها.

وكما هو الحال في أي حرب، من أجل هزيمة التطرف العنيف يجب خوض المعركة، أولاً وقبل كل شيء، على جبهة ثقافية وأيديولوجية. فينبغي للذين دعموا حتى الآن تلك الأيديولوجية المتطرفة أن يعيدوا النظر. ومن المشجع جداً أن زعماء الطائفة الإسلامية في كل مكان، بما في ذلك العلماء ورجال الدين السنّة، قد تحدوا تهديدات داعش وشجبوا أيديولوجيته ورفضوها.

وفي الوقت نفسه، لا بدّ أيضاً من الامتثال التام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لأن ذلك يساعد على تجفيف التربة الخصبة للتطرف.

ويجب التصدي أيضا للعوامل المساهمة التي تساعد على إيجاد حيز للتطرف، مثل احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، وهو يمثّل أكبر شكل من أشكال الإرهاب. وثمة عوامل مساهمة أخرى تتصف كذلك بالأهمية مثل الديكتاتورية، والفقر، والفساد، والتمييز، والتهميش. وهناك حاجة إلى التصدي لظاهرة كراهية الإسلام التي يستفيد منها المتطرفون وتضفي مصداقية على رسالتهم. وبالمثل، ينبغي وضع حد لتمويل المتطرفين والتغاضي عن تجنيدهم من خلال التراخي في مراقبة الحدود. وينبغي أيضا منع أي شيء يقوّض الجبهة الموحدة ضد المتطرفين ويوفّر لهم الحيّز، مثل غزو اليمن.

أخيرا، ما فتئ الإيرانيون من جميع الأعمار والانتماءات، وخصوصا الشباب، متسقين في رفض التطرف العنيف ومكافحته، من الطالبان والقاعدة في أفغانستان إلى القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنظيم داعش وغيره من القوى المماثلة في اليمن والعراق وسوريا. كما نحاول تقديم المساعدة من أجل مكافحة المتطرفين على الأرض، وإيجاد مسار لمكافحة أيديولوجيتهم، بما في ذلك من خلال تشجيع الحوار بين الحضارات، والتوجه نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف (قرار الجمعية العامة ٧٠/١٠٩).

واسمحوا لي أن أختتم بياني برفض الاتهامات التي لا أساس لها والبالية والتي وجّهها ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي وحكومتي. وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب، فإن هذا النظام يتعين إخضاعه للمساءلة لسببين. أولا، إنه يشارك في جميع أنواع الأنشطة الإرهابية من أجل إقامة هذا النظام، ومن ثم قمع المقاومة المشروعة للذين يحتل أراضيهم. ثانيا، ينبغي أيضا إخضاع هذا النظام للمساءلة لأن الاحتلال الذي يقوم به وما يسببه من بؤس وظلم أمور تستغلها الجماعات المتطرفة للتجنيد وتبرير جرائمها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى معالي السيد سامح شكري سليم، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، على ترؤس الجلسة في وقت سابق من هذه المناقشة المفتوحة، وبتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، والأمين العام لمجمع البحوث

الإسلامية بالأزهر، ونائب رئيس شركة مايكروسوفت على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا الكويت وتايلند بالنيابة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي.

إن المذكرة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) المعدّة لهذه المناقشة تؤكد الواقع المرير حول الطابع العالمي للإرهاب. فالجماعات الإرهابية تجنّد أعضاء جددا وتدربهم، وتعمل وتسعى للحصول على التمويل أينما شاءت، بصرف النظر عن الحدود القائمة بين الدول. وبدعم من هذه القدرات، ثمة بعض الجماعات الإرهابية، وبالأخص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، تخرّب السلم والاستقرار الإقليميين وتهدد الاستقرار في مناطق أخرى. كما تستخدم الجماعات الإرهابية تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع لنشر رسائل الكراهية والعنف. كذلك تساهم الدعاية التي تطلقها في ظهور إرهابيين ذوي نزعة انعزالية. ومع أخذ هذه الحقائق في الاعتبار، من الضروري تعزيز التآزر على جميع مستويات وجميع جوانب التعاون بيننا.

والتصدي لخطاب الارهاب وإيديولوجياته هو حقا أمر حاسم في منع الإرهاب والتطرف العنيف. وتعتقد إندونيسيا أنه يجب بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد بغرض وضع استراتيجيات فعالة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، أود أن أتشاطر معكم بعض تجارب إندونيسيا في وضع استراتيجيات وتنفيذها لمكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، كجزء من إسهامنا في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون العالمي في هذه المسألة على وجه التحديد. أولا، إن جهودنا الوطنية لمواجهة خطاب الارهاب وأيديولوجياته تُبذل ضمن إطار خطة مكافحة التطرف، التي تركز على ما لا يقل عن ثلاثة برامج حيوية: الحوار، والتمكين، وإعادة الإدماج.

فالحوار يجري بين إرهابيين مدانين وفريق من الخبراء في المجال الاستشاري الديني والاجتماعي والنفسي. وهو يهدف إلى بناء الثقة والقضاء على أيديولوجية الإرهاب. أمّا التعليم والتدريب فيجري توفيرهما للإرهابيين السابقين ذوي الحرف العملية، بغية مساعدتهم على إعادة إدماجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة عقوبتهم. ودور الأسرة والمرأة مهم في تثقيف الأفراد وإدماجهم في المجتمعات المحلية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه لكي نحقق النجاح، لا بد أن نكون قادرين على تحديد الأسباب الجذرية لأيديولوجيات الإرهاب. واستنادا إلى تجربتنا، فإن سوء تفسير الدين ليس السبب الوحيد وراء أيديولوجيات الإرهاب. فهناك العديد من العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها، مثل خلفيات الأفراد ودوافعهم، أو المظالم الجماعية والوقوع ضحية.

ويجب التأكيد على أن إزالة التطرف عملية طويلة وصعبة. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أيضا أن نكون حذرين تجاه خطر نشر الإرهابيين لأيديولوجياتهم بين المعتقلين في السجون. ولكن نتيجة استراتيجيتنا للقضاء على نزعة التطرف باتت ملموسة. فالإرهابيون الذين شجبوا أيديولوجياتهم أصبحوا اليوم من بين حلفائنا في مكافحة الإرهاب. ونظرا لماضيهم، بإمكانهم أن يشرحوا خطر الأيديولوجيات الإرهابية، فضلا عن آثارها على عموم الناس، والإرهابيين بالذات وأسرهم.

ثانيا، يجب استكمال برامج القضاء على التطرف ببرامج لمكافحة التطرف، الأمر الذي يهدف إلى تزويد الناس بخطاب مضاد لخطاب الإرهابيين. وبرامجنا لمكافحة التطرف تشمل العديدين من أصحاب المصلحة المهمّين، مثل المؤسسات التعليمية والدينية، ومنظمات الشباب، ووسائط الإعلام، والنساء، وضحايا الهجمات الإرهابية، وحتى الإرهابيين

السابقين، على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات معا. وفي سياق مكافحة التطرف، اتخذنا تدابير مناسبة لمنع انتشار رسائل الإرهابيين عن طريق شبكة الإنترنت. كما نستخدم شبكة الإنترنت لمنع الأعمال الإرهابية وكشفها وردعها. وهذا يشمل إرساء مواقع شبكية لنشر رسائل السلام والاحترام، ولجمع المعلومات التي قد تؤدي إلى منع الإرهاب ومقاضاة المشتبه في أنهم إرهابيون.

ثالثا، نحن لا نزال على إيماننا بأن احترام حقوق الإنسان يساهم في الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب. فاحترام حقوق الإنسان، إلى جانب مكافحة الإرهاب، يمكنه أن يساعد في كفالة ثقة الإرهابيين وأسرهم بالحكومة. وبناء هذه الثقة يشكل عنصرا أساسيا في القضاء على التطرف، لأن أيديولوجيات الإرهاب كثيرا ما تستند إلى آراء عدم مشروعية الحكومة. علاوة على ذلك، إن انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الحكم الرشيد قد يساهمان في انتشار أيديولوجيات الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في القضاء على التطرف ومكافحة التطرف، باعتباره جزءا من جهودنا المتواصلة لتعزيز قدرات الدول. وفي هذا الصدد، سوف تواصل إندونيسيا الاستفادة من مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، بوصفه منبرا للتعاون الإقليمي والعالمي في مجال بناء القدرات، ونحن ندعو الآخرين إلى الاضطلاع بذلك.

وإننا نتطلع إلى قيام تعاون أوثق بين الدول ومنظومة الأمم المتحدة في هذا العمل الهام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بفن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن مكافحة خطاب الارهاب، حيث أنها تشكل أحد السبل للتصدي لظاهرة الإرهاب. إن هذه الآفة تسبب لبلجيكا القلق بوجه خاص، حيث كانت هدفا لهجمات مروعة شهدتها في ٢٢ آذار/مارس، في أعقاب الهجمات التي وقعت في فرنسا، ولبنان، وباكستان، وكوت ديفوار، وتركيا، والعديد من البلدان الأخرى في الماضي القريب. وانسجاما مع روح مناقشتنا، أود أن أعلن عن تعاطفنا مع جميع ضحايا هذه الفظائع. فهذه الهجمات تشكل هجمات ضد المجتمع الدولي وضد قيمنا.

ونحن نعلم كيف أن جماعة إرهابية مثل تنظيم داعش تستخدم وسائط الإعلام الاجتماعية والخطاب المتطرف بشكل ضار. فهي تنشر دعايتها على نطاق واسع، وتعمل على تكييفها وفقا لجمهورها، من خلال اعتماد مدونات تتعلق بالشباب والمناطق المعنية. وإلى جانب هذه الدعاية على نطاق واسع، فإن ما يجعل تنظيم داعش فعالا بشكل خاص هو الاستثمار في الوقت والموارد المخصصة لكل فرد من الأفراد الذين يأمل في تجنيدهم. ويتم تدريب المجندين لهذا الغرض، ومن خلال اتباع إجراءات محددة، فإنه يجد نوع الخطاب الذي من المرجح للغاية أن يؤدي إلى انضمام ذلك الفرد بالذات إلى صفوفه.

ولا يسعنا مطلقا تعطيل هذه الآلة الفعالة للغاية بمجرد استخدام خطاب سلبي موحد ومبتذل.

لا يمكننا ببساطة إعداد خطاب مضاد. يتعين علينا إقناع الناس أن هناك أشياء أفضل من تقديم المعونة إلى داعش وارتكاب الأعمال الإرهابية. وعلينا أن ننسق جهودنا على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، وصولا إلى الأحياء حيا حيا، ويتعين علينا أن نكفل مشاركة المجتمع المدني.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن الظروف التي قد تمكننا من إعداد خطاب مضاد فعال. أولا من الأهمية بمكان تكييف الخطاب مع الفئة المستهدفة. لكل ثقافة وقطاع سكان وجماعة اجتماعية الحساسيات الخاصة بها، ولهذا

من الأهمية بمكان أن تضع كل دولة استراتيجيتها لمواجهة التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب وتجنيد الإرهابيين. وهذا هو بالضبط ما تعمل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) على تعزيزه في دعوته إلى اعتماد خطط وطنية. ويحدد الجزء المتعلق بالاتصالات الاستراتيجية وشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي (انظر الفقرة ٥٥) تفاصيل أهمية تكييف الخطاب مع السياق المحلي، وتشجيع البحوث بشأن استخدام الإنترنت في سياق التطرف العنيف وتعزيز قيم التسامح وحرية الرأي والعمل مع الضحايا وحماية الصحفيين.

ثانيا، يجب أن يقوم الخطاب المضاد الفعال أيضا على تحليل جامع لدوافع الإرهابيين المحتملين، وهي ما قد تتباين إلى حد كبير. وفي ذلك الصدد، يمكن أن تكون نتائج المشاريع مثل برنامج مقابلة العائدين الذي وضعته فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مفيدة للغاية.

ثالثا، يبدو من المحتمل أن أنجع نوع من الخطاب هو الذي يحمل رسالة إيجابية؛ في كثير من الأحيان تكون بعض الرسائل سلبية، كالتي تقول، على سبيل المثال، ”لا تذهب إلى سوريا. إنهم يكذبون لن يكون الأمر كما تعتقد“. لكن الرسالة الإيجابية ينبغي أن تنقل من خلال الأمثلة الملموسة للغاية بأن الشباب يمكن أن يضطلع بدور نشط في المجتمع يعود بالنفع على كل منهم وعلى المجتمع ككل. وباختصار، يمكن أن يتصوروا مستقبلا إيجابيا لأنفسهم. بيد أن ذلك يفترض أن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من حولهم – السلطات العامة والمدرسة والمجتمع المحلي والأعمال التجارية والأوساط الثقافية ووسائط الإعلام – تمتلك الوسائل لكفالة أن يصبح هذا الأمل حقيقة.

أخيرا، وهو الأهم، فإن الخطاب المضاد الذي من المرجح أن يغير الاتجاه الذي سلكه فرد ما هو الحوار المباشر الذي يتيح العمل مع الإرهابيين المحتملين وإعطائهم الوقت والاهتمام الشخصي. وهذا الخطاب المضاد يعتمد عموما على الأشخاص القريبين من هؤلاء الشباب – أسرهم وأصدقائهم والزعماء الدينيين. وهو الأصعب في التنفيذ، لأنه يتطلب موارد وخبرات. ومما لا شك فيه أن للأمم المتحدة دورا تضطلع به في ذلك الصدد في بناء القدرات وفي توفير وتعزيز تبادل الخبرات.

وقد وضعت بلجيكا العديد من الصكوك الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف التي أود أن أصفها بإيجاز.

أولا، أظهرت الأبحاث العلمية أن بناء القدرة على الصمود خلال المراحل المبكرة من التعرض لأفكار متطرفة له تأثير وقائي ضد التطرف، وهو ما سعت بلجيكا للقيام به من خلال مشروع يسمى BOUNCE يستهدف الشباب والمقربين منهم. تم تدريب أكثر من ١٠٠ من الممثلين المحليين على استخدام أدوات القدرة على الصمود للبرنامج. وقد حصل المشروع على تقييم إيجابي من المفوضية الأوروبية، وسيتسع نطاقه ليشمل العديد من المدن الأوروبية.

ثانيا، كجزء من برنامج الوقاية والسلامة الأوسع نطاقا، أضافت ١٩ مدينة وبلدية بلجيكية مكافحة التطرف العنيف لخططها الأمنية والوقائية مدعومة بمبالغ كبيرة مكملة لميزانياتها خصصتها الحكومة الاتحادية. وفي ذلك الصدد، تتولى وزارة الداخلية البلجيكية أيضا تنظيم اجتماعات تنسيق فصلية يتم إطلاع المدن والبلديات فيها على التطورات الحاصلة في التطرف وتبادل التجارب المحلية.

وأطلقت بلجيكا بالتعاون مع المملكة المتحدة مشروعا مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تموله المفوضية الأوروبية: الفريق الاستشاري للاتصالات الاستراتيجية بشأن سورية. ويهدف البرنامج إلى وضع وتبادل أفضل الممارسات في مجال الاتصالات الاستراتيجية بهدف منع ومكافحة أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما تلك المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويشمل المشروع فريقا صغيرا من الخبراء

من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجيات ناجحة للاتصالات للتعامل مع مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود، بداية السيد الرئيس، أن أتوجه لكم بالتهنئة، على تولي جمهورية مصر العربية الشقيقة، من خلالكم، رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وأن أرحب بحضور وترؤس معالي الوزير سامح شكري لهذه الجلسة الهامة، التي أشكركم على الدعوة إلى عقدها.

قبل أن أبدأ في قراءة البيان، السيد الرئيس، أود أن أنقل التعازي الحارة لمصر، حكومة وشعبا، على ضحايا الشرطة الذين سقطوا جراء العمل الإرهابي الشنيع الذي أودى بحياتهم قبل أيام. وأود أيضا أن أنقل التعازي إلى العراق، حكومة وشعبا، على الضحايا المائة الذين سقطوا اليوم جراء تفجيرات إرهابية بالسيارات المفخخة في العراق. هذا الإرهاب الذي ضرب كلا من مصر والعراق هو نفسه الذي يضرب بلدي، ولذلك فإن اختيار هذا الموضوع اليوم يأتي في حينه وفي وقته المناسبين.

اليوم، وبعد مضي خمسة أعوام ونيف، على اغتيال أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية وحسن الجوار فوق الأرض السورية. وبعد استنفاد كل السبل والوسائل لتدمير سورية، دولة وشعبا وبنى تحتية، بدءا بالإرهاب والتضليل الإعلامي واستجلاب المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة من أطراف الأرض الأربعة ومرورا بتسهيل استخدام الجماعات الإرهابية للمواد الكيميائية ووصولا إلى الاتجار بآلام وأوجاع وآمال اللاجئين والمهجرين، واصطناع معارضة خارجية حاقدة على وطنها ومتحالفة مع لصوص الدنيا ورعاة الإرهاب والإجرام، بعد كل هذا وذاك، يصبح من المشروع أن نقول للمنخرطين في تأجيج الأزمة وإطالة أمدها في بلدي، ارفعوا أيديكم عن بلدي، سورية، وتوقفوا عن ذر الرماد في العيون، وكفوا عن التدخل في شؤوننا الداخلية تحت مسميات واهية ثبت بطلانها في سورية والعراق وليبيا والعديد من الدول الأخرى.

لقد عقد مجلس الأمن، منذ بداية ما اصطلح على تسميته بالأزمة السورية، مئات الجلسات واعتمد عشرات القرارات والبيانات، وشكل آليات لتقصي الحقائق. ومع ذلك فإنه عجز عن التحرك بجدية ولو خطوة واحدة باتجاه الضغط على رعاة الإرهاب لمنع تصدير الإرهابيين والمرتزقة الأجانب إلى سورية والعراق؛ وضبط الحدود ومنع تسلل الإرهابيين، ووقف معالجة مصابيهم في المشافي الإسرائيلية والتركية بتمويل قطري؛ وحظر المحطات التلفزيونية المغرضة التي تبث من السعودية وقطر وتركيا ولندن وتحرض على الإرهاب الطائفي والمذهبي وبما ينتهك بالجملة قرارات المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

لقد أكد وفد بلدي مرارا دعمه الكامل لكل جهد جاد ومخلص يهدف إلى التصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب وأيديولوجياته السامة، ولإعلاء قيم السلام والحوار واحترام التنوع الديني والفكر والثقافي.

كنا وما زلنا نقول إن الإرهاب هو أخطر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وأنه عدو مشترك للإنسانية جمعاء. ويستدعي بالتالي نهوض الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمسؤولياتهما في تنسيق وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، لكن هذا النهوض يجب أن يكون بعيدا عن المعايير المزدوجة والانتقائية والاصطفائية. إذ لا يعقل أن يكون الإرهابي إرهابيا في فرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، وتونس، بينما يروق للبعض أن يسميه جهاديا، أو جماعات مسلحة من غير الدول، أو معارضة سورية مسلحة معتدلة في سوريا. ويُغدق عليه السلاح والمال وتأشيرات

الدخول والحماية الاستخباراتية، ويرسله إلى الحدود السورية، ويؤمن عبوره إلى الداخل السوري.

صنع البعض للإرهابي دولة لها علم رسمي ومواقع إعلامية، وربما عين بعض رعاة الإرهاب سفراء لهم في السر لدى هذه الدولة التي قرنها متعمدا بأسماء ”الخلافة والإسلام“، وجعل لها عاصمتين في كل من سوريا والعراق. دولة الإرهاب هذه لم تنشئ في إسرائيل، ولا في تركيا، ولا في السعودية، ولا في قطر، ولا في الأردن، بل أُنشئت سوريا والعراق. وأُفرد لها عاصمتان في كل من سوريا والعراق: الموصل والرقة. ومن ثم شكل هذا العبث تحالفا دوليا لمواجهة هذه الدول لكي يتم استكمال مشهد الفوضى الخلاقة، وها هو العالم بأسره يتابع مسرحية مكافحة ما يسمى بالتحالف الدولي لداعش. وهي مسرحية عبثية، نظرا لافتقادها للجدية والمصداقية، لا سيما أنه بدلا من استهداف عناصر داعش، فإن ما يسمى بالتحالف الدولي دمّر البنى التحتية العائدة للدولة السورية والشعب السوري بذريعة مكافحة الإرهاب. وتغاضى عن اتجار داعش بالنفط والآثار مع تركيا وتصدريهما عبر أراضيها إلى إسرائيل ودول أوروبية.

لقد سقط القناع عن وجوه الحكومات الراعية للإرهاب التكفيري في بلادي، وفي المنطقة وفي أفريقيا. وباءت جهود تلك الحكومات الدموية بالفشل. وانتهى مسلسل الكذب وذرف دموع التماسيح على معاناة الشعب السوري التي سببتها نفس الحكومات التي تدعي أنها تحارب الإرهاب. وقد كشف الكثير من وثائق ”ويكيليكس“ المسربة دور تلك الحكومات في استهداف سورية بعد غزو العراق وتدميره.

إن من صنع داعش وجبهة النصرة والقاعدة وجيش الفتح، وجيش الإسلام وأحرار الشام، وجند الأقصى، ولواء السلطان مراد، وحزب التحرير التركستاني، وبوكو حرام، وتنظيم الشباب، وجبهة الإنقاذ، والعشرات من التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة. إن من مدها بالسلاح والمال والتدريب والفتاوى، والحماية السياسية والإعلامية، وأطلق عليها تسميات مثل العنف السياسي، والجهاديين لتحصينها من تهمة الإرهاب هو سيد الإرهاب بلا منازع، وينبغي بالتالي أن يكون عدوا مشتركا للبشرية جمعاء.

إن التصدي للأفكار السامة التي تروج لها التنظيمات الإرهابية وداعموها وممولوها لا يقل أهمية عن التصدي لاستخدام الجماعات الإرهابية أسلحة كيميائية أو بيولوجية. وفي هذا السياق، من غير الممكن التغاضي عن الدور الهدام الذي تمارسه حكومات الدول الداعمة للإرهاب، إذ يقوم النظامان السعودي والقطري بالإساءة للعرب والمسلمين عبر نشر أفكار وهابية تفكيرية جاهلية متطرفة، وتعاليم مغلوطة، وتفسيرات مشوهة للدين الإسلامي. ويقومان أيضا مع النظام التركي بتقديم شتى أشكال الدعم للإرهاب التكفيري العابر للحدود، والعابر للقارات، والعابر للقوانين واستغلاله لخدمة أجندات هدامة على حساب السلم والأمن الدوليين ودماء وأرواح ضحايا الإرهاب في العديد من دولنا الأعضاء، ومن بينها بلادي.

إن التنوع الثقافي والحضاري والديني وخيارات سورية السياسية المستقلة هو ما يتم استهدافه بهذا العدوان الآثم الذي تتعرض له بلادي بأداة الإرهاب ومشغليه. إلا أن الإنجازات المشرفة التي يحققها الجيش السوري والقوات المسلحة وبدعم من الأصدقاء في معركة التصدي للإرهاب، ومنها تحرير مدينة تدمر التاريخية من عناصر تنظيم داعش الإرهابي وعودة الفن والموسيقى إلى مسرحها الأثري إنما تمثل انتصارا الحضارة والنور على الفكر الإرهابي التكفيري المتخلف.

في الختام، يشدد وفد بلادي على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وغيره من الأراضي العربية المحتلة، ووضع حد لممارسات سلطات الاحتلال

الداعمة للإرهاب والتي كما تعرفون أدت إلى طرد عناصر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضل الاشتباك (أُندوف) من منطقة خط الفصل في الجولان السوري المحتل واستبدالها بعناصر إرهابية من جبهة النصرة ولواء اليرموك.

في ذلك الصدد، يشدد وفد بلادي على أهمية عدم مكافأة الإرهابيين وداعميهم على أنشطتهم الإجرامية. إنه لمن المؤسف والمعيب أن تذعن أوروبا لإبرام اتفاق مع نظام أردوغان الداعم للإرهاب على نحو يتيح له ابتزازها والمتاجرة بأوضاع اللاجئين والمهجرين واستغلال معاناتهم الناجمة عن ممارساته وذلك لإعفاء مواطنيه من تأشيرات الدخول لدول الاتحاد الأوروبي وتحقيق مكاسب مادية رخيصة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكرم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة المصرية على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في أوانها تماما. في أحيان كثيرة جدا تتركز مناقشاتنا على الاستخدام الفعال لإنفاذ القوانين والقدرات العسكرية لمكافحة الإرهاب. ولكن كما توضح عن صواب المذكرة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) يجب علينا مكافحة الإرهاب بطريقة شاملة. إن مكافحة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، وخاصة العقائد الإيديولوجية المتلازمة مع الأعمال الإرهابية، عامل أساسي لهزيمة الإرهاب العالمي.

إن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة. لقد شهدناه طيلة قرون في أوروبا، وفي أماكن أخرى. غير أن الجديد تماما علينا السهولة الواضحة التي يقوم بها الإرهابيون بعملية التجنيد اليوم. إن التكنولوجيات الحديثة تمكن الإرهابيين من نشر أيديولوجياتهم الإجرامية في جميع أرجاء المعمورة في غضون ثوان. وربما أكثر السمات التي تبعث على الانزعاج لذلك التطور الجديد أن تلك الرسائل كثيرا ما تلقى صدى حتى لدى الذين لم يعتنقوا الآراء المتطرفة من قبل. وفي حالات كثيرة جدا، ما انفكت الرسائل عنصرا حفازا للهجمات الإرهابية. وفي ضوء تلك التطورات الخطيرة، يجب علينا مضاعفة جهودنا في مكافحة انتشار أيديولوجيات المنظمات الإرهابية.

إن الأمر الهام جدا للحد من آثار دعاية التطرف يتمثل في قيام مجتمع واثق من نفسه، يمكن فيه للمواطنين التمسك بالسلم والتسامح. ولا يمكن أن نأخذ تلك القيم بوصفها مسلمات وبديهيات؛ بل يجب إعادة تأكيدها والدفاع عنها كل يوم. إن استبعاد الأقليات، والافتقار إلى المشاركة الديمقراطية، وقمع بعض الآراء أو المعتقدات، وارتكاب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام كلها عوامل موثقة جيدا تجعل الناس حساسين لخطاب التطرف العنيف. لذلك من المستصوب جدا لجميع الحكومات، وأدرج في مناشدتي هذه جميع البلدان التي تكلمت أمام المجلس، وأوصيها بتعزيز الهياكل التي تروج للحوار الشامل المترسخ في القيمة المذكورة.

كما أبرز في المناقشة المواضيعية في الأسبوع الماضي، فإن بوسع القادة الدينيين والمبادرات الدينية القيام بدور هام في تعزيز التسامح ومكافحة التطرف. أما في بلدي، فإن المؤتمر الإسلامي في ألمانيا الذي أنشئ قبل عشر سنوات، ما برح يؤدي دورا أساسيا في ذلك الصدد.

ويجمع المؤتمر بين ممثلي الحكومة والمنظمات الإسلامية في محاولة لمناقشة المسائل الهامة، مثل تنظيم دورات عن الإسلام في المدارس والجامعات ومواصلة برنامج تعليم الأئمة المموّل من الدولة. ويهدف مؤتمر الإسلام في ألمانيا إلى تمكين المسلمين من المشاركة في المجتمع، مع السعي في نفس الوقت إلى تعزيز دمج الإسلام في العلاقة التعاونية القائمة في ألمانيا بين الطوائف الدينية والدولة.

وفي الوقت الراهن، تأتي مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في صدارة جدول أعمالنا في مجال مكافحة الإرهاب. وألمانيا شريك نشط في التحالف العالمي

لمكافحة التنظيم. ونحن واثقون بأن الحملة العسكرية ستكون ناجحة، حيث تتضاءل الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش يوما بعد يوم. ومع ذلك، فمن المهم ألا تصبح المناطق المحررة أرضا خصبة للإرهاب في المستقبل. ويجب أن نساعد في سرعة تحقيق الاستقرار واستعادة الثقة والأمان بين السكان في تلك المناطق. وعلينا أن نبرهن على أن هناك مستقبلا إيجابيا يتمثل في بناء مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد المذاهب. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت ألمانيا، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل لتحقيق الاستقرار، في مجموعة كاملة من المشاريع.

ويواصل بلدي المشاركة بنشاط في مكافحة التطرف العنيف في الأطر الدولية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وفريق روما/ليون التابع لمجموعة الدول السبع والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبصفتنا رئيس منظمة الأمن والتعاون لهذا العام، سنستضيف في وقت لاحق من هذا الشهر مؤتمرا للمنظمة في برلين، سيركز على منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف اللذين يؤديان إلى الإرهاب. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر سيوفر، في جملة أمور، إسهامات قيمة في جهودنا الرامية إلى صياغة خطة عمل وطنية بشأن منع التطرف العنيف، والتي سيتم نشرها قريبا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن ألمانيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا باتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب وكفالة المساءلة ومعالجة أسبابه الجذرية، بما في ذلك عن طريق فضح خطاب الإرهاب وأيديولوجياته الخاطئة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الإرهاب هو أحد أخطر التحديات في عصرنا. وبما أن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد وسعت نطاق انتشارها ونفوذها، فمن الواضح أن العديد من الأشخاص يجدون رسائلها وأساليبها جذابة. والتصدي لهذه الجاذبية ومنع انتشار الأيديولوجية العنيفة ضروري لهزيمة هذه الجماعات في الأمد الطويل، وهو يمثل أولوية بالنسبة لأستراليا. وتقر أستراليا بأن الطرق المؤدية إلى التطرف معقدة وأنه لا يوجد طريق واحد. ولدى كل فرد دوافع فريدة للتطرف العنيف. وهذا التحدي يعني أنه لا يوجد حل وحيد لمكافحة التطرف العنيف.

وتهدف الجهود التي تبذلها أستراليا لمكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته إلى تضييق نطاق الخطاب المتطرف والحد من جاذبيته. ونحن نقوم بذلك عن طريق تقييد الوصول إلى الدعاية المتطرفة على الإنترنت من خلال إزالة المحتوى والإعلانات الرقمية، وتقويض جاذبية الرسائل المتطرفة من خلال أنشطة الخطاب المضاد التي يقودها المجتمع المحلي، وتقوية الجمهور عبر زيادة قدرة الشباب على الصمود في العالم الرقمي بحيث تقل احتمالات قبولهم للدعاية على علاتها. ولا يمكن للحكومات أن تعمل بمفردها في مواجهة هذا التحدي، وتتعاون أستراليا مع المجتمع المدني والصناعة والصناعات الإبداعية للتنافس مع وتيرة ونطاق انتشار محتوى التطرف العنيف.

وأستراليا ملتزمة باتباع نهج إقليمي ودولي من أجل مواجهة التحديات المشتركة لمكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته. فعلى الصعيد الإقليمي، نحن نعمل من خلال برامج ترمي إلى تهميش جاذبية الفكر المتطرف ورسالته، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على التصدي لرسائل المتطرفين عن طريق تعزيز قيم من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح. وتمشيا مع استراتيجية أستراليا الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، نؤيد بقوة دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة أيديولوجية التطرف العنيف.

وفي عام ٢٠١٥، استضافت أستراليا مؤتمر قمة إقليمية بشأن مواجهة التطرف العنيف. ونحن نواصل تنفيذ نتائج تلك القمة، التي تشمل ربط المجتمع المدني، وتحسين الشراكات الإقليمية بين الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وبناء القدرات التقنية للمنظمات الشعبية وتطوير موارد لرسائل مضادة مصممة لتتلاءم مع منطقة جنوب شرق آسيا. وتؤيد أستراليا، بالتعاون الوثيق مع الشركاء والحلفاء في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الاستراتيجيات المكرسة لتعطيل وإضعاف وتدمير الرسائل المُسممة للتنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية، وللتصدي لأيديولوجية هذه الجماعات. ونحن نرى نتائج.

وبما أن خطر الإرهاب والتطرف العنيف قد تطور، كذلك يجب أن تتطور الاستجابة. إن الطابع العالمي للخطاب الإرهابي والحاجة إلى مكافحته عالمياً، يؤكدان على الدور الحاسم للأمم المتحدة. وتؤيد أستراليا بقوة خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) باعتبارها نهجا عمليا لمنع التطرف العنيف. وثمة حاجة ملحة إلى أن يقف المجتمع الدولي صفا واحدا من أجل مكافحة خطر الإرهاب. ويتيح استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه الفرصة للدول الأعضاء من أجل إعادة تأكيد التزامنا بالاستراتيجية ومواصلة دعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وأيديولوجياته. وأستراليا ملتزمة بالقيام بدورها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئ مصر على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على تزويدنا بالمذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2016/416، المرفق) لنسترشد بها في مناقشاتنا.

إن الهجمات العشوائية من جانب الجماعات الإرهابية التي تزداد طموحا – مثل التفجيرات الثلاثة ضد مدنيين أبرياء في العراق اليوم، بمن فيهم نساء وأطفال – تتواصل بوتيرة مثيرة للقلق في جميع أنحاء العالم. وهذا يؤدي إلى معاناة إنسانية لا توصف، وتثير أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل في بعض مناطق العالم. إن مهارة الجماعات الإرهابية في استخدام تكنولوجيات الاتصالات الحديثة للتجنيد والتحريض على العنف ونشر أيديولوجياتها المشوهة القائمة على الكراهية والتعصب تشكل تهديدا خطيرا وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى للسلم والأمن الدوليين. ومن خلال القوة وبث الخوف، فإن هذه الجماعات تزرع بذور عدم الاستقرار، وتواصل حرمان السكان الخاضعين لسيطرتها من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن خطر الإرهاب عالمي، ويتجاوز الحدود، ولقد وصلنا إلى مرحلة حيث لا يمكن لأي بلد أن يعلن نفسه خاليا من تلك الآفة. وبالمثل، لا يوجد بلد يمكنه معالجتها بمفرده. ولهذا السبب، من المهم أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة للتصدي لها. إن الأمم المتحدة، بما هو متاح لديها من مجموعة واسعة من الخبرات والأدوات، هي الأقدر على قيادة تنسيق الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد. وما فتئت جنوب أفريقيا تدعم الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز النظام المتعدد الأطراف من أجل اتخاذ تدابير فعالة في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينبغي مساندة وتشجيع المبادرات الرامية إلى دعم تحسين التنسيق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية.

ونحن نشيد بالعمل الذي تقوم به الجمعية العامة ومجلس الأمن في توجيه استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي. والجمعية العامة، بفضل عضويتها العالمية، يمكنها أن تقدم مساهمة قيمة،

لا سيما فيما يتعلق بالاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وإلى جانب خطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) فإن الاستعراض يتيح فرصة ثمينة لجميع الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز حتى الآن لتقديم توصيات من أجل زيادة فعالية التعاون في مكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء آليات جديدة.

ويرى وفد بلدي أن إنشاء أي آلية جديدة ينبغي أن يقاس بمدى مساهمتها في تيسير ومساعدة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بدلا من تكرار العمل الذي يجري الاضطلاع به بالفعل في هياكل أخرى. وتواصل جنوب أفريقيا دعم اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه للتعامل مع الإرهاب بكل تعقيداته.

لا يمكن دحر الإرهاب عسكريا، ولايمكن مواجهته فقط من خلال استخدام القوة أو التدابير القسرية. ومن أجل مواجهة خطاب، وإيديولوجيات الإرهاب في الأجلين المتوسط والطويل، يتعين على التعاون الدولي أيضا معالجة العوامل التي تؤدي إلى هذه الآفة. ثمة حاجة ماسة إلى فهم ومعالجة الظروف والسياقات التي تجعل الإرهاب خيارا جذابا للساخطين.

ويظل الانخراط، بما في ذلك من خلال التعليم والقضاء على أوجه عدم المساواة، والعمل مع فئات المجتمع المحرومة، ولا سيما الشباب، ووضع استراتيجيات ملائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على السواء، أمرا بالغة الأهمية. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يخص مواجهة هذا التهديد؛ والأمر متروك لكل بلد ومنطقة دون إقليمية من أجل وضع شروط محددة، واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ومع احترام القانون الدولي.

ولا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة، ولذلك، فإننا نحيي وندعم المبادرات والجهود التي تعزز الحوار والتسامح والتنوع والتفاهم بين الشعوب والثقافات والأديان. ولا يمكن تبرير إجراءات التعبئة الموجهة ضد الأفراد أو المجتمعات المحلية أو الدول لمجرد دينها أو لغتها أو جنسها. وينبغي للمجتمع الدولي السعي إلى إيجاد حلول سياسية لحل الصراعات الطويلة الأمد. وفي هذا السياق، لا ينبغي ربط الإرهاب بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي بمواصلة العمل في إطار الأمم المتحدة والهياكل المتعددة الأطراف الأخرى على إيجاد سبل للتصدي بفعالية وكفاءة للتهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية النرويج.

السيد بريندي (النرويج) (تكلن بالإنكليزية): ما من بلد في مأمن من التطرف العنيف. حيث تلقينا من بغداد وباماكو إلى باريس وبروكسل وإسطنبول، تذكيرا مأساويا بهذا الخطر العالمي. إن الأخطار التي تهدد أمننا أكثر تعقيدا مما كانت عليه قبل عقود، ويعد التطرف العنيف أخطرها. ويجب على الحكومات والمواطنين على حد سواء التغلب عليه على جميع مستويات. وأينما وحيثما لزم الأمر، كما هو الحال في سورية والعراق، يجب علينا أيضا أن نكون على استعداد لاستخدام الوسائل العسكرية.

وفي الوقت نفسه، يجب وقف تدفق الأموال والمقاتلين الأجانب، وتحسين سياساتنا الإنمائية، وتعزيز الدول الهشة، وإتاحة فرص التعليم والوظائف والفرص للشباب. ولن يساعدنا على كسب المعارك اليومية في العراق، خسارتنا المعركة من أجل المستقبل. ولا يمكن إضعاف وتدمير تنظيم داعش، وأشباهه من التنظيمات الأخرى، إلا بتفكيك أيديولوجيتهم. ويجب علينا تحسين جهودنا لمكافحة الخطاب، واضعين في اعتبارنا أن الرسائل لا تكون فعالة إلا عندما تكون مصحوبة بمضمون وتقدم حقيقي. وينبغي أن يكون الشباب

قادرين على العثور على عمل والاستفادة من الفرص، وينبغي النظر في التأثير على حياتهم الخاصة، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وأماكن أخرى.

وبينما نقوم بتحسين أساليبنا، تجد الجماعات المتطرفة سبلا جديدة لنشر دعايتها، وتمويل أنشطتها، وتجنيد الأشخاص وتنفيذ الهجمات. وينبغي تحسين تبادل الاستخبارات والمعلومات بين بلداننا. إن الإرهابيين يقاتلون القيم الأساسية للسلام والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وإذا أردنا إلحاق الهزيمة بالإرهاب، علينا أن ندافع عن القيم التي أدت إلى تأسيس مجلس الأمن قبل ٧٠ عاما.

إن تنظيم داعش يخسر أراض في سورية والعراق، ويبدو بأن عمليات تجنيده تتباطأ، ويجب أن نزيد تركيزنا على التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب بعد عودتهم إلى أوطانهم. كما يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع ظهور تنظيم داعش جديد.

ويجب على المجتمع الدولي التكيف مع المشهد الأمني المتغير. وتعد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي تستند إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مناسبة من حيث التوقيت، وتوجد حاجة ماسة إليها. إنها تركز على الأنشطة الوطنية والإقليمية وتلك التي تقوم بها الأمم المتحدة، التي يمكن أن تشكل عوامل تغيير. وتهدف الخطة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وتتوخى في الوقت نفسه، ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتتناول الخطة الكيفية التي يمكننا من خلالها التصدي بفعالية لرسائل التطرف العنيف من خلال الدعوة إلى حرية التعبير والقيم التسامح والتعددية والتفاهم. وهذه كلها عناصر ضرورية من أجل بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

تقع على كاهل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن منع التطرف، ولكن لا يمكنها النجاح، إلا إذا عملت بشكل وثيق مع المجتمع المدني، بمن في ذلك الشباب والنساء. ولهذا السبب شرعت النرويج في إطلاق شبكتين من شبكات المجتمع المدني. أولا، هناك ”يوثكان“، وهي شبكة من الشباب الذين يعملون معا من أجل مكافحة التطرف العنيف، ولا سيما من خلال تطوير الخطاب البديل. ثانيا، أنشأنا تحالفا للمنظمات النسائية. وقد عانت الكثير من النساء في التحالف مباشرة من التطرف، في أماكن مثل سورية والعراق. ولا يمكن أن يكون هناك صوت أكثر كفاءة ومصداقية في المجاهرة بمناهضة الإرهاب أكثر من ضحاياه وشهوده. وستواصل النرويج العمل مع هذه الشبكات ومساعدتها على التوسع.

وعلينا جميعا دور ينبغي أن نضطلع به في مجال مكافحة التطرف العنيف. ويجب تعزيز جهودنا، وصقل أساليب عملنا. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية تكون مركز الحوكمة العالمية. إننا بحاجة إلى أمم متحدة تفي بالغرض، ولديها موارد كافية للقيام بدورها الهام. ويسر النرويج ترحيب الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام، بمبادرة الأمين العام الرامية إلى وضع وتقديم خطة عمله إلى الدول الأعضاء. ويمكننا التصدي للإرهابيين بالجنود وأفراد الشرطة وسنقوم فعلا بذلك. لكن لا يمكننا الانتصار في الأجل الطويل، إلا إذا فهمنا الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، والتزمنا بتحويل هذا التفاهم إلى عمل.

ولا يمكن أن نتوانى في سعينا إلى الإجابات والحلول. إن التطرف العنيف يشكل تهديدا لنا جميعا، ولذلك، يجب مكافحته على الصعيد العالمي، في الأوطان ومعا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الوفد المصري على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام وذي الصلة. لقد كانت المذكرة المفاهيمية (S/2016/416، المرفق) مفيدة، وأثارت عدة مسائل هامة. وفي البداية، أود أن

أشدد على أنه وفق تجربة كندا ونهجها، لا يمكن ربط التطرف العنيف بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

وسيركز بياني اليوم على ثلاثة مواضيع محددة في التصدي للإرهاب وهي: دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والخطاب الإيجابي القائم على العمل، والتنسيق المتعدد الأطراف.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الخطاب المتشدد، شراكات حقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويجب أن تتضمن اتباع نُهج مبتكرة تستفيد من مجموعة متزايدة من المعارف المتعلقة بمناهضة الخطاب الإرهابي. ورأينا أن بعض الجماعات الإرهابية فعالة في استخدام شبكة الإنترنت لتعزيز أهدافها. ويخاطب المحتوى الذي تنتجه، الجيل الذي ترعرع مع يوتوب، وساهم في التطرف الهادف إلى العنف.

لكن، يجب ألا تضفي جهودنا الرامية لمكافحة الخطاب الإرهابي عبر شبكة الإنترنت، الشرعية على القيود التي تعيق الاستخدام السلمي لشبكة الإنترنت.

ويجب على الحكومات إقامة شراكات مع الشركات القائمة على الإنترنت والجماعات الإلكترونية. ويجب عليها كذلك أن تساعد في إيجاد فضاءات مفتوحة آمنة للنقاش، تجتذب الجماهير الإقليمية مع مراعاة الحقائق والحساسيات الثقافية.

وعلاوة على ذلك، فإن عملية تغذية نزعة التطرف المؤدية إلى العنف عملية معقدة وفردية إلى حد كبير. وفي الواقع، يمكن أن تكون الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الرسائل المتطرفة عديمة الفعالية بل قد تأتي بنتائج عكسية، ويعزى ذلك جزئيا إلى ثغرات متصورة أو حقيقية في المصداقية لدى الجماهير المستهدفة. ولذلك، فإن الشراكات مع الأطراف المحلية التي تتمتع بالمصداقية يجب أن تكون أيضا جزءا من استراتيجيتنا.

ثانيا، ندرك أهمية وجود خطاب بديل إيجابي قائم بذاته. وللحكومات دور هام تؤديه في هذا المسعى. وعلى الرغم من بعض الزلات، ظلت الحكومة الكندية تعمل بنشاط للتمكين من بناء مجتمع سلمي وتعددي طوال تاريخ كندا. وفي اعتقادنا أن التنوع والإدماج أمران حاسمان لبناء مجتمعات متينة ومزدهرة قادرة على مواجهة التطرف ليس كقيم طموحة فحسب، ولكن كسبيل مجرب نحو السلام والازدهار. وما حدث مؤخرا من إعادة توطين ٢٥ ٠٠٠ لاجئ سوري في كندا، مع توقع وصول المزيد، هو جزء من هذه القصة.

إننا لم نبلغ حد الكمال، ولكننا نعتقد أن كندا لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به في المجتمع الدولي فيما يتعلق بتجربتنا في بناء مجتمع سلمي وقادر على الصمود، لا سيما في وقت تلح فيه الحاجة إلى منع التطرف العنيف. وعلى خلفية هذا الاستعراض الإجمالي، ينبغي للحكومات أن تشجع الحوار الاجتماعي والسياسي الذي يقوض الخطاب الذي ينسجه الإرهابيون وأن تقود البحوث وتبادل المعارف وأن تقوم بإشراك الشباب وتمكين المهمشين. وتعمل كندا لأجل إنشاء مكتب مخصص للتوعية المجتمعية ومكافحة التطرف، لمساعدتنا على تركيز جهودنا. وسيعمل المكتب للنهوض بالبحوث وتنسيق المبادرات المحلية والوطنية والدولية والعمل مع المجتمع المدني ودعم المشاركة المجتمعية.

(تكلم بالفرنسية)

أما في الأجل القصير، فإن الجهود المتعددة الأطراف المتعلقة بالاتصالات والرسائل المضادة جديدة نسبيا وينبغي عمل المزيد من أجل تطويرها. وكندا على استعداد لتشاطر تجربتها وخبرتها مع المجتمع الدولي. وتشارك كندا بنشاط في جهود الاتصالات والرسائل المضادة التي يضطلع بها التحالف

العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتؤيد كندا بقوة خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي تشدد على الحاجة إلى معالجة الظروف الأساسية للحيلولة دون ظهور التطرف العنيف. كما نؤيد الجهود التي تضطلع بها طائفة من المحافل والمنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي وتحالف الأمم المتحدة للحضارات والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، باسم الوفد الكيني، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو وأشيد بكم على الطريقة التي تديرون بها شؤونه. كما أشكركم على استضافتكم هذه المناقشة الهامة في وقت تستعد فيه الأمم المتحدة لاستعراض استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل مواءمتها مع الحقائق والتطورات الراهنة. ونرحب أيضا بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)

وأود أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة لأشقائنا في العراق، الذين تعرضوا اليوم مرة أخرى لاعتداء إرهابي فظيع. لقد طالت معاناة العراق أكثر مما ينبغي جراء حوادث الإرهاب في البلد.

لقد حدث ما كان مستحيلا تصوره قبل جيل. فالأطراف الرئيسية لجميع النزاعات الدولية تقريبا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن هي من الجماعات المتطرفة العنيفة. وشهدنا ظهور جماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وتنظيم القاعدة والعديد من التنظيمات المرتبطة بها وجهات أخرى من غير الدول في بؤر النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم. وتستغل تلك الجماعات النزاعات، وما يصاحبها من انهيار الدول والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية، ولا سيما في الشرق الأوسط، لتبقى وتزدهر.

إن الحركات المتطرفة العنيفة تتستر بعباءة الدين لتحقيق غايات سياسية. ففي كينيا، تستخدم حركة الشباب، وقاعدتها الصومال وهي من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، أيديولوجية السلفية الجهادية من خلال تفسير انتقائي للنصوص الدينية والتاريخية الإسلامية لتبرير أفعالها الشنيعة. إنهم يستخدمون الادعاءات بتعرض المسلمين للإيذاء على الصعيدين العالمي والمحلي لحشد المجندين المتطرفين المستعدين لشن هجمات انتحارية وهجمات تسفر عن إصابات جماعية ضد المدنيين والبنى التحتية في بلدنا والبلدان المجاورة. وتطمح الجماعة إلى إنشاء خلافة في شرق أفريقيا لتحل محل الدول العلمانية الحالية والتقاليد الدينية الأخرى.

ونحن نعتقد أن خطاب المجتمع الدولي المضاد في التصدي لتحدي التطرف العنيف ضعيف على نحو واضح. فهو لم يفلح في معالجة مشاعر الإحباط واليأس، لا سيما بين الشباب، بما فيه الكفاية. وقد استمعنا لتونا في هذا الصباح في قاعة مجاورة إلى التونسية عائشة منصور التي تحدثنا، في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بطرح سؤال عن السبب الذي يدعو العديد من الشباب اليوم في بلد مثل تونس، مهد الربيع العربي، إلى الالتحاق بتنظيم داعش.

ويبدو أن الإخفاق في معالجة مشاعر الإحباط واليأس، الناتجة أساسا عن المظالم الاقتصادية والنزاعات المزمنة وانتهاكات حقوق الإنسان والتفاوت الاجتماعي، قد ترك العديد من الشباب في جميع أنحاء العالم فريسة للأيديولوجيات المتطرفة. إن المهاجرين واللاجئين أيضا أهداف لأيديولوجية التطرف العنيف بسبب قلة منعتهم. ويستخدم المتطرفون العنيفون مخيمات اللاجئين كأراض للتجنيد وقواعد لشن عمليات انطلاقا منها. تلك هي تجربتنا في كينيا، والتي دفعت

حكومتنا، بعد ٢٥ عاما من استضافة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ، إلى أن تقرر أخيرا إغلاق هذه المخيمات. وبالمثل، فإن استخدام الفضاء الإلكتروني، ولا سيما وسائط التواصل الاجتماعي على الإنترنت، يطرح تحديات جديدة في الحرب ضد الإرهاب والتطرف.

وتسعى استراتيجية كينيا لمكافحة خطاب وأيديولوجيات التطرف العنيف إلى تيسير الرفض الشامل والكلي للأيديولوجيات المتطرفة المعادية للأمة الكينية وأسلوب حياتها كدولة علمانية. وهي تسعى إلى الترويج للخطاب الذي يقلل لأدنى حد من التعاطف مع الإرهاب كوسيلة لتغيير المجتمع أو السياسة. وأود أن أشاطركم بعض الدروس المستفادة من تجاربنا التي نعتقد أنها في غاية الأهمية لنجاح أي استراتيجية، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية، في التصدي للأيديولوجيات المتطرفة والإرهاب الذي تقود إليه هذه الأيديولوجيات.

أولا، هناك حاجة إلى منع نشوب النزاعات والتعجيل بحل القائم منها. فلن ينجح أي خطاب في مواجهة أي أيديولوجية إذا كانت المجتمعات مستمرة في انخراطها في أعمال عدائية مفتوحة. إن أولوية العمل السياسي – الذي نأخذه بجدية بالغة – في حل النزاعات عنصر أساسي في الوصول إلى حلول مستدامة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحسين التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال الإسراع بتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وهناك حاجة إلى التواصل مع جميع قطاعات المجتمع وإشراكها – بما في ذلك من خلال الخفارة المجتمعية والزعماء الدينيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني – لأنه لا يمكننا أن نأمل في تحقيق النجاح إلا من خلال تلك الشراكات.

ثالثا، فإن الاستثمارات في مكافحة التطرف وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج هي الأساس للانتصار في حرب الأفكار مع الجماعات المتطرفة العنيفة.

رابعا، ينبغي للحكومات أن تضع سياسات شاملة للتصدي لمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحركة لخطاب التطرف العنيف.

خامسا، إن الموارد الكافية وبناء القدرات من الأمور الحاسمة الأهمية على جميع المستويات، وكذلك الاستثمارات في البرامج التعليمية ونظم الإنذار المبكر لضمان تنفيذ تدخلات تصحيحية في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أهمية منع نشوب النزاعات وفصل الدين عن السياسة وحسن تنسيق المعلومات وتبادلها ودور العفو في تعزيز الخطاب المضاد لأيديولوجيات التطرف العنيف. ويتطلع الوفد الكيني إلى مواصلة المناقشة خلال الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإلى استقبال أعضاء مجلس الأمن في نيروبي في وقت لاحق من هذا الأسبوع، حيث نأمل أن نواصل المحادثات.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيس مجموعة المنظمة. وأود في البداية أن أعرب لوفد جمهورية مصر العربية، الدولة العضو الزميلة في منظمة التعاون الإسلامي، عن تهانينا بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعن امتناننا لها على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام والحسن التوقيت المتعلقة بالتصدي لخطاب الإرهاب وأيديولوجياته.

إن تصاعد وانتشار التطرف العنيف في أنحاء العالم بشكل عام وإرهاب داعش بشكل خاص، فضلا عن قدرته المتزايدة

للوصول إلى الجماهير من خلال وسائط الإعلام، يجعلان من الضروري التصدي لخطاب الإرهاب وأيديولوجياته بشكل فعال. ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف من أشد الأخطار التي تهدد كل مجتمع، فضلاً عن السلم والأمن الدوليين ككل. وبصرف النظر عن الهوية العرقية – الدينية أو الموقع الجغرافي أو الظروف الاجتماعية – الاقتصادية أو الموقف السياسي على الساحة العالمية، فإن كل دولة عرضة تقريبا للتهديد المتزايد للإرهاب. وبالتالي، لم يحدث من قبل في التاريخ أن دعت الحاجة إلى استجابة شاملة ومتضافرة في التصدي للإرهاب كما هي اليوم.

وتعتقد المنظمة أن الخطوة الأولى في هذا المسعى ينبغي أن تكون حرمان الجماعات الإرهابية من الشرعية في أعين قاعدة الدعم الأولية لها، وذلك من خلال دحض الحجج ذاتها التي تستخدمها لتبرير أعمالها الإجرامية. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب والضروري أن نصحح في المقام الأول تسمية خاطئة كثيرا ما تتكرر، بل إنها وردت بشكل خاطئ في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة (S/2016/416، المرفق) فلا يوجد شئ اسمه ”الجماعات الإرهابية القائمة على أساس ديني“ لأنه لا يوجد دين يقر الإرهاب أو يدفع إلى الإرهاب. لكن توجد جماعات إرهابية تستغل الأديان.

وكما يتجلى في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ترى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو عرق أو جنسية. ومن ثم، فلا ينبغي الإشارة إلى تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وداعش وجبهة النصرة وحركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية بأنها تقوم على أساس ديني. إن منظمة التعاون الإسلامي، من جانبها والتزاما منها بمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف، تعمل في سبيل نزع الشرعية عن الأيديولوجيات الإرهابية من خلال إعداد خطاب مضاد لهذه الأيديولوجيات والدعاية المتطرفة وعن طريق إعلاء الأصوات الدينية الحقة وذات المصداقية التي تساند التسامح وتنبذ العنف.

وفيما يتعلق بالتصدي لجاذبية داعش تحديدا، اتخذ مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثانية والأربعين المعقودة في الكويت قرارا معنونا ”جرائم داعش“ ودعا إلى التنفيذ الفعال لقراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) لمنع تلك الجماعة الإرهابية من تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي هذا الصدد، ترى المنظمة أن بناء قدرات وإمكانيات الدول أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن القرار يدعو أيضا إلى فرض تدابير صارمة على مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها داعش بغية نشر أيديولوجيته البشعة وتجنيد المتعاطفين.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بالجزع الشديد إزاء تزايد استغلال الجماعات الإرهابية، بما في ذلك داعش، لمنابر الإنترنت لبث رسائلها التي تحض على الكراهية ولنشر تفسيراتها المشوهة للقرآن الكريم. وهذه الرسائل تهدف إلى استغلال الإحباط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمسلمين. ولذلك، من المهم للغاية أن تقوم الدول، في إطار القانون الدولي ومع احترام حرية التعبير، بتحديد وإغلاق هذه المنابر الإعلامية والتواصل أيضا مع المجتمعات المحلية للتصدي لخطاب الإرهابيين ودعايتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل المنظمة لإنشاء مركز للرسائل في مقر المنظمة في جدة كجزء من جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ما فتئت منظمة التعاون الإسلامي في طليعة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. والتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين في مجال مكافحة الإرهاب هو من بين الأهداف الرئيسية لميثاق المنظمة. وكانت المنظمة، باعتماد مدونتها لقواعد السلوك واتفاقيتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب

الدولي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩ على التوالي، من بين أوائل الجهات في صياغة موقف واضح وقائم على المبادئ ضد الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥، الذي اعتُمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود في اسطنبول الشهر الماضي، هو معلم هام آخر. ويقر برنامج العمل بالحاجة إلى تحسين استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التصدي لاستغلال الفضاء الإلكتروني لأغراض إرهابية، بما في ذلك تغذية نزعة التطرف والتجنيد. وإضافة إلى ذلك، فإن مؤتمر قمة المنظمة أكد من جديد دعمه لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأهمية معالجة أسباب التطرف العنيف بطريقة شاملة.

ويزدهر التطرف عند انتهاك حقوق الإنسان. ولذلك، فمن المهم بشكل حاسم تجنب الأضرار التبعية والكارثة الإنسانية في عمليات مكافحة الإرهاب لأنها تؤجج التطرف ونزعة التطرف. ومنظمة التعاون الإسلامي تشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد اتجاه التعصب والتمييز ضد المسلمين، وما يترتب على ذلك من ازدياد كراهية الإسلام، وهو ما يشكل إهانة للحقوق الإنسانية للمسلمين ولكرامتهم. وترى المنظمة أن التطرف ينمو في سياق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن الضروري التصدي بنفس القدر من القوة للسياقات التي توفر الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، مثل المظالم التاريخية والاحتلال والحرمان والإقصاء والتمييز والتهميش.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة المصرية على رؤيتها في توجيه الانتباه إلى الحاجة إلى التصدي للخطاب ومكافحة الأيديولوجيات التي تفضي إلى الإرهاب. ومكافحة تلك النظم والأفكار العقائدية الراسخة مهمة في غاية الصعوبة، لأنها قد تأصلت في العديد من المجتمعات.

وكنهج طويل الأجل، ينبغي النظر في اتخاذ عدة تدابير، مثل كشف الأفكار الزائفة وتحسين الدبلوماسية العامة وإقامة شراكات مع الأشخاص الذين تم القضاء على نزعة التطرف لديهم. وينبغي تقديم رسائل جديدة ومنقحة وملهمة إلى الأجيال الشابة، تدعو إلى التعاون مع البرلمانيين والزعماء الدينيين والمعلمين والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وينبغي القيام بالكثير من العمل في الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية والسجون.

و نشجع التنسيق الوثيق بين الوزارات داخل حكومة كل دولة من الدول الأعضاء، فضلا عن التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

وتأتي كازاخستان في طليعة من يسعى إلى ردم هوة الصدام المتزايد بين الحضارات والأديان والثقافات. وبفضل جهودنا وجهود شركائنا، أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الثقافات، وأعلنت الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣ عقدا للتقارب بين الثقافات، بالتعاون مع اليونيسكو. والإعلان الصادر عن رئيسي كازاخستان وتركيا بشأن التقارب الإسلامي في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الأخيرة في اسطنبول، مثال آخر على ذلك.

وسوف يلزم إشراك قادة العالم في حملة لتحديد سبل تعزيز السلام والتخلص من الانقسامات. وتشكل هذه الأفكار والقيم والمبادئ جوهر البيان المعنون ”العالم في القرن الحادي والعشرين“، الذي أعده رئيس بلدي، نور سلطان نزاربابيف، وهو يمثل نموذجا أمنيا جديدا حول الحرب والسلام. ويقترح فيه إنشاء تحالف عالمي من الدول، تحت رعاية الأمم المتحدة،

من أجل السلام والاستقرار والطمأنينة والأمن لإنهاء النزاعات الحالية، التي تشكل بيئات خصبة للتطرف. كما اقترح رئيس بلدي، في أيلول/سبتمبر الماضي، إنشاء شبكة لمكافحة للإرهاب بآلية موحدة، تقودها الأمم المتحدة وتضم مختلف الكيانات، من أجل وضع حد لجميع أشكال الإرهاب وتقديم الجناة ومؤيديهم إلى العدالة.

ووفقا لما ذكره رئيسنا، ينبغي جعل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ملزمة قانونا. ونعتقد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تدعم بشكل كامل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وقد صدقت كازاخستان على جميع الصكوك العالمية المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف. وفي الوقت الراهن، فإننا نشارك في خطة العمل المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية في آسيا الوسطى، وقد استضفنا اجتماعين بشأن الخطة الإقليمية في ألماتي، فضلا عن حلقتي عمل تدريبيتين في إطار اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وبغية تعزيز الحوار، يعقد بلدي كل ثلاث سنوات مؤتمرا لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، يجمع بين الزعماء الدينيين والسياسيين من أجل تعزيز السلام. وعلى الصعيد الوطني، نعقد تفاعلات ديمقراطية وشاملة بين المواطنين والمجموعات الشبابية في كل مكان من خلال جمعية شعب كازاخستان. وفي ٦ أيار/مايو، عقد معالي السيد موغتر ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، بناء على مبادرة من الأردن وكازاخستان، حوارا رفيع المستوى بشأن الأديان من أجل السلام، تضمن توصيات هامة جدا بشأن سبل المضي قدماً. وقمنا قبل كل شيء، بصياغة استراتيجية كازاخستان لعام ٢٠٥٠، المتمحورة بشكل كبير حول الناس، والتي تم بموجبها تلبية احتياجات جميع قطاعات مجتمعنا على أساس العدالة والمساواة، وبالتالي إرساء أسس السلام الاجتماعي والتضامن المستدامين.

وينبغي ألا ننسى أن التنمية والسلاما وجهان لعملة واحدة، وقد اقترح رئيس كازاخستان أن يعتمد المجتمع الدولي خطة لاستراتيجية عالمية لعام ٢٠٤٥ خلال السنة حيث تصادف الذكرى السنوية المئوية للأمم المتحدة، بهدف تكريس المساواة بين الدول، وبالتالي إنهاء جميع النزاعات. إن الخطاب والأيديولوجيات لا يعرفا حدودا، ولذلك ستعمل كازاخستان بثبات على الأنشطة المتعددة الأطراف من أجل نشر ثقافة السلام والتسامح.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (السعودية): السيد الرئيس، بداية أود أن أهنئكم على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن فخورون بالرئاسة المصرية لمجلس الأمن، ونثق أن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة سيكون له أكبر الأثر في إنجاح أعمال هذا المجلس، كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول تهديد الأعمال الإرهابية للأمن والسلم الدوليين، وأشكر نائب الأمين العام على إحاطته القيمة في بداية الجلسة، وكذلك مقدمي الإحاطات الهامة، وأعبر عن ترحيب وفد بلادي باعتماد المجلس للبيان الرئاسي حول مكافحة الإرهاب، والتزامنا الوثيق بكل ما ورد فيه، وأن نجدد دعم المملكة العربية السعودية لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب باعتباره المظلة الشاملة لأعمال مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

إن مكافحة الخطاب المتشدد والأيديولوجيا التي تغذي الإرهاب، لهو من أكثر التحديات الدولية المعاصرة إلحاحا وأهمية، وهو في مقدمة الأولويات التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية حيث بادرت بالتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب، فكرا وتنظيما وأنشطة وعلى كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق، اتبعت المملكة العربية السعودية استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف، فلم تكتف بالاعتماد على التدابير الأمنية وسن التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والعمل على تجفيف منابعه المادية، بل عملت على تشخيص الواقع الفكري وتقصي الأسباب الجذرية التي أدت إلى انتشار التطرف العنيف وفكره والأسس التي يعتمد عليها، وقامت بتطوير استراتيجية الأمن الفكري التي اعتمدت على ثلاثة عناصر، الوقاية، والتأهيل، والرعاية. وأنشأت المملكة مركز ”محمد بن نايف للمناصحة والرعاية“ الذي يعني بإعادة استيعاب من أدينوا بجرائم تتصل بالإرهاب وتأهيلهم، وإصلاح الفئات المعرضة لخطر الأفكار المنحرفة.

لقد حرصت المملكة العربية السودية على نقل تجربتها الرائدة في مجال الأمن الفكري، المرتكزة على تعاليم الإسلام ومبادئه التي تعزز قيم التسامح والتعايش السلمي، إلى بقية الدول عبر العديد من المبادرات والأنشطة الإقليمية والدولية، فبادرت المملكة باقتراح إنشاء المكتب العربي لمكافحة الإرهاب والتطرف، الذي تم اعتماده في الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، المنعقدة في المغرب في الثالث عشر من شهر مارس لعام ٢٠١٤ .

كما ساهمت المملكة العربية السعودية بالمشاركة مع مملكة أسبانيا وجمهورية النمسا في افتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين اتباع الأديان والثقافات، في فيينا في عام ٢٠١٤، وذلك بهدف مواجهة الفكر المتطرف وتعزيز ثقافة احترام الآخر وبناء السلام.

لقد كانت المملكة العربية السعودية سباقة في حض المجتمع الدولي، على التصدي للإرهاب بجميع أشكاله، ودعوة هذا المجتمع إلى تبني خطة شاملة في إطار القانون الدولي، تكفل القضاء على الإرهاب، وتحفظ للدول سيادتها وأمنها واستقرارها. ومن هذا المنطلق، سعت إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وشاركت في تحديد أولويات المركز الاستراتيجية، لتشمل مكافحة الخطاب المتطرف العنيف، وتطوير الاستراتيجيات المناسبة لذلك، بما في ذلك في مجال الإنترنت، وتقديم الدعم لمساعدة الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات. كما أعلنت المملكة مؤخرا عن إنشاء مركز متخصص لمكافحة الإرهاب النووي، ومقره فيينا.

إننا نواجه موجة تطرف فكرية نرى آثارها المأساوية في أماكن عدة من العالم، إن معتنقي الفكر الإقصائي المتطرف الذي ينادي بكراهية الآخر ونزع الإنسانية عنه ويبرر استخدام العنف ضده، جميع هؤلاء أخوة في ملة التطرف، مسيحيين كانوا أم مسلمين، يهودا كانوا أم بوذيين، هندوسا كانوا أم لا ملة لهم ولا دين.

إن مروجي الخطاب العنيف لا يقلون خطورة ...

إن مروجي الخطاب العنيف لا يقلون خطورة عن مرتكبي الأعمال الإرهابية وإن عدم التصدي لهم يهدد بإدخالنا في المزيد من دوائر العنف والقتل والإرهاب. لقد دأب البعض على تبني خطاب متطرف مبني على تشويه صورة الإسلام وربط العنف به، وإننا نراقب بقلق شديد تزايد حدة هذا الخطاب وارتكاب أعمال إقصائية تصل إلى حد العنف والإرهاب ضد الفئات المسلمة في العالم وتحميلها مسؤولية مايفعله بعض المتطرفين بشكل جزافي، بما في ذلك الدعوة إلى عدم دخول المسلمين إلى بلد أو آخر أو تكثيف الحملات التفتيشية على المسلمين، أو غير ذلك من الإجراءات الإقصائية التي لا تؤدي إلى شيء سوى مضاعفة خطر الإرهاب وتيسير انتشاره.

تظل فلسطين هي القضية الرئيسية لأمتنا الإسلامية والعربية، حيث تستمر إسرائيل في ممارسة كل أنواع العنف واستخدام القوة المفرطة تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل، كما تقوم بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتتوغل في الاستيطان يوماً بعد يوم وتعمل على فرض هيمنتها على

القدس الشريف، وترتكز في ذلك كله على خطاب عنصري إرهابي متطرف ينادي بالقتل والتهجير والتدمير. إن تجاهل خطورة هذا الخطاب المبني على العنف وعلى منهجية إرهاب الدولة والتقاعس عن إدانته الصريحة وعدم مواجهته ومحاسبة من يروجونه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بازدياد وتيرة خطاب الكراهية والعنف والتطرف والإرهاب من قبل أطراف النزاع. وإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان هو في حد ذاته عمل إرهابي يحرم الشعب العربي في هذه المناطق من حقوقه المشروعة.

إننا نشاهد تصاعدًا حادًا في نشر خطاب طائفي خطير في منطقتنا العربية ودول العالم الإسلامي، تغذيه إيران وتعمل من خلاله على تعميق النزاعات وإثارة النعرات الطائفية حيث تستغل الخطب والمساجد ووسائل الإعلام، بل والتصريحات الرسمية، مما ساهم في خلق بيئة مواتية لانتشار التطرف والإرهاب الطائفي والمذهبي، فضلاً عما تقوم به من دعم للمليشيات الطائفية المسلحة والجماعات الإرهابية من أمثال ”حزب الله“ الإرهابي في لبنان.

إن استمرار السلطات السورية في ارتكاب جرائم بشعة على أيدي شبيحتها وقواتها واستخدامها لجماعات أجنبية تلوح بشعارات طائفية قد أوجدا بيئة ملائمة لتقوية الخطاب المتطرف العنيف الذي ساهم في خلق وانتشار ما يسمى بتنظيم داعش وجبهة النصرة. وإن تخاذل المجتمع الدولي وإخفاقه في توفير الحماية للمدنيين في سورية هو من أهم المحفزات لانتشار الفكر المتطرف العنيف والتحاق الألوف من الشباب من مختلف أنحاء العالم بصفوف تنظيم داعش وجبهة النصرة.

ولذلك، فإننا نجد أن النظام الحاكم والجماعات الإرهابية في سورية هما وجهان لعملة واحدة، يغذي أحدهما الآخر، وإنه من غير الواقعي توقع إمكانية دحر الإرهاب في سورية دون العمل على تحقيق انتقال حقيقي للسلطة، وفقاً لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أود، في الختام، أن أعيد التأكيد على نقاط محددة كما يلي: أولاً: إن الإرهاب لا مبرر له في أي مكان وتحت أي ظرف. وثانياً، إن مواجهة الفكر الإرهابي يجب أن تكون مواجهة شاملة متناسقة. وثالثاً، إن مكافحة الإرهاب تتطلب مكافحة الخطاب المتطرف العنيف الموجه ضد الإسلام والمسلمين وإنهاء الاحتلال والامتناع عن دعم النُظم القمعية الطائفية وعدم السماح بالترويج للمليشيات الطائفية وفكرها المتطرف والعمل على تحقيق التنمية الشاملة لكل الشعوب.

لقد خلفت السنوات الماضية تركة ثقيلة على صعيد الخسائر البشرية وانتهاكات حقوق الإنسان، منبعها انتشار ظاهرة وفكر التطرف والعنف والإرهاب. ولا تزال الأسباب المؤدية لهذا الانتشار قائمة. وإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب مستوى عاليًا من الشجاعة وتحمل المسؤولية وتغليب صوت الضمير على المصلحة السياسية الضيقة. وإن وفد بلدي يتطلع للاستمرار في الانخراط والتعاون والتنسيق في هذا العمل الهام لضمان أمن واستقرار المنطقة والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة الأردن.

السيدة قعوار (الأردن): في البداية، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى معالي السيد سامح شكري، وزير خارجية مصر، على عقده هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته وأن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة المجلس.

وهذا يأتي في وقت تستعر فيه حملات الحشد والتجنيد والتضليل من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة. كما أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث التي استمعنا إليها اليوم، والتي أضفت بدورها بعدا تحليليا على الظاهرة.

كما يرحب الأردن بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/6 الذي اعتمده المجلس بشأن نفس الموضوع، ويثني على المبادرة المصرية في هذا السياق.

لطالما أكد الأردن، وبقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني، على أهمية التصدي بحزم لأيديولوجيات الإرهابيين وخطابهم، وعلى الأخص تنظيم داعش الإرهابي. وهنا، أود التذكير بأن جلالة الملك قد حذر، قبل زهاء العام والنصف، وفي نفس هذه القاعة (انظر A/69/PV.6)، من خطورة ومغبة تشويه الدين وممارسة الجماعات الإرهابية التجنيد في جميع أنحاء العالم من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والشراكات السرية أو عبر استغلال رجال الدين للتحريض أو المساعدة على تجنيد مقاتلين في هذه الجماعات، الأمر الذي يستدعي جهدا فوريا لمجابهة هذا الخطر، فضلا عن تأكيد جلالته على أهمية الوصول لتسويات سلمية وعادلة للأزمات السياسية في منطقتنا.

بطبيعة الحال، فإن عدم معالجة الظروف المؤدية للإرهاب واستمرار الأزمات السياسية التي تشهدها العديد من الدول، على الأخص في منطقتنا، والإخفاق في الوصول إلى تسويات سلمية يخلق بيئة خصبة لأولئك الإرهابيين ويفاقم من حجم المشكلة ويعطيهم مساحة وافرة لتحقيق أجنداتهم. وهنا، فإن عودة السلم والأمن إلى الدول التي تعاني من تلك الأزمات السياسية يُعد الركيزة الأساسية لمجابهة هذه الظاهرة.

كما أشير إلى أنه على الرغم من إدراكنا اليقيني لأهمية الوسائل العسكرية والأمنية، فإننا نؤكد على أهمية الاستراتيجيات المتعلقة بالمحور الفكري والأيديولوجي. وعليه، أود التأكيد على أن مجابهة هذه الظاهرة لن تتأتى بجهد حكومي منفرد وإنما تستدعي تضافرا حقيقيا وجديا في جهود جميع أصحاب المصلحة، وعلى الأخص من خلال الإجراءات العملية التالية.

على علماء الدين من كل الأديان – ونشكركم على استضافة الأزهر – أن يتصدوا،كما عملوا هذا الصباح، بكل شجاعة لهؤلاء المتطرفين الذين يسيئون إلى الدين وأن يرفعوا صوتهم ضد التعصب وتشويه الدين، على الأخص ضد أيديولوجيات خوارج العصر، داعش، الذين يختبئون خلف الإسلام وهو منهم براء حيث لا يوجد أي دين يسمح أو يبرر البربرية والعنف ويستهدف المدنيين، مؤكدين رفضنا لمحاولات تشويه صورة الإسلام.

وهنا، يدعو الأردن إلى حصر الفتاوى في المؤسسات الدينية المعتمدة لدى الدول، وعدم ترك الحبل على الغارب في سياق إصدار الفتاوى. وفي ضوء ذلك، عبر الأردن عن هذا المفهوم الراقي للدين من خلال إطلاق جملة تبين حقيقة الدين ودوره ورسالته ابتداء من رسالة عمان التي أطلقت عام ٢٠٠٤، إلى مبادرة ”كلمة سواء“ عام ٢٠٠٧، إلى مبادرة أسبوع الوئام العالمي بين الأديان عام ٢٠١٠، وذلك انطلاقا من إدراك الأردن المبكر لأهمية البعد التنويري والعقائدي وضرورة إبراز المنهج الإسلامي القائم على احترام التنوع.

وأود أن أضيف على ذلك، أهمية التركيز على تحصين الشباب من مغبة الوقوع في فخ التنظيمات الإرهابية وضرورة خلق الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة لهم. وهذا ما حدا بالأردن لتسليط الضوء على البرامج الشبابية في أروقة الأمم المتحدة منذ سنين، من خلال اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) حول الشباب والأمن والسلم، بناء على المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبدا لله أثناء رئاسة الأردن لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، وعلى إعلان عمان الصادر عن المنتدى العالمي للشباب والأمن والسلام في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥.

كما أن هناك أهمية دور شركات مواقع التواصل الاجتماعي ومزودي الإنترنت وأهمية تنسيق مستويات

التنسيق الحكومي – الخاص في هذا الصدد، دونما تعد على حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي. حيث تعد تلك المنصات وسيلة أساسية لأولئك الإرهابيين في سرد رواياتهم وبثها إلكترونيا. فلا ننسى أن هذا تحديا آخر لا يقل أهمية عن الحرب العسكرية والتحديات الأمنية المتمثل في معركة الفضاء الإلكتروني.

في الختام، أود أن أؤكد على أن موضوع الجلسة مدار البحث تستدعي منا وقفة تقييمية جادة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي لهذه الظاهرة. وهنا، يرحب الأردن بما جاء في الفقرة الأخيرة من البيان الرئاسي (S/PRST/2016/6)، التي تدعو إلى تدشين إطار دولي شامل لمجابهة هذه الظاهرة، مؤكدين هنا استعداد وفد بلدي للتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب والأجهزة ذات الصلة لمشاركة أفكارنا معكم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة فايزونيسا (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم ووفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2016/416، المرفق). وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به، في وقت سابق، ممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

يتغذى الإرهاب والتطرف العنيف على مجموعة من الخطابات والأيديولوجيات الضارة. ولا يمكن للجوهر والفهم الحقيقيين لأي دين تمت رعايته وممارسته عبر القرون، أن يبرر الخطاب المنحرف والمجزأ والاستغلالي الذي يروج له الإرهابيون ودعاة التطرف العنيف. ويجب أن يظل المجتمع الدولي يعمل على الحفاظ على رسالة السلام الجوهرية السائدة والاحترام المتبادل والتسامح التي تكمن في جوهر جميع الأديان وتعزيزها. ويتطلب النداء المضلل لرسائل الإرهابيين والمتطرفين العنيفين نهجا حذرا محدد السياق ومدروسا بعناية ويتسم بالمشاركة النشطة للزعماء الدينيين والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام، من بين آخرين، وملكيتهم. ويجب أن يكون مدعوما بسعي أوسع لتحقيق ثقافة السلام ونبذ العنف عبر كامل الطيف الاجتماعي.

ونحتاج أيضا إلى تقييم موضوعي للشعور بالحرمان والتمييز والاستغلال على الصعيدين الوطني والدولي الذي يميل الإرهابيون والمتطرفون العنيفون إلى استخدامه لتبرير برنامجهم ووسائلهم التي تخدم مصالحهم الذاتية. وسيكون من الأهمية بمكان إظهار جهود مخلصة وهادفة لمعالجة هذه التظلمات من دون تمييز أو مراوغة. ومما يؤسف له أن أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التمكينية قد اكتسبت بعدا غير محمود على أيدي الإرهابيين والمتطرفين العنيفين. إن استخدام الإرهابيين الذكي لوسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من المنابر على الإنترنت مكنهم من حزم ونشر رسائلهم بما يناسبهم، ومن إقامة صلات مع المتعاطفين المحتملين عبر الحدود وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وغالباً ما يمارسون أنشطتهم الإجرامية المنظمة مع إفلات من العقاب.

ونظل، في بنغلاديش، ملتزمين بالتصدي لهذه التهديدات والتحديات الناشئة بطريقة مركزة وحازمة وبالبناء على إنجازاتنا في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك من خلال مشاركة مجتمعية أوسع وتعزيز بناء القدرات على الصعيد المؤسسي. وفي ضوء تجربتنا في هذا الصدد، نود أن نشدد على خمس نقاط محددة.

أولا، يجب أن تكون الاستجابة الدولية للخطاب الإرهابي والمتطرف العنيف شاملا ويتجاوز مجرد التعامل الأمني مع الخطاب. ونحتاج، في ضوء الديناميات المختلفة لزرع نزعة التطرف والتطرف العنيف والإرهاب، إلى استجابات دقيقة ومبادرات قصيرة الأمد وطويلة الأمد ونهج صلبة ومرنة وآليات شاملة وتشاركية لتطويع الاستجابات وفقا للاحتياجات المحلية.

ثانيا، يجب توفر فهم قوي قائم على توافق الآراء فيما بين هيئات إنفاذ القانون وسلطات النيابة العامة وشركات تكنولوجيا المعلومات ومديري وسائط التواصل الاجتماعي والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يكفل غربلة مناسبة وفرض جزاءات على رسائل وروايات الإرهابيين والمتطرفين العنيفين على الإنترنت، مع احترام حقوق الأفراد في الوصول والخصوصية وحرية التعبير.

ثالثا، يجب علينا أن نركز على التعليم على مختلف المستويات، إذا أردنا ترسيخ الخطاب الصحيح للدين والثقافة والهوية كجزء من مبادرات التثقيف في مجال المواطنة العالمية. ويجب أن نكون متيقظين حيال التسلل الطفيلي لرسائل التطرف العنيف ودعايته في التعليم العالي. ونشدد على أهمية مواصلة العمل على تطوير معايير لمناهج التعليم الديني للطوائف المختلفة.

رابعا، سيكون من المهم إيلاء الاعتبار الواجب لأثر الإيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة العنيفة على النساء في المجتمعات المتضررة. ولا بد لنا من إعادة النظر في النهج التقليدية، التي تعتبر المرأة ضحية للإرهاب والتطرف العنيف، والمضي أكثر باستكشاف أدوارها المحتملة كعنصر وقاية وقدرة على المجابهة والتغيير على مستوى المجتمع، وحتى كجانية.

خامسا، يجب أن ترفض الاستجابة الاستراتيجية الفعالة التي تهدف إلى مكافحة الخطاب الإرهابي والمتطرف العنيف أي شكل من أشكال المواقف والتصنيفات التمييزية العنصرية أو المتعلقة بكره الأجانب، ولا سيما كراهية الإسلام. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء زيادة ضعف المهاجرين وغيرهم من المحتاجين إلى الحماية الدولية، وهي مشكلة تستحق المزيد من الدراسة على الصعيد العالمي.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي على دعمه لأي مبادرة من جانب المجلس، بالتنسيق مع الجمعية العامة، ترمي إلى وضع استراتيجية دولية شاملة تعالج، على وجه الاستعجال، تفاقم التهديدات الناجمة عن أيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هاهن تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا أشكر الرئاسة المصرية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مكافحة خطاب وأيديولوجيات الإرهاب.

من باريس إلى بروكسل إلى اسطنبول، يشكل انتشار الإرهاب والتطرف العنيف تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. إن المتطرفين العنيفين، مثل أتباع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يفرضون – في سعيهم إلى إنشاء ما يسمى بالخلافة – حملة إرهاب وحشية ويحرضون الناس على الانضمام إليهم. كما أنهم يشنون هجمات وحشية على السكان الأبرياء في مختلف أنحاء العالم. إنهم يسوقون الإرهاب عبر شبكة الإنترنت، التي يسعون من خلالها إلى تبرير إيديولوجية الإرهاب. ومن خلال اتصالهم الاستراتيجي وتراسلهم عبر وسائط الإعلام الجديدة، وهي لحظية وغير محدودة وشخصية يجندون الجهاديين المحتملين المعروفين كذلك باسم الذئاب الوحيدة من جميع أنحاء العالم.

السيدة آل ثاني (قطر): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنية لكم المنجاح في مهامكم. كما أود أن أتقدم بالشكر لمعالي السيد سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة، على حضوره ورئاسته لهذه الجلسة. وأشكر كذلك الأمين العام على بيانه صباح اليوم.

أكدت الدروس المستخلصة من تنامي الإرهاب بأنه لا ينشأ من فراغ، بل إنه نمى وتطور في بيئات هشة، وساعدت في نموه السياسات التي لا تولي أهمية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، ولا تتعاطى بواقعية مع جذورها وأسبابها. وعليه، فإن النجاح في اجتثاث الجماعات الإرهابية مرهون بمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى خلق البيئة المواتية لتنامي تلك الجماعات. وهذا ما أكدته الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، والتي جعلت معالجة أسباب الإرهاب الركيزة الأولى في تلك الاستراتيجية.

وفي ضوء الشمولية التي تتسم بها ظاهرة الإرهاب، وما تشكله من تهديد للأمن والسلم الدوليين، فإن الحل يجب أن يكون شموليا، تتضافر فيه كافة الجهود الدولية؛ وأن يأخذ بالاعتبار جذور هذه الظاهرة ومسبباتها، ورفض أي استخدام للإرهاب لتحقيق أهداف سياسية أو خاصة؛ مع التشديد على أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تجري في إطار الالتزام بالقانون الدولي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

إننا في دولة قطر، وعندما ندعو لاعتماد نهج واسع لمعالجة جذور الإرهاب وأسبابه، فإن ذلك لا يتقاطع ولا يقلل من أهمية الاستجابة العسكرية العاجلة للخطر الداهم الذي تمثله الجماعات الإرهابية؛ إلا إننا نرى أن الاستجابة العسكرية لا ينبغي أن تكون على حساب معالجة مسببات الإرهاب وظروف نشأته ودوافعه. وبالتالي، فإن الحلول العسكرية غير قادرة وحدها على حل كافة المشاكل، ولا بد أن تكون في سياق حلول شاملة تفتح أفقا لمستقبل أفضل للمجتمعات، وتحقق الاستقرار فيها، بما يعزز السلم والأمن الدوليين.

إن ما تشهده المنطقة من تنامي خطر الإرهاب، ساهمت فيه سياسات بعض الأنظمة التي لها مصلحة في وجود تلك التنظيمات وتمددها، بهدف تسويق نفسها كشريك في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وإطالة بقائها بعد أن رفضتها شعوبها والعالم، جراء سياساتها الإجرامية وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

فقد أكد استخدام النظام السوري للسلاح الكيميائي وسلاح التجويع والقصف العشوائي للمدنيين وتدميره للبنى التحتية ومقدرات الشعب السوري، على أن هذا النظام هو الإرهاب بعينه، وأن جرائمه ضد السوريين الأبرياء، بما في ذلك جرائم الحرب التي لا يزال يرتكبها في حلب، واستهدافه للمرافق المدنية والطبية، وإعاقته وصول الإغاثة إلى المحتاجين، وانتهاكه للمواثيق الأخلاقية والقانونية، وتشكيله تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، تستوجب موقفا حازما وعاجلا من مجلس الأمن لحماية الشعب السوري من الفظائع التي يرتكبها النظام، وعدم السماح بإفلات المسؤولين عن تلك الجرائم من العقاب.

لقد شددت دولة قطر، وفي جميع المناسبات التي بُحث فيها هذا الموضوع، على وجوب عدم ربط الإرهاب بدين أو عرق أو ثقافة معينة وعلى أهمية التصدي لأسبابه الجذرية، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، وإنكار حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وغياب العدالة السياسية والاجتماعية، والتهميش؛ وأن يكون ذلك في إطار معاهدة شاملة تشتمل على تعريف محدد للإرهاب.

وعليه، تعيد دولة قطر التأكيد على أن أية محاولة لربط الإرهاب بدين أو ثقافة أو حضارة أو جنسية أو مجموعة سيعطي الذريعة للإرهابيين لتبرير أعمالهم الإرهابية، وتجنيد الشباب، فقد أكدت الأعمال الإرهابية التي وقعت في العالم على أن الإرهاب لا دين له ولا جنسية ولا عرق، فهو ظاهرة إجرامية تهدف إلى إشاعة الفوضى وتقويض السلم والأمن الدوليين.

لذلك تؤكد قطر على أهمية احترام الأديان وقيم التسامح. فالأديان لا تدعو إلى الإرهاب؛ وإنما تحض على التسامح والتعاون والتعاضد. وبالتالي فإن تقديم تأويلات بعيدة عن جوهر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي تدعو إلى السلمية والتسامح والتعايش هو أمر مرفوض. ويمثل محاولة للإساءة إلى جوهر الإسلام لتحقيق أهداف خاصة. ويعطي الذرائع للمتطرفين والإرهابيين.

واستنادا إلى سياسة بلدي التي تولي اهتماما خاصا بمكافحة التطرف العنيف، كونه يفضي إلى الإرهاب. بادرت دولة قطر ودول أخرى بطلب عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول الأطفال والشباب المتأثرين بالتطرف العنيف ووقايتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وسيعقد الاجتماع بتاريخ ٣حزيران/يونيه القادم. وذلك في إطار الجهود الدولية لمكافحة جذور الإرهاب. إضافة لذلك، ونظرا للدور المهم للتعليم في حماية الأطفال والشباب من التطرف والإرهاب، بادرت قطر في تنفيذ برامج تعليمية وتأهيلية للاجئين السوريين بهدف ضمان حصولهم على حقهم في التعليم وإنقاذهم من خطر التطرف والإرهاب.

ختاما، تجدد دولة قطر موقفها بإدانة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وبغض النظر عن مصدره ومكانه ومرتكبيه، والتزامها بالتعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر الجماعات الإرهابية والوسائل التي تستخدمها للترويج لأفكارها الإجرامية، بما في ذلك استخدام الإنترنت. وضمن الآليات التي أقرها المجتمع الدولي، سنواصل تعزيز شراكتنا مع أجهزة الأمم المتحدة في هذا الصدد بما يعزز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الرئاسة المصرية معربا عن امتناننا للمجلس على عقد هذه المناقشة اليوم.

وجورجيا تؤيد البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وإضافة إلى ذلك أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن ما يرتكبه الإرهابيون من عنف ووحشية حيال الإنسانية يثير بالغ القلق. فالهجمات الشنيعة على المدنيين الأبرياء في مختلف أنحاء العالم توضح أن الإرهاب – وهو من أهم التحديات الملحة للعالم المعاصر – أصبح عبر وطني وعابرا للحدود في طابعه.

إن الحالة في الشرق الأوسط توضح بشكل صارخ كيف يستغل الإرهابيون على نحو لاإنساني الفرص التي أتاحتها الحداثة والتكنولوجيات الحديثة والعولمة المتنامية. ففي العصر التكنولوجي، لم يعد التجنيد يتطلب الاتصال المباشر وجها لوجه. يستخدم إرهابيو داعش الشبكات المشفرة الحديثة، الأمر الذي يشكل عقبة هائلة أمام وكالات إنفاذ القانون في عملية مكافحة الإرهاب. لا تستطيع دولة وحيدة الوصول بشكل كامل بمفردها إلى البيانات ذات الصلة.

ولمواجهة تلك التحديات، قامت جورجيا بتبسيط إجراءاتها المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة كبيرة، وبرهنت وكالاتنا الخاصة على الممارسات الجيدة للتعاون الدولي الناجح. وأضفنا مواد جديدة إلى القانون الجنائي تجرم المشاركة في الإرهاب الدولي وتجنيد أعضاء في منظمة إرهابية. كما عدلنا المواد القائمة المتعلقة بالإرهاب وفقا لأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات. وقد اضطلعنا ببعض التدابير التقنية الرامية إلى إحكام مراقبة الحدود، بما في ذلك تعزيز أمن الوثائق. وتستخدم جهات إنفاذ القانون الجورجية الكاميرات وقوائم جزاءات الأمم المتحدة

وقوائم رصد الإرهابيين والسجلات المسبقة لأسماء المسافرين على الرحلات الجوية التجارية في موانئ الدخول، مما يساعد على كشف تحركات الإرهابيين المحتملين. وقد اعتمدت جورجيا استراتيجية وخطة عمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن لتنسيق التزام الحكومة الفوري بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لكن بالرغم من التقدم المحرز، ما زالت أراضي جورجيا التي تحتلها روسيا تمثل تحديا رئيسيا لحكومة جورجيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. تلك المناطق، مثل الثقوب السوداء، يمكن أن تكون ملاذا آمنا للإرهابيين والجماعات المتطرفة الأخرى التي يحتمل أن تزعزع استقرار الحالة الأمنية في المنطقة بأسرها، بينما يمكن أيضا أن تستخدم الموانئ البحرية في المناطق المحتلة لنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

والمناطق المحتلة من جورجيا مثل أي مناطق رمادية أخرى في جميع أنحاء العالم حيث لا توجد آليات وطنية ودولية مشروعة تستخدم أيضا لمختلف الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك تهريب المواد النووية والمشعة. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر المجلس بأنه خلال السنوات الماضية كان هناك عدد من المحاولات الرامية إلى تهريب المواد النووية والإشعاعية عبر المناطق المحتلة. وقبضت السلطات الجورجية على الجناة، وأبلغ المجتمع الدولي على النحو الواجب بذلك.

والامتثال الكامل للالتزامات في إطار الترتيبات الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهلم جرا – يجب أن يبرز كأولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر المجلس بأن حكومة جورجيا بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة نظمت أحداثا جانبية رفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ثم مرة أخرى في عام ٢٠١٥بشأن مواضيع تتعلق بالحد من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وشكلت جورجيا والمملكة المغربية وجمهورية الفلبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كروساء مشاركين، مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنيين بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والإدارة الأمنية السليمة لتلك المخاطر. تهدف المجموعة إلى الترويج لمختلف المواضيع ذات الصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية في الأمم المتحدة من خلال المشاركة النشطة مع الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة. وستساعد المجموعة على إدماج العنصر الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي في هيكل الأمن الدولي وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن التحديات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وإذ عقدنا اجتماعنا الثاني على مستوى السفراء في نيسان/أبريل، فإننا مرة أخرى شجعنا الدول الأخرى المشاركة في مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر التابعة للاتحاد الأوروبي على الانضمام إلى المجموعة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد عزم جورجيا وتصميمها على مواصلة التواصل مع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية في إطار الهدف المشترك المتمثل في الحد من التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف.

الرئيس :أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): يسر دولة الإمارات العربية المتحدة أن تتقدم بالشكر إلى معالي وزير الخارجية المصري سامح شكري على ترأسه هذه المناقشة الهامة. وتقر دولة الإمارات بالدور المحوري والتاريخي الذي تلعبه

جمهورية مصر العربية في صون السلم والأمن الدوليين. كما يشيد بلدي بدور الأزهر الشريف في مواجهة الفكر المتطرف حيث تشكل هذه المؤسسة منذ قرون منارة فكرية وثقافية للعالمين العربي والإسلامي. ونود أن نرحب بالبيان الرئاسي الذي تم إصداره في بداية هذه الجلسة (S/PRST/2016/6).

يدرك المجتمع الدولي أن التطرف قد تجاوز الحدود الوطنية وأصبح ظاهرة عالمية. ومن هذا المنطلق، نرحب بالجهود الرامية إلى وضع استراتيجية دولية شاملة للتخلص من هذه الآفة. فقد استغلت الجماعات المتطرفة الصراعات التي لم تحل بعد في منطقتنا لتجعل منها ثكنة لها. وأصبحت هذه التنظيمات الإرهابية التي لا تمت للإسلام بصلة تهديداً يزعزع استقرار المنطقة ويقوض أمنها.

إننا ندرك أهمية مشاركة المجتمع في بناء الدول، خاصة من هم تحت سن الـ ٢٥، حيث تشكل هذه الفئة ٥٠٪ من المجتمعات العربية وتعد هدفاً للجماعات المتطرفة التي تستغل تظلمات الشباب لاستقطابهم. كما نعمل في صُلب استراتيجيتنا على تمكين المرأة وإدماجها في صنع القرار وكافة الجهود المبذولة لمكافحة التطرف. وانطلاقا من مفهوم الاعتدال والتعايش والتسامح في المجتمع، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مرسوماً لمكافحة التمييز والكراهية. كما نقوم بدعم جهود إصلاح الخطاب الديني، والعودة إلى الصورة السَمِحة للإسلام، ورعاية العديد من المبادرات في هذا الشأن.

ويؤدي التعليم دوراً هاماً في مكافحة التطرف، مما يتطلب منا تعزيز البحوث والدراسات الدينية والفقهية لوضع مناهج مناسبة لكل المراحل التعليمية، وبناء قدرات الحكومات والمجتمعات. ولذلك، قمنا باستضافة وتدشين ”مركز هداية الدولي لمكافحة التطرف العنيف“ و ”مجلس حكماء المسلمين“ والذي يترأسه شيخ الأزهر ويهدُف إلى معالجة جذور الطائفية.

كما يجب أن نطور من أساليبنا لمكافحة الطرق الجديدة التي يستخدمها المتطرفون للتجنيد. وقد أنشأنا بالتعاون مع الولايات المتحدة ”مركز صواب“ الذي يَهدُف إلى نشر الوعي ومكافحة الرسائل المتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن الجهات التي نستضيفها لمناقشة تطوير السياسات مكرسة لبناء جهود متعددة الأطراف لتحديد وإزالة محفزات التطرف. فنحن نحرص على تنظيم حلقات عمل مع مسؤولين حكوميين وخبراء في قطاع التكنولوجيا لمشاركة المعلومات وأفضل الممارسات لمعرفة أسباب انضمام الفتيات أيضاً إلى الجماعات الإرهابية، وتشجيع تطوير سرد مُضاد للروايات المتطرفة.

تاريخيا، تعد المنطقة العربية مثالاً للتعددية والتعايش السلمي. واليوم، ندعو إلى العودة إلى هذا النموذج. وأود أن أتقدم ببعض التوصيات للعمل تجاه هذا الهدف.

أولاً: يجب على مجلس الأمن أن يطبق معياراً واحداً على كافة الأطراف الفاعلة وعلى جميع الدول، بما في ذلك الدول التي تقوم بالاحتلال أو ترتكب إرهاب الدولة أو تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. ثانياً: يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، أن يبذل المزيد من الجهود لتنفيذ المعايير القائمة لمكافحة التطرف، بما في ذلك القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ثالثا: يجب بحث أفضل السبل لإعادة تأهيل المقاتلين الأجانب الذين انشقوا عن الجماعات المتطرفة وعادوا إلى بلادهم. رابعاً: العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشباب وخلق فرص العمل لهم لحماية حقوقهم وجعلهم يشاركون في بناء مستقبل بلادهم. في الختام، إننا نتطلع إلى التوصيات التي سيتم عرضُها خلال شهر حزيران/

يونيه المُقبل في إطار استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أؤكد أن دولة الامارات تؤمن بأهمية معالجتنا للتطرف قبلَ أن يصبحَ تطرفاً عنيفاً، وذلك بشكل عاجل وبطريقة شاملة. كما أود أن أُعرِبَ عن تقديرنا لهذه المناقشة الهامة، ونتمنى لجمهورية مصر العربية دوام النجاح والتوفيق في رئاستها خلال الشهر الحالي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة المصرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، ولا سيما الأخطار الناشئة عن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة، التي لا يزال خطابها يغذي الكراهية والعنف.

إن خطاب وأيديولوجيات الكراهية والتعصب هي الوقود الذي يغذي آلية الجماعات الإرهابية. وهي قادرة، من خلال ذلك الخطاب، على تجنيد المزيد من المقاتلين والحصول على المزيد من الموارد المالية والدعم اللوجستي؛ بل أنها تستخدم الخطاب لتبرير أفعالها. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه لا يمكن ربط الأعمال الإرهابية بأي دين أو جنسية أو ثقافة.

وتمثل مناهضة الخطاب الإرهابي وأيديولوجياته عنصرا رئيسيا في مجال منع ومكافحة الجماعات الإرهابية وأفعالها، كما هو منصوص عليه في الركيزة الأولى من الاستراتيجية العالمية. وجرت بلورة هذه الفكرة بقدر أكبر في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي ينبغي أن نحلل بمزيد من الدقة إدماجها في الاستراتيجية العالمية وطرق تنفيذها.

وفي الواقع، يجب علينا، من ناحية، التركيز على الحد من الملابسات والظروف التي تؤدي إلى تطرف الأفراد واستهداف العوامل المتصلة بالهياكل والظروف القائمة والتي تقوض التماسك الاجتماعي. وفي هذا السياق، نعتقد أن من المهم للغاية تعزيز بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

ومن ناحية أخرى، فإننا نعتقد، بالإضافة إلى العوامل المادية، أن من المهم بصفة خاصة بناء ثقافة تقوم على السلام والحوار والقيم الأخلاقية التي تقلل الدوافع الشخصية المفضية إلى التطرف والعنف. وفي هذا الصدد، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل أيضا تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وعند السعي إلى الحد من استخدام الجماعات الإرهابية للشبكات الاجتماعية والإنترنت، يجب علينا أن نحسن قدرة الدول على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من وكالات الأمم المتحدة المعنية، وذلك بهدف تفكيك الخطاب الإرهابي ومكافحته وتقييده.

وبالمثل، يجب علينا أن نتذكر أن الجماعات الإرهابية تعتمد أيضا على آليات بديلة وعلى منابر الاتصالات التقليدية لنشر وتوزيع خطاب الكراهية، والذي غالبا ما يتم إخفاؤه ضمن نشاط قانوني. ولذلك، ومع مراعاة الاحترام الكامل لحرية التعبير، يجب علينا القضاء على هذا الخطاب المشوه.

وفي خضم الكفاح ضد هذه الآفة، يجب على الدول، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي بأسره، أن تعتمد استراتيجية ورؤية شاملة تتضمن مختلف ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي مجال مكافحة الإرهاب، تؤيد بيرو جميع الإجراءات الدولية في السياق المتعدد الأطراف الموجهة نحو توفير استجابة منهجية ومستدامة وفعالة.

وبناء على ذلك، نرى أيضا أن كلا من العمل المفاهيمي والتطبيق العملي لهذه الرؤية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي أمر ذو أهمية كبيرة. ومن ثم، فإن وفد بلدي يغتنم هذه

الفرصة ليشكر الأمين العام على تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في سياق الاستعراض الخامس المقبل للاستراتيجية الذي يجري مرة كل سنتين.

ويود وفد بلدي أيضا أن يذكر بأهمية وضع اللمسات الأخيرة على عملية إعداد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، فضلا عن إجراء مداولات بشأن عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاقية الشاملة.

وأؤكد مجددا على التزام بيرو بمكافحة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، ونؤكد لكم، السيد الرئيس، أن بإمكانكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الثابت.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في تهنئة وفد جمهورية مصر العربية الشقيقة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو والمبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سفير الكويت، الذي تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إنني على ثقة بأن هذه المناقشة المفتوحة ستتيح لنا فرصة أخرى لكي نتفهم بشكل أفضل الظاهرة التي أدت إلى بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة وحركة الشباب، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي انهيار ما حققته عقود من النمو الاقتصادي في أنحاء كثيرة من العالم.

وستتيح لنا الفرصة ليس لمجرد فهم الكيفية التي نجح بها تنظيم داعش في اجتذاب نحو ٣٦ ٠٠٠ مقاتل أجنبي من أكثر من ١٠٠ بلد وإنشاء شبكة إرهابية فعالة لديها القدرة على شن هجمات مميتة في أنحاء كثيرة من العالم واستحداث وسائل إلكترونية تهدف إلى نشر رسائل الكراهية والدمار وتعبئة الأفراد الذين يسهل التأثير عليهم، بل ستساعدنا أيضا في تحديد الخطوات والتدابير الإضافية لمعالجة الدوافع والعوامل التمكينية للإرهاب والتطرف العنيف.

(تكلمت بالفرنسية)

على مدار سنوات عديدة، قاومت شعوب القرن الأفريقي تسرب الأيديولوجيات المتطرفة إليها. وللأسف، ونتيجة للهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المتطرفة، فقد أصبحت منطقتنا اليوم جزءا من إحدى بؤر التطرف العنيف في القارة الأفريقية. ويبين الموضوع الذي يقع في صميم مناقشة اليوم، والذي يركز على سبل ووسائل مكافحة خطاب الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن أنشطة الجماعات الإرهابية، أن التحديات التي نواجهها ذات طابع يتعلق بالجانبين الأمني والفكري على حد سواء.

إن هدف المتشددين المتطرفين هو إنشاء ما سماه بعض الكتاب ”حضارة الذعر“، حيث لا يدمر كل عمل إرهابي حياة المدنيين الأبرياء فحسب، بل ويخلّف عددا كبيرا من الرهائن الأحياء ولكن المصابين بالهلع.

وهدفهم معروف جيدا؛ ولذلك، يجب أن يكون عزمنا بلا حدود.

إلى جانب الإجراءات التي تتخذها منظمات مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل منع ومكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، أدركت دول المنطقة بسرعة أهمية الشروع في إجراء

مشاورات لوضع استراتيجية لمكافحة الأفكار والخطاب الذي تروج له الحركات المتطرفة. ومن هذا المنطلق، قررنا باتفاق متبادل، إنشاء مركز إقليمي لمنع التطرف العنيف ومكافحته، سيكون مقره في جيبوتي.

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت تحت قيادة الرئيس إسماعيل عمر غيله، المنتديات الإقليمية الثانية والثالثة لعلماء شرق أفريقيا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وكان الهدف الرئيسي منها تمهيد السبيل أمام الأفكار المتعلقة بوضع سياسات استباقية ووقائية لمعالجة تصاعد الخطاب المتطرف، وبشأن أنسب السبل والوسائل اللازمة لكشف وبالتالي تشويه سمعة الأشخاص والمجموعات التي تحمل هذه الرسائل. وأغتنم هذه الفرصة لإبراز حقيقة أن استنتاجات هذه الاجتماعات أكدت بوضوح أهمية تحديد الأدوات المنهجية للتعامل بشكل أفضل مع ظاهرتي الإرهاب والتطرف العنيف.

وإلى جانب هذا العمل الفكري الهادف إلى تحسين فهم التعاليم الدينية، من المهم أيضا تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والتعليمية التي تتولى تدريب الشباب، مع التركيز على دور وسائط الإعلام في التعليم، وفي توضيح أهداف الدين وغاياته. وباختصار، علينا أن نحدد أولويات المعالجات المتكاملة التي تجمع بين السياسات التعليمية وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستعراض وصياغة النصوص القانونية.

لقد كانت بداية هذا العام دموية، وتخللها وقوع سلسلة من الهجمات الإرهابية الشنيعة في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يؤدي ذلك إلى إطلاق زخم جديد وتعبئة دولية ضد ظاهرة التطرف المصحوب بالعنف. وسيشكل اعتماد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، جنبا إلى جنب مع اقتراب موعد استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، فرصة غير مسبوقة بالنسبة للمجتمع الدولي. لقد حان الوقت للدول الأعضاء لكي توافق على الحاجة والقيمة الاستراتيجية لتوجيه رسالة تشمل بشكل كامل خطابا بديلا يتصدى للرسائل المتطرفة والعنيفة.

ومن هذا المنظور، فإننا نعتقد أنه من المهم لاستراتيجية الاستجابة التي يجب علينا وضعها، أن تأخذ في الاعتبار أصوات وشهادات ضحايا التطرف المصحوب بالعنف، والمقاتلين المتطرفين التائبين. وفي الواقع، فإن إسهامهم في تسريح وإعادة تأهيل المجندين سيكون حاسما، وسيسلط الضوء على المسار النفسي الذي أتاح لهم التخلص من حالة الانبهار بالتطرف. أخيرا، فيما يتعلق بانخراط الشركاء، من الضروري تلقي الدعم الكامل لمقدمي خدمات شبكة الإنترنت، وأصحاب شبكات التواصل الاجتماعي. ويتعين تحقيق التوازن بين أهمية حماية حق الفرد في حرية التعبير من جهة، وضرورة حماية فئات الجمهور الضعيفة من التحريض على الكراهية أو التمييز أو العنف، من جهة أخرى.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أن التطرف العنيف وما ينجم عن ذلك من أعمال إرهابية، لا يمكن ربطه بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجتمع. ومن المهم أيضا في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، أن نضمن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، سيسهم الترويج لثقافة التسامح والاعتدال في جميع المجتمعات، في حماية الأقليات، بما في ذلك الأقليات الدينية.

ويشجب وفد بلدي ويرفض تفشي وزيادة كره الإسلام في العديد من البلدان، وهو أمر تضخمه بعض وسائط الإعلام، وقادة الرأي. إن ذلك يأتي بنتائج عكسية ويقوض الجهود الفردية أو الجماعية التي لا غنى عنها لتعزيز العمل الجماعي لتعزيز قيم ومثل الاحترام والتفاهم المتبادل الضرورية للتعايش السلمي بين الشعوب والحضارات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ميندوثا غارثيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): توجه كوستاريكا شكرها للرئاسة المصرية على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب.

لقد شهدنا تطورا مثيرا في طبيعة التهديد الإرهابي. وفي الشهور الأخيرة، أدت الهجمات في كل القارات تقريبا إلى قتل وتشويه وتشريد عشرات آلاف المدنيين. ونبعث برسالة تضامن إلى حكومتي وشعبي العراق ومصر، بعد الهجمات الأخيرة التي نفذت على أراضيهما.

إن الإرهاب يشكل الآن أكثر من أي وقت مضى تهديدا خطيرا للدول والمجتمع الدولي ككل. وزاد تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب،أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص من حوالي ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة، حسبما أفادت به المنظمة، من تعقيد التصدي للتهديد. وتشجع الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة على تجنيد الشباب، من خلال الحملات الإعلامية التي تجعل من الغرب عدوا للإسلام، الأمر الذي يتطلب من المجندين الاستعداد للدفاع عنه.

وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وحدهما، أطلق تنظيم داعش أكثر من ١ ٠٠٠ حملة إعلامية لأغراض التجنيد. وقد ترجمت إلى اللغات الروسية والإنكليزية والفرنسية والألمانية. وتضمنت معظمها مقاطع فيديو تظهر خوض الإرهابيين للمعارك. وتمثل الموضوع الأكثر تكرارا في المقابلات التي أجريت مع الإرهابيين الذين تم تجنيدهم في جميع أنحاء العالم. وفي تلك الفترة، زاد عدد المقاتلين الأجانب بنسبة ٧٠ في المائة. وإذا أردنا أن نمنع الشباب الضعفاء ذوي الآراء المعتدلة من أن يصبحوا نشطاء متطرفين، ونمنع النشطاء المتطرفين من أن يتحولوا إلى إرهابيين، من الضروري التصدي للخطاب الأيديولوجي المستخدم لتجنيدهم.

وفي هذا الصدد، يدرك وفد بلدي أهمية القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يسعى، في جملة أمور، إلى منع المؤسسات التعليمية، والثقافية والدينية من تلقين العقائد المتطرفة، من خلال دعوة الدول الأعضاء لمنع وحظر التحريض على الأعمال الإرهابية بشكل قانوني، وفقا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي.

لكن، وحيث أن تنظيم داعش يقوم غالبا بتجنيد أتباعه، عبر وسائط التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الجماعية، قد يكون من المناسب بالنسبة لوسائط الإعلام النظر في إمكانية اعتماد مدونات طوعية لقواعد السلوك للصحفيين، بما في ذلك، على سبيل المثال، تجنب تمجيد الإرهابيين. وهناك إمكانية أخرى تتمثل في توفير فرص لضحايا الإرهاب وأسرهم، للاتصال بوسائل الإعلام، وبالتالي تمكين الضحايا ومنحهم صوتا. وينبغي نقل ذلك الصوت بنفس اللغة الثقافية، ومن خلال نفس القنوات التي يستخدمها الشباب، على غرار ما يقوم به الإرهابيون. وبدون المساس بحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، قد يكون من المناسب تقييم فائدة وضع مبادئ توجيهية كتلك التي أشرت إليها، في التصدي لخطاب الإرهابيين.

وفي اليوم التالي لتفجيرات باريس، أطلقت شبكة حملة بعنوان ”نحن متحدون“ تحت إشراف مؤسسة كيليام، التي هي مركز فكر تابع للمجتمع المدني ومقره المملكة المتحدة. لقد تضمنت الحملة رسالة سلام، تحدث خلالها عدة أشخاص، مسلمين وغير مسلمين، فرانكوفونيين وغير فرانكوفونيين، وأوروبيين وغير أوروبيين، عن الوحدة والتضامن، ورفض الأيديولوجيات والخطاب، الذي يحدث الفرقة ويقتل الأشخاص الأبرياء. وهذا مثال جيد على ما يمكن اتخاذه من إجراءات لمكافحة خطاب الإرهابيين.

وفي الوقت نفسه، تؤكد كوستاريكا مجددا إيمانها بالحاجة إلى معالجة الحالات الأخرى التي يمكن أن تتيح المجال للإرهاب وخطابه، مثل الصراعات الطويلة غير المحسومة؛ وتجريد الضحايا من إنسانيتهم؛ وغياب سيادة القانون؛ وانتهاكات

حقوق الإنسان؛ والتمييز على أسس عرقية أو قومية أو دينية؛ والاستبعاد السياسي، والتهميش الاقتصادي، وانعدام الحوكمة الفعالة، من بين أمور أخرى.

ونؤكد من جديد الحاجة إلى اتباع نهج شامل متعدد التخصصات والمستويات، تقوده الأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لنناشد بكل احترام الدول التي لم تصدق على معاهدة تجارة الأسلحة، القيام بذلك بدون إبطاء.

ويمكن خفض تسريب الأسلحة إلى الجماعات المتطرفة إلى حد كبير إذا التزمت المزيد من الدول بتنفيذ أحكام المعاهدة.

وأخيرا، نؤكد مجددا على التزام كوستاريكا بمنع ومكافحة الإرهاب في سياق احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، ونهيب بجميع الدول أن تحاول إنضاج المفاوضات الجارية لصياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، بغية اعتمادها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. ونتوجه بالشكر كذلك إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

ونؤيد البيان الذي أدلي بها باسم منظمة التعاون الإسلامي اليوم. وسأتكلم بصفتي الوطنية.

للأسف، يواصل الإرهابيون شن هجماتهم القاتلة على الرغم من كل جهود المجتمع الدولي. وتواصل المنظمات الإرهابية التجنيد، بنشر خطاب كراهية كئيب. وندين بشدة، في ذلك الصدد، الهجمات الإرهابية البشعة التي شنت اليوم في بغداد، ونقدم تعازينا الصادقة لعائلات الضحايا، ونؤكد دعمنا لحكومة وشعب العراق.

ينتج كل تنظيم إرهابي خطابه الخاص ويستخدم أيديولوجيات مختلفة من أجل التجنيد واجتذاب التعاطف والدعم وإضفاء الشرعية على العنف. والقاسم المشترك بينها جميعا هو محاولاتها إحداث الألم وغرس الخوف وسط مواطنينا، لبث الفوضى واستقطاب المجتمعات وإضعاف الحكومات. ومن الأمثلة على ذلك تجربة تركيا في مجال مكافحة الإرهاب. فاليوم، تقاتل حكومة بلدي ثلاث مجموعات إرهابية مختلفة في وقت واحد وهي: الجبهة الثورية لتحرير الشعب، وهي جماعة إرهابية يسارية متطرفة؛ وحزب العمال الكردستاني/ وحدة حماية الشعب، وهو منظمة ماركسية لينينية تحاول استغلال الاختلافات العرقية في تركيا والاضطراب في سورية؛ وداعش، الذي يستغل الدين. وقد أودت أحدث التفجيرات في أنقرة واسطنبول بحياة ١٨٤ من الأبرياء وخلفت مئات الجرحى. وفي الأيام الأخيرة، فقد أكثر من ٢٠ من مواطنينا في بلدة كيليس أرواحهم من جراء الصواريخ التي أطلقها تنظيم داعش من سورية.

إن من غير المجدي أن تعتمد نهجا انتقائيا في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بالتركيز فقط على شكل واحد من أشكال الإرهاب أو مجموعة أو تجمع من الجماعات الإرهابية. فهذا يضعف موقفنا الجماعي ولن يقضي على الآفة. وأفضل طريقة لمكافحة أيديولوجيات الإرهابيين البغيضة هي زيادة قدرة مجتمعاتنا على مقاومة الخطاب المتطرف. ويشكل منع اجتذاب الشباب بإغراءات الجماعات الإرهابية عاملا رئيسيا. فالجماعات الإرهابية تستغل مشاعر الإحباط والظلم والتمييز والإقصاء الاجتماعي والسياسي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي وتستهدف الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والشباب. وتغذّي النزاعات التي طال أمدها الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بين الشباب. ويسهم انعدام سيادة القانون

والحكم الرشيد وانتهاكات حقوق الإنسان كذلك في تهيئة هذه الظروف.

ولذلك، ينبغي لنا أن نركز طاقاتنا على الجهود الوقائية لمكافحة التطرف العنيف والنزعة الأصولية اللذين يفضيان إلى الإرهاب. وفي هذا الصدد، نتفق على أن هناك حاجة إلى نهج أوسع نطاقا من أجل مكافحة فعالة للإرهاب، كما ذكر الأمين العام في خطة عمله لمنع التطرف العنيف، التي ستخضعها الجمعية العامة لمزيد من النظر في الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتبين تجربة تركيا الخاصة أن لتعزيز الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز نهج العدالة الجنائية وإصلاح إنفاذ القانون والجهاز القضائي وتعزيز الحوار العام الحيوي تأثيرا مباشرا وقيمة مضافة في هذا الصدد. من ناحية أخرى، فإن الرسائل المضادة المحددة كذلك تعتبر أساسية. وإذ يستغل الإرهابيون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة بصورة متزايدة، ينبغي أن تكون للاستجابات العالمية لمكافحة الإرهاب مكون اتصالات أقوى.

ولذلك فإن استراتيجية الاتصالات جزء من جهود حكومة بلدي الكلية لمكافحة الإرهاب في مواجهة داعش والجماعات الأخرى. ويجري تنفيذ استراتيجية مؤلفة من شقين في هذا الصدد، بما يتسق مع التزامات حقوق الإنسان. ويتمثل الجزء الأول من الاستراتيجية في حرمان الجماعات الإرهابية من حيز لنشر دعاياتها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعطيل شبكات اتصالاتهم. وقد قمنا حتى اليوم بإغلاق العشرات من مواقع الإنترنت المرتبطة بداعش، وفي الحالات التي تقع فيها الخوادم خارج تركيا عمدنا إلى منع الوصول إلى المحتوى الإرهابي في شبكة الإنترنت. كما نقوم بإجراء عمليات واسعة النطاق ضد ميسري داعش وزارعي نزعة التطرف من بينهم وشبكاتهم.

وهناك حاجة أيضا إلى استراتيجيات أكثر دهاء. ونقوم بتطبيق سياسات خاصة بمحتوى خطاب مضاد ضد كل مجموعة إرهابية. وفيما يتعلق بداعش، نشجع أصوات العقل والمعرفة على التحدث عن المعنى الحقيقي للدين، ونشجع القدوات الذين يمكنهم الحديث عن بدائل للعنف والإرهاب. إن دور الزعماء الدينيين في المساهمة في هذه الجهود مهم. وفي تركيا، يؤدي مكتب الشؤون الدينية، إلى جانب مختلف الوكالات الحكومية، دورا خاصا في ضمان وصول معلومات دينية صحيحة إلى الجمهور وأن يتم تفسير التعاليم الدينية على النحو المناسب. وهو يسعى إلى نشر رسائل تدعو إلى نبذ العنف والتعايش السلمي والحوار والوحدة بين الشعوب.

والتركيز على دور الزعماء الدينيين ينبغي ألا يقودنا إلى افتراض أن الأديان جزء من المشكلة. فالإرهاب والتطرف العنيف لا يمكن ربطهما بأي دين أو عرق أو جنسية. وأي محاولة عكس ذلك تكون خاطئة وخطيرة، لأنها تخدم أغراض الإرهابيين. وكذلك ينبغي ألا يعامل ضحايا الإرهاب بشكل انتقائي. فإفراد ضحايا مجموعة محددة، وتجاهل الآخرين كذلك يحمل في طياته مخاطر خلق مفاهيم خلافية. ونعتقد أنه ينبغي تبني هذه الرسائل قولا وفعلا من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء.

إن حماية مجتمعاتنا من التلقين السام يتطلب نقل رسائل السلام والتسامح كجزء من كفاحنا المشترك ضد التمييز والتعصب والعنصرية وكره الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والتمييز ضد المسيحيين واتباع الديانات الأخرى. ومن هذا المنطلق شاركت تركيا في رعاية مبادرات مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات والوساطة من أجل السلام بغية تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم الديني وعبر الثقافات لتهيئة مناخ من الاحترام المتبادل.

وينبغي ألا ننسى أن قمع التطلعات الديمقراطية للشعب السوري وسياسات الانقسام الطائفي وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت وما زالت ترتكب على يد النظام قد هيأت أرضا خصبة للتطرف والغلو وتجنيد داعش للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي ذلك الصدد، فإن ممثل ذلك النظام، المسؤول أيضا عن ازدهار داعش ويتعاون مع تلك المنظمة الإرهابية، ليس في وضع يمكنه من محاضرة أحد بشأن مكافحة الإرهاب. ومما يؤسف له أن هذا المنبر قد أسيء استخدامه مرة أخرى لتشويه الحقائق.

تدعم تركيا بنشاط الجهود العالمية لمكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، بما في ذلك في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومركز هداية لمكافحة التطرف العنيف المستوحى من المنتدى. إن تركيا جزء من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي له فريق عامل مستقل معني بالاتصالات الاستراتيجية.

وختاما، فإن تركيا مصممة على الحفاظ على نهجها المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكننا أن ننجح إلا بنهج منفتح وعادل وبتعاون على المستوى العالمي، والأهم من ذلك، بالتمسك بسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي مراعاة هذه الاعتبارات ونحن نستعد لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب .

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس): أود في البداية أن أشكر الرئاسة المصرية على تنظيم هذه المناقشة الهامة حيث تأتي في وقت يشهد فيه العالم تنام غير مسبوق لظاهرة الإرهاب. ونرحب في نفس المناسبة بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/6 الذي تم اعتماده اليوم وما ورد فيه من تسليم بضرورة نظر المجتمع الدولي في إيجاد أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الدعاية الإرهابية والتحريض والتجنيد، بما في ذلك عن طريق الإنترنت.

وتعزيز آليات التعاون الدولي وحشد الموارد اللازمة في هذا الصدد. إذ استغلت التنظيمات الإرهابية المساحة المطلقة، التي وفرتها مواقع الاتصال الاجتماعي، لبث دعايتها والوصول إلى من يُحتمل تجنيدهم عبر مختلف أنحاء العالم.

واهتدت تونس، بفضل التزام الطبقة السياسية بالحوار والتفاهم والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، إلى تذليل الصعوبات التي واجهت عملية الانتقال الديمقراطي، ولا سيما من خلال اعتماد دستور جديد يكرس حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والمعتقد والضمير. وقد أهلنا هذا النهج التوافقي إلى الحصول على جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠١٥.

إلا أن هذه الانجازات، على أهميتها وربما بسببها، لا يمكن أن تحجب عنا حجم التحديات التي تواجه بلدنا، وعلى وجه الخصوص استئصال ظاهرة الإرهاب. ولئن حققت تونس نجاحات نوعية، لا سيما على الصعيد الأمني في مكافحة هذه الظاهرة عبر إفشال العديد من المخططات الإرهابية والقضاء على العديد من العناصر الناشطة صلب التنظيمات الإرهابية وإيقاف العديد من المشتبه بهم ووضعهم على ذمة العدالة، فإنها شهدت عددا من العمليات الإرهابية الجبانة. وقدمت أرواح أبنائها الأبرار في إطار الذود عن الوطن والدفاع عن مكاسبها الديمقراطية ونمطها المجتمعي، نمط الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح. ونحن نترحم في هذا الصدد على أرواح أربعة عناصر من الحرس الوطني التونسي الذين استشهدوا اليوم ١١ أيار/مايو ٢٠١٦ في الجنوب التونسي عند مطاردة عدد من الإرهابيين.

وإن تونس عاقدة العزم على مواجهة هذه الظاهرة بسيادة القانون. وفي هذا الإطار، يندرج اعتماد القانون الأساسي

المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، الذي يأتي في إطار وفاء تونس بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تطبيق قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويجرم هذا القانون بالخصوص أعمال التحريض على الإرهاب.

وأعدت تونس أيضا، بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ترتكز على أربعة أسس جوهرية تتمثل في الوقاية والحماية والتتبع والرد.

وقد تم التركيز في هذه الاستراتيجية على الجانب المتعلق بالوقاية، حيث شددت على أن التصدي لهذه المخاطر يتم بقطع الطريق أمام محاولات الاستقطاب ونشر الرسائل التكفيرية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر الإنترنت وفي المساجد والسجون.

كما أبرزت الاستراتيجية أهمية العمل على بناء ثقافة الحوار والسلام والتسامح واحترام جميع الأديان والمعتقدات والثقافات، ونصت على تعزيز مناهج التعليم والحوار لمقاومة الفكر المتطرف، إضافة إلى دعم البحوث التحليلية حول دور المرأة في منع التطرف العنيف.

وهي تركز على عمليات الاستقطاب عبر الإنترنت، ونشجع في هذا السياق المختصين في مجال العلوم الإسلامية وعلم الاجتماع وعلم النفس على المشاركة الفاعلة في النقاشات على مواقع شبكة الإنترنت للحد من تأثير الرسائل والأيديولوجيات الإرهابية وإضعاف دورها في التحفيز والتجنيد.

كما أنه تم اتخاذ إجراءات عملية في نفس الاتجاه حيث أطلقت وزارة الشؤون الدينية سنة ٢٠١٦ حملة تحت عنوان ”من أجل غد أفضل“ تشمل استحداث بوابة إلكترونية للتفاعل والمواكبة ونشر القيم الإسلامية الصحيحة، وفق المنهج الزيتوني المعتدل، وبعث مركز نداء للإنصات للإجابة على تساؤلات الشباب حول قضايا الإسلام إلى جانب تنظيم لقاءات مع الشباب في النوادي وسائر الفضاءات المتاحة للتوعية والتحسيس بخطورة الفكر التكفيري المتطرف وتداعياته على مدنية الدولة ومؤسساتها.

وتم التركيز على إيلاء البعد الثقافي ما يستحق من عناية من خلال التعبيرات الجمالية والفنية الهادفة إلى مقاومة الإرهاب والتصدي للتيارات التكفيرية والقيام هذه السنة بزيادة الاعتمادات المرصودة لوزارة الثقافة لهذا الغرض.

ولئن نؤكد على أن المسؤولية الرئيسية في بلورة الإجراءات الكفيلة بمكافحة رسائل الإرهابيين وأيديولوجياتهم التكفيرية تقع على عاتق الدول استنادا إلى مبدأ الملكية الوطنية، فإننا نؤكد في الختام على أهمية بذل مزيد من جهود التعاون الدولي وتبادل التجارب والممارسات الجيدة التي أثبتت نجاعتها في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نشدد بالخصوص على ضرورة تعزيز شراكة المؤسسات الخاصة مع الدول المعنية، للتصدي لنزعة التطرف العنيف على مواقع التواصل الاجتماعي، على نحو يكفل احترام حرية التعبير ويدعم القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما نود في النهاية التأكيد على أهمية اتخاذ المجموعة الدولية المزيد من التدابير الوقائية المنهجية، التي تعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف قصد التصدي لدوافعه بطريقة أفضل ومنعه بفعالية أكبر، بما يعزز قدرة المجتمعات على الصمود ضد الرسائل والأيديولوجيات الإرهابية ويقوي مناعة الجبهة الداخلية لكل الدول ضد هذه الظاهرة المقيتة. وإذ نرى أن خطة عمل الأمين العام توفر إطارا شاملا لتوحيد وتعزيز جهودنا في هذا المجال، باتباع نهج عملي وقائي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، فإننا نعتبر أن الاستعراض الدوري المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب فرصة سانحة لتسجيل تقدم ملحوظ على هذا الدرب.

الرئيس: أشكر سعادة السفير خالد الخياري، مندوب تونس الدائم، على كلمته، وأتقدم له بالعزاء في استشهاد عناصر الشرطة التونسية في الجنوب التونسي.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير عمر هلال، مندوب المملكة المغربية.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، ووزيركم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن واثقون بأن خبرة الشقيقة مصر وحكمتها، التي اكتسبت على مر القرون وألهمتها الحضارة المصرية العظيمة المتجذرة في التاريخ، ستوجه قيادتكم ورئاستكم للمجلس.

يبين اختيار موضوع ”مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته“ أن الوفد المصري قد حدد عاملا هاما من عوامل تفاقم الإرهاب. فمن خلال استخدام الخطاب المحرض على العنف انتشر الإرهاب كالنار في الهشيم. وقد يسر حصول الجماعات الإرهابية على أحدث وسائل الاتصال – الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وفيسبوك وتويتر وإنستجرام، وما إلى ذلك – نجاحها في مناسبات عديدة. وبالتالي، وقع العديد من البلدان ضحية للإرهاب، ومن بينها مصر هذا الصباح، فضلا عن تونس والعراق. وكل يوم يضاف المزيد من البلدان إلى قائمة البلدان ضحايا الإرهاب.

وتعرب المملكة المغربية، التي كانت أيضا هدفا للهجمات الإرهابية في الماضي، عن تضامنها مع البلدان العربية الشقيقة الثلاث. ويعرب المغرب عن تعازيه لأسر الضحايا. ويؤكد مجددا على إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ويشدد على أنه لا يمكن تبرير أي عمل إرهابي. ولا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة عرقية.

لقد كانت السنتان الماضيتان كارثيتان بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي تضرر عدة مرات من جانب الجماعات الإرهابية، تنظيم داعش وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام والمنتسبين إليهم. ومن المرجح أن تضم هذه القائمة المزيد إذا لم يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة للتصدي لخطاب الإرهاب وأيديولوجياته، وفي المقام الأول اجتثاثه.

وقد أدت الآلة المالية التي تعمل بشكل سلس، إلى جانب استراتيجية الاتصالات المتطورة، إلى تمكين داعش عن طريق استغلال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي من تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم. فلديه مواقع تبث أيديولوجيته الهدامة التي يتحول إليها دون قصد الكثير من الشباب والموظفين المدنيين من مختلف الجنسيات والشرائح الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى وصول عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مقاتل ينحدرون من أكثر من ٩٠ بلدا.

ومن المؤسف ومما لا يمكن تصوره أن تستيقظ أسرة ذات صباح لتكتشف أن طفلها، الذي تلقى تعليما جيدا في مدارس جيدة ولم ينقصه أي شيء، قد غادر من أجل الانضمام إلى صفوف الإرهابيين في العراق أو سورية أو أي بؤرة أخرى من بؤر الاضطرابات. إلا أن الشباب، بدون توافر خطاب مضاد ومع وجود خطاب وحيد يدعو للكراهية والتحريض، قد أصبح فريسة سهلة لقوى الشر. ومن شأن غياب التدابير لوقف إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت السماح للجماعات الإرهابية بمواصلة أعمالها القذرة.

والجماعات الإرهابية لا تحترم الحياة أو الإنسانية، ناهيك عن الأخلاق والأخلاقيات. وهي تبث فظائعها على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. كما أنها تستغل حق الجمهور في الحصول على المعلومات. ويعمل نشر أنباء أعمالها الإرهابية في وسائط الإعلام بمثابة أداة للتأثير ويجعلها تتصدر

عناوين الأخبار الدولية. ويجري نشر صور الأعمال الهمجية للإرهابيين في وسائط الإعلام والصحف. وتقوم هذه الأخيرة، باسم حرية الصحافة وبما يتعارض مع جميع القواعد الأخلاقية، خطأ بنشر هذه الصور لتروج بذلك لدعايات الإرهابيين دون أن تدري ذلك. وبالتالي، فإن فخ تقسيم المجتمعات وإيجاد خلط بين دين مثل الإسلام والجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تصوير نفسها باعتبارها ممثلة للإسلام يزداد ويؤدي إلى تأجيج كراهية الإسلام وكره الأجانب والعنصرية.

والأدهى من ذلك أن جمهور وسائط الإعلام والتلفزيون وقراء الصحف يقعون في هذا الفخ لأنهم يستسلمون لخطاب كراهية الأجانب والعنصرية، ويدعمون الفكر السياسي المتطرف. ومن دون ذكر أمثلة، أصبح الصحفيون في طليعة خطاب الكراهية وكره الأجانب. ويمثل الخطاب المتطرف في دور العبادة والتحريض على التطرف العنيف وارتكاب أعمال إرهابية وسائل أخرى تستخدمها الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافها التدميرية.

وبينما ساعدت القرارات ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٤٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) في الرد على بعض جوانب الإرهاب، ولا سيما المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستئراف الموارد المالية للجماعات الإرهابية، يلزم اتخاذ تدابير أخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض بعض الأفكار التي يدرسها وفد بلدي لكبح هذا العامل الذي يتيح للجماعات الإرهابية إمكانية الوصول إلى أعداد كبيرة من سكان العالم من جميع الأعمار والفئات.

على الرغم أن الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات واستخدام تكنولوجيات المعلومات، بما فيها الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، يجب كفالته للجميع بموجب القانون والدساتير، فإنه ينبغي ألا يُستغل لأغراض الإرهاب. ولذلك، من المهم اعتماد قوانين جديدة تحظر إساءة استخدام الإنترنت، وذلك مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحق في حرية التعبير.

ويجب علينا أيضا إعداد خطاب مضاد، يفضح خطاب الجماعات الإرهابية التي تستغل الإسلام لأغراض إجرامية مدانة دائما وفقا لديننا ولتعاليم الإسلام. وينبغي الترخيص بإطلاق قنوات تلفزيونية تتخصص في نشر الخطاب المعتدل. ويجب على القطاع الخاص وشركات تقديم خدمات الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي أن تعمل وفقا للقانون وأن تتيح لزبائنها استعمال الإنترنت في الأغراض السلمية وحدها، لا في تقويض أمن المواطنين.

ويجب على الأئمة الدعوة إلى الإسلام الحقيقي القائم على التسامح والتعايش والآراء المعتدلة التي يتقبلها الشباب في القرن الحادي والعشرين. وهذا هو السبب في أن المملكة المغربية شرعت في إعادة هيكلة وإصلاح الساحة الدينية، ولا سيما من خلال، أولا، إنشاء هيئة علمية مسؤولة عن تفسير نصوص القرآن والحديث؛ وثانيا، تدريب وعاظ شباب من الذكور والإناث على تعاليم الإسلام استنادا إلى قيم الحوار والتسامح والاعتدال والتعايش واحترام الآخرين، وهو ما يدعو إليه الإسلام؛ وثالثا، إنشاء برنامج للقضاء على نزعة التطرف لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. وقد تم تشاطر التجربة المغربية في تدريب الدعاة مع العديد من البلدان الصديقة في أفريقيا والعالم العربي وأوروبا من خلال الاتفاقات الثنائية. ورابعا، يجب تكثيف الحوار بين الأديان. وقد نظم المغرب في فاس منتدى بشأن دور الزعماء الدينيين في منع التحريض على الكراهية في عام ٢٠١٥، ومؤتمرا في مراكش بشأن حماية الأقليات الدينية في المجتمعات الإسلامية وهو الأمر الذي أقره إعلان مراكش لضمان أمن الأقليات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تهنئتي لكم ولجمهورية مصر العربية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ستدلي به ممثلة تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، نما الإرهاب ليتحول بشكل متزايد إلى ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، وأصبح خطر الهجوم الإرهابي التالي محدقا دائما. وفي الواقع، فإن هذا التهديد لا يعترف بالحدود الإقليمية، وهو لا يعرف حدودا، ويمكن أن تكون أي مدينة في العالم الهدف التالي له. وتروج المنظمات الإرهابية، التي تستغل ردود الفعل العاطفية من غضب وخوف وقلق في أوساط عامة السكان، لجرائمها الشنيعة على الإنترنت وتستهدف منابر وسائط التواصل الاجتماعي لنشر رسالتها القائمة على العنف وازدراء البشرية. وللأسف، فقد مكنتها الجهود التي تبذلها من تجنيد أنصار.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء شدة وانتشار الهجمات الإرهابية. ونحن بحاجة إلى العمل معا بشكل وثيق في التصدي لانتشار الإرهاب ومكافحة خطاب العنف والأيديولوجيات المشوهة لهذه الجماعات الإرهابية. وفي سياق مكافحة الإرهاب، فإن التصدي لأيديولوجيات وخطاب المتطرفين يمثل أحد أهم الأهداف المنشودة. وفي هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي اعتماد استجابة متكاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمواجهة رسالة العنف والتدمير برسالة السلام والازدهار. وفي ضوء ذلك، يرى وفد بلدي أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور محوري في تصميم استراتيجية دولية شاملة ترمي إلى مكافحة ودحض الأيديولوجيات المتطرفة للمنظمات الإرهابية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن النظر في عدد من التدابير، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة وتعزيز التعليم ومشاركة المواطنين في تحقيق خطة التنمية المستدامة، وإشراك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في نشر خطاب استراتيجي مضاد متفق عليه. ومن المهم الإشارة إلى أن كل التدابير المتخذة في هذا الصدد ينبغي أن تتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، وذلك باحترام مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي ما يتعلق بالمجندين من الإرهابيين، لا يوجد نمط موحد يمكن لموظفي إنفاذ القانون التركيز عليه. ويختلف سن المجندين ونوع جنسهم وخلفيتهم الاجتماعية ودوافعهم على أساس كل حالة على حدة، مما يجعل من الصعب تطبيق حلول موحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة. ومنع نشوب النزاع هو الشرط المسبق لتحقيق السلام المستدام واحترام حقوق الإنسان. وإضعاف تجنيد الإرهابيين وانتشار الإرهاب على الصعيد العالمي يتطلب تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكافية والمستقرة من أجل وضع حد للصراعات الإقليمية الطويلة الأمد.

وفي مذكرتكم المفاهيمية، تقولون عن حق، سيدي الرئيس، إن ”هذه الدعاية تستغل التصور الموجود في صفوف المسلمين من الشابات والشبان ... بأنهم محرومون من الحقوق الاقتصادية والسياسية“ (S/2016/416، المرفق، الفقرة ٥)، الأمر الذي يؤدي إلى تغذية نزعة التطرف لديهم وانضمامهم إلى القوى الإرهابية. وعلى هذا النحو، فإن من المهم في سياق تعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية إشراك الشباب في بناء المستقبل الذي نصبو إليه. ومن شأن تشجيع برامج المشاركة المدنية القائمة على إشراك الشباب في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة

٧٠ /١)، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تمكين الشباب وجعلهم يشعرون بأن حياتهم ذات معنى. وعلاوة على ذلك، فإن النهوض بالتعليم وبرامج التطوع سيمنح الشباب إحساسا بالملكية في سياق تنفيذ إجراءات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مما يبعدهم عن حلقة العنف.

وفي جهودنا الرامية إلى إسكات خطاب الجماعات الإرهابية المتطرف وأيديولوجياتها المشوهة، وبالتالي، إبعاد الشباب عن العنف، من المهم أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. وأفضل سبيل لإسماع ذلك الصوت هو أعمال وإجراءات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ولدى ممارستنا للدبلوماسية الوقائية، يجب علينا أن نقرر بشأن الرسالة الأساسية للأمم المتحدة، وهي رسالة سيتردد صداها عالميا، ولكنها ستطبق بشكل مريح على الظروف المحلية. وهذه الرسالة ينبغي أن يكون من السهل نشرها في وسائط الإعلام المطبوعة وعبر الإنترنت، وأن تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن مضمون الرسالة التي ينبغي أن يدرج في عمل الأمم المتحدة ذاتها، مع تلقي موظفي الأمم المتحدة مبادئ توجيهية واضحة للتواصل بشأن كيفية موافاة الجمهور بالمعلومات عن أعمالها على نحو أكثر فعالية.

وإعداد هذا الخطاب الموحد لمكافحة الإرهاب يمكن أن يزيد من تعزيز قيم السلام التي تتبناها المنظمة. وبطبيعة الحال، تتطلب هذه الجهود الدعم السياسي والمالي للتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد العالمي. وعلى هذا النحو، ينبغي كفالة بناء القدرات وتوفير القدرات التكنولوجية والتمويل حتى يصير بمقدور أقل الدول نموا أن تصير جهات فاعلة نشطة من أجل التنمية وتسهم، بالتالي، في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة تايلند.

السيدة شارتسوان (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد تايلند، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لشعبي وحكومتي مصر والعراق في أعقاب الهجمات الإرهابية الخرقاء في الآونة الأخيرة.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي البداية، أود أن أهنئ جمهورية مصر العربية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونشيد بمبادرة الرئاسة المصرية بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المسألة المعروضة علينا ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة. كما نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي يجدد تأكيد العزم الجماعي للمجلس على مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب شاغل عاجل على الصعيد العالمي. ولم تعد الأنشطة الإرهابية تتركز في منطقة جغرافية واحدة، ولكنها تتجاوز الحدود والقارات. وعلى نحو موحد نؤمن إيمانا راسخا بأن الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، لا يمكن تبريره إطلاقا. ولا يمكن، بل ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وكما بينت التجربة، فالإرهاب لا يفرق بين ضحاياه، وآثاره تصيب الناس من جميع مشارب الحياة. ولهذا السبب دأبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تأييد المجتمع الدولي في إدانة أعمال الإرهاب في مختلف أنحاء العالم.

ونعتقد أن خبرات منطقتنا ونهجها يمكن أن تسهم في الجهود العالمية لمعالجة لتلك المشكلة. ويضطلع الحوار بين الأديان، وقيم التسامح والتفاهم المتبادل واحترام التنوع والشمول، على النحو الوارد في إعلان لانغكاوي بشأن الحركة العالمية للمعتدلين، الذي اعتمد في العام الماضي في مؤتمر القمة السادس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا،

بدور هام في الحفاظ على التعايش السلمي فيما بين الثقافات والأديان في منطقتنا المتنوعة.

وبما أن الشباب يقوم بدور هام في بناء مجتمعات مستقرة وآمنة ومزدهرة، فلا بد من توعيتهم بأخطار التطرف. ونؤمن بأن التعليم وسيلة فعالة لمنع شبابنا من الوقوع فريسة للخطاب المتطرف وأيديولوجيات الإرهاب التي لا أساس لها من الصحة. ولا تزال بلدان الرابطة تتعاون بشأن خطة العمل الجديدة للرابطة المتعلقة بالتعليم للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل تعزيز نوعية نظمنا التعليمية وفرص الاستفادة منها بغية ضمان مجتمع شامل للجميع. وعلاوة على ذلك، فإن التعليم المفضي إلى إيجاد فرص العمل اللائقة سيعالج التظلمات ويقلل من الشعور بالحرمان لدى الفئات الأكثر عرضة لأيديولوجيات الإرهاب.

وقد شكلت اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب إطارا للجهود الإقليمية منذ عام ٢٠١١. ولذلك، فإننا ندعو إلى استكمال هذا الإطار القانوني على الصعيد الدولي، مناشدين البلدان أن تتعاون تعاونا فعالا لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

كما تم إيلاء اهتمام خاص للتصدي لازدياد التشدد والتطرف العنيف. وتشمل المبادرات الرئيسية الأخيرة في المنطقة مؤتمر قمة شرق آسيا بشأن إعادة التأهيل الديني وإعادة الإدماج الاجتماعي في نيسان/أبريل ٢٠١٥، والاجتماع الوزاري الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تصاعد التشدد والتطرف العنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي المعني بمكافحة التشدد ومكافحة التطرف العنيف في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وقد أكدت تلك المبادرات على النهج الشامل المطلوب لمعالجة العوامل التي تؤدي إلى التطرف والأنشطة الإرهابية، ومعالجة إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأفراد المتأثرين بخطاب الإرهاب، وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة.

كما عملت الرابطة مع عدة بلدان لتعزيز القدرات بهدف تطوير فعالية تدابير مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويشمل ذلك عقد حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مسائل مثل العدالة الجنائية، ومكافحة التطرف، وفك الارتباط، ووسائط الإعلام ومكافحة التطرف، ودور الشباب. وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون مدرج أيضا في جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، فإن اجتماع وزراء الدفاع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتدريب المتعلق بالأمن البحري ومكافحة الإرهاب ينعقدان في بروني دار السلام وسنغافورة، بمشاركة قوات من جميع بلدان الرابطة والعديد من الشركاء في الحوار.

وعلى الصعيد الدولي، واقترانا بالاعتراف بالمسؤولية الرئيسية للدول عن معالجة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، يجب أن تشارك الأمم المتحدة وتتبع نهجا متماسكا ومتعدد القطاعات. وقد رُددت تلك الرسالة بوضوح مؤخرا خلال مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف، الذي شاركت في استضافته الأمم المتحدة والحكومة السويسرية يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، نحيط علما بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وإنني على ثقة من أن إجراء مزيد من المداولات في حزيران/يونيه أثناء استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب سيوفر المدخلات التي تشتد الحاجة إليها في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب اليوم، بما في ذلك العناصر اللازمة لمناهضة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته.

ويجب أن تضع تدابير فعالة لمنع إساءة استعمال الإنترنت، وتعزيز الدور البناء لوسائط الإعلام الاجتماعية في مكافحة نشر الدعاية الإرهابية والأيديولوجيات العنيفة. وينبغي أن تُتخذ جميع التدابير بحذر بغية منع تعديها على حرية التعبير.

يجب أن نواصل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بالتوازي مع الجهود المكثفة لمكافحته على جميع المستويات.

يمكن لظروف مثل الفقر والافتقار إلى التعليم وضعف سيادة القانون والنزاعات الطويلة الأمد وتلك التي لم تتم تسويتها والاستبعاد السياسي والاجتماعي أن تعزز اليأس والتظلمات التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال العنف والإرهاب.

تؤيد الرابطة تماما الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن كل عمل إرهابي هو بمثابة تذكير صارخ بحاجتنا إلى التزام اليقظة والحزم في مكافحتنا للإرهاب، التي لم تعد تتألف فقط من المعركة ضد الأعمال الإرهابية ولكنها تشمل معركة بين الأفكار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت. تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات من منظوري الوطني.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى التقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ استراتيبجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. في تلك الوثيقة، يؤكد الأمين العام بدقة بالغة أنه:

”لا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ويُعَدُّ تشويه صورة أديان أو عرقيات أو ثقافات معينة أمراً مناقضاً لحقوق الإنسان، ويؤدي إلى تغذية الخطاب المتطرف العنيف ويشجع على كراهية الأجانب، الأمر الذي يمكن أن يتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها بالنسبة للجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب“ (A/70/826، الفقرة ٤٣).

ليس هناك مبرر سياسي أو ديني للإرهاب. يجب إدانة جميع الأعمال الإرهابية وينبغي مساءلة جميع الجناة.

منذ اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب قبل ١٠ سنوات، أصبح العالم أكثر ترابطا في مجالات الاتصالات والتجارة والاقتصاد. وكانت هناك زيادة مقابلة في المعضلات المتعلقة بالبيئة الأمنية العالمية المتغيرة. وفي عالم اليوم، لا يمكن رسم خط واضح فاصل بين مناطق الحرب ومناطق السلام. بل هناك صراعات حيث توجد الانقسامات التقليدية التي عفا عليها الزمن بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، وبين شؤون الدفاع وشؤون الأمن الداخلي، وبين الشؤون المدنية والشؤون العسكرية.

إن واقع التهديدات الإرهابية المتزايدة يساء تشكيله في كثير من الأحيان جراء الخطاب والأيديولوجيات المشوهة، حسبما حددت بحق الورقة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة المصرية (S/2016/416، المرفق). تشكل الجماعات الإرهابية القائمة على أساس ديني أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. يستخدم الكثير منها تفسيرات غير صحيحة للإسلام، على سبيل المثال، لتبرير أنشطتها واجتذاب المناصرين وتجنيد المقاتلين، ولا سيما من بين الشباب. ومن مسؤوليتنا المشتركة الكفاح من أجل كسب قلوب وعقول الذين هم أكثر عرضة لهذا التلقين العقائدي. ينبغي لنا أن نقدم بديلا ملهما وإيجابيا لمن يبحثون عن هدف في الحياة. وينبغي ألا نترك فراغا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو روحيا يمكن أن يملأه المتطرفون، ويمكن أن يؤدي، في جملة أمور، إلى تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن البلدان ذات الأغلبية المسلمة لديها قدرة خاصة وعليها مسؤولية خاصة عن نشر التفسير الحقيقي والسلمي للإسلام. ويجب على المجتمع الدولي دعم تلك الجهود. ويتعين علينا جميعا بذل كل ما في وسعنا كي لا نسمح لنوع من التطرف بإثارة آخر على نفس القدر من الخطورة، ألا وهو كراهية الإسلام. ولهذا السبب، فإن اجتثاث نزعة التطرف هو هدفنا المشترك.

خلال العقود الماضية، وضعت عدة صكوك قانونية لمكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة. إن تنفيذها الكامل، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، عامل لا غنى عنه في مكافحة الخطاب الإرهابي. وينبغي تسليط الضوء على أن التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب يجري التعامل معه في بعض النظم القانونية، بما في ذلك بولندا، باعتباره جريمة تبعية يمكن المعاقبة عليها، مثلما يمكن المعاقبة على الإعداد لعمل إرهابي.

نحن بحاجة إلى الوصول إلى المجتمعات المحلية لتقديم أمثلة إيجابية للفئات الأكثر ضعفا. ومركز هداية في أبو ظبي، العامل في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وشبكة التوعية بالتطرف مثالان جيدان على هذا الموقف المسؤول والاستباقي.

وكما أبرز في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة المصرية، فإن مواجهة خطاب الجماعات الإرهابية وأيديولوجياتها ليست مهمة شخص واحد. ينبغي لنا إشراك جميع أصحاب المصلحة المحتملين والحكومات والزعماء الدينيين والمنظمات غير الحكومية والقطاع التعليمي في تلك المهمة. ومن واجب المجتمع الدولي دعم العالم الإسلامي في هذا المسعى. هذا هو دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبولندا على استعداد لدعم الأمم المتحدة في هذا الصدد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسودان.

السيد محمد (السودان): يؤيد السودان البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لدولة الكويت الشقيقة باسم دول منظمة التعاون الإسلامي.

وأتقدم بداية بالتقدير لمصر الشقيقة على مبادرتها المهمة بعقد هذه الجلسة رفيعة المستوى حول أمر يمثل تحديا عظيما للأسرة الدولية ويتطلب تضافر الإرادة والعزم على مجابهته بكل حسم. كما أود أن أتقدم بالتعازي لضحايا الأعمال الإرهابية بين يوم الأمس القريب وهذا اليوم في كل من مصر والعراق وتونس.

إن خطر الإرهاب بجميع أشكاله وصوره والتطرف العنيف يستهدف البشرية جمعاء دون استثناء. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال ربطه بأية حضارة أو دين أو عرق أو إقليم. فهو ظاهرة عالمية تهدد السلم والأمن الدوليين وتجعل العالم أسيرا للخوف وعدم الأمن. وقد قادت الحوادث الإرهابية التي تتبناها الجماعات المتطرفة إلى مقتل الآلاف من الأبرياء والعزل وتدمير البنى التحتية والمؤسسات ونشر الكراهية والعنف وتوسيع دائرة التوتر والصراع. إن العالم مطالب أكثر من أي وقت مضى وفي ظل التهديدات المستمرة والأنماط الجديدة من التطرف والإرهاب بمراجعة الاستراتيجيات والخطط السابقة وتبني مقاربات شاملة لا تركز فقط على المعالجات الأمنية والعسكرية، بل تتعدى ذلك إلى معالجات ثقافية واجتماعية واقتصادية تخاطب الجذور العميقة للظاهرة وليس ظواهرها فقط مع مضاعفة الجهود واتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بمحاصرة الظاهرة ومكافحتها، بل والعمل من الأساس على منعها والوقاية منها.

إن الجهود العالمية المبذولة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف ومجابهة الأفعال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات المتفرقة لا تزال أقل نجاعة في إحداث الأثر المطلوب والانتصار على معسكر الإرهاب والتطرف. هذه دعوة للمراجعة والتقييم والتقويم للخروج بتدابير عملية فاعلة ومؤثرة تضع حدا للظاهرة وتكفكف آثارها ونتائجها المدمرة. وينبغي في هذا الإطار أن تعطى أولوية أكبر للتحرك على المستويين الإقليمي والوطني باعتبارهما الأقدر على سبر غور الظاهرة ومخاطبة السياقات التي تخلقت فيها والعوامل التي قادت إلى انبعاثها.

وفي هذا الإطار، يؤكد السودان على أهمية الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية وضرورة التنسيق بينها وبين الأدوار العالمية التي تمثل إطارا يهدي التحركات الإقليمية والوطنية. غير أن من المهم كذلك التركيز على مخاطبة العوامل الدولية التي تفضي إلى اتساع دائرة الفعل الإرهابي وإعطائه زخما ومبررات مهما كانت واهية، حتى لا تُبذل الجهود فقط على المستويين الوطني والإقليمي بهدف معالجة الظروف المحلية والإقليمية، بينما لا تبذل الجهود بذات القدر عند التعاطي مع الظروف الدولية المؤدية إلى الإرهاب بكافة أشكاله وصوره والتطرف العنيف، وهي جميعها تمثل الحاضنة الأكبر التي تفرخ الظاهرة وتتناسل منها الأنماط الجديدة والمتجددة للفعل الإهابي.

للأسف، فإن الإرهاب ظاهرة قديمة عاشت مع الإنسان منذ قديم الزمان. وفي كل مرحلة وطور في مسيرة الإنسان كان الإرهاب ينبعث هنا وهناك فيخمد بصفة عامة باستهداف ومحاسبة مرتكب العمل الإرهابي أو مرتكبيه، وليس من ينتمي إليهم هؤلاء جنسا كان أو دينا أو حضارة. وعلينا في كل الأطوار، بما في ذلك هذا الطور التاريخي الذي نعيش فيه، أن نلتزم بهذا النهج – لا باستثناءاته – ونعززه ونقويه. علينا أن نؤكد أن الإرهاب لا يُحارب بإرهاب مضاد، والإرهاب المضاد يبدأ كحالة عقلية بتشويه صورة جماعة إنسانية دينية أو حضارية أو غيرها حتى يكون ذلك تمهيدا ضروريا للتبرير والتسويغ ثم محاولة الاستئصال. ولنا في دروس التاريخ القريب عبرة وعظة.

وأرجو أن أتشارك معكم الجهود التي يبذلها السودان على المستوى الوطني، انطلاقا من التزاماته الدولية تجاه مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره. وفي إطار تنفيذ استراتيجياته وخطط عمله الوطنية في ميدان منع الإرهاب ومكافحته والتنسيق والتعاون مع الأسرة الدولية وعلى المستويين الإقليمي والثنائي لمحاصرة هذه الظاهرة المقلقة والتي صارت تمثل تهديدا عالميا متعاظما وخطيرا. وفي هذا الإطار، نظمت الحكومة السودانية – بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامي – مؤتمر الإرهاب والتطرف الطائفي في أفريقيا، وذلك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ نيسان/أبريل الماضي، أي قبل شهر واحد فقط، وتحت رعاية كريمة من فخامة السيد رئيس جمهورية السودان، السيد عمر حسن أحمد البشير، والذي خاطب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر داعيا إلى تضافر الجهود على المستويات المختلفة لمنع ومكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف الطائفي في أفريقيا، والتأكيد على استعداد السودان لمواصلة جهوده والتنسيق والتعاون في هذا المجال. وقد ركزت محاور المؤتمر المتعددة على ظاهرة جماعة بوكو حرام الإرهابية وتتبع مسارات وأسباب تشكلها والطرق والوسائل الكفيلة للتعامل معها بحسم وحزم.

وشملت محاور المؤتمر موضوعات كالآتي: الإرهاب في أفريقيا: الأسباب والنتائج؛ التطرف الطائفي في أفريقيا: الأخطار والآثار؛ مواجهة الإرهاب والتطرف الطائفي: المسؤوليات والجهود؛ مواجهة الإرهاب والتطرف الطائفي في أفريقيا: الوسائل والآليات. وسيقوم وفدنا بتعميم البيان الختامي وتوصيات ومخرجات المؤتمر على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار المساهمات الوطنية والإقليمية التي نرجو أن تعزز الجهود المبذولة على المستوى الدولي.

ونؤكد هنا على أن هذه الجلسة تأتي في وقت مهم، ونجدد شكرنا مرة أخرى لوفد جمهورية مصر العربية على المبادرة التي تأتي في وقتها. ونرحب بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/6 في توجيه رسالة جماعية وموقف دولي موحد لمجابهة الأفعال الإرهابية التي تتبناها الجماعات المتطرفة، وأن تأتي التوصيات عملية كما هي الآن وواضحة تركز على معالجات عميقة وشاملة للتعاطي مع ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره

ومحاصرة الجماعات الإرهابية وتجفيف منابع الإرهاب بهدف خلق عالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكوبا.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة مصر على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أرحب بمبادرتها الموفقة بالدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن مسألة حسنة التوقيت تماما وذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملنا.

لا يزال الإرهاب اليوم يمثل تحديا خطيرا أمام المجتمع الدولي. وما فتئت كوبا تشارك بفعالية في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي. حيث يقع على عاتق المنظمة مسؤولية الاضطلاع بالدور الريادي عندما يتعلق الأمر بالجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وما برح بلدنا يؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمم المتحدة إلى الدول والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي بالامتناع على نحو جماعي عن تمويل أنشطة الإرهابيين أو تشجيعها أو دعمها بأي وسيلة كانت أو توفير التدريب لهم.

ونكرّر التأكيد على رفضنا وإدانتنا لجميع الأعمال والأساليب والممارسات المتعلقة بالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأيا كانت الجهة المسؤولة عنها وأيا كان المستهدف بها وأينما أُرتكبت وبصرف النظر عن دوافعها، بما في ذلك أعمال إرهاب الدولة. ويجب على أي حكومة مشاركة في فعل من أفعال إرهاب الدولة أن تنهض وتتحمل مسؤوليتها الدولية.

ونعارض بشدة الإجراءات التي تُنفذ بذريعة مكافحة هذه الآفة، والتي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقواعده. ولا يمكن أبدا أن تكون مكافحة الإرهاب مبررا لتدنيس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول، كما لا يمكن أن تكون مبررا لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو ممارسة التعذيب وأعمال الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء.

ولا يمكن القضاء على الإرهاب إذا سادت المعايير المزدوجة والانتقائية في التعامل مع هذه الآفة المنتشرة والتصدي لها. ومن غير المقبول أن تتم إدانة بعض الأعمال الإرهابية بينما يكون الرد على البعض الآخر بالسكوت أو بالتغاضي عنها أو تبريرها أو استغلالها من جانب آخرين لتحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية ضيقة. وبالمثل، فإن ادعاءات البعض ممن يسعون إلى الربط بين الإرهاب وبين عرق أو دين معين أمر غير مقبول أيضا.

وقد عانت كوبا على مدى عقود من الزمن من عواقب الأعمال الإرهابية التي تم تنظيمها وتمويلها وتنفيذها من الخارج. وبلغ عدد ضحايا هذه الأعمال الإجرامية ٣ ٤٧٨ قتيلا فضلا عن إصابة ٢ ٠٩٩ شخصا بأشكال إعاقة دائمة. ولا يمكن قياس مدى هذه المعاناة الإنسانية.

وكجزء من الإجراءات التي اتخذتها كوبا لمكافحة الإرهاب في البلد، قمنا بسن القانون رقم ٩٣ المعنون ”قانون مكافحة الأعمال الإرهابية“ بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو قانون جنائي محدد يُعرف الأعمال الإجرامية ذات الطابع الإرهابي ويعاقب عليها بعقوبات شديدة. وكوبا طرف في ١٨ اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب، والتي وُضعت بموجبها تدابير قانونية ومؤسسية مصممة لمكافحة هذه الآفة بفعالية.

ويلتزم بلدنا بصرامة لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، وشارك بنشاط في المناقشات بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب. كما قدم، في غضون المهل الزمنية المحددة، المعلومات المطلوبة عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرارات.

وستبدأ الدول الأعضاء قريبا بعملية استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تكرس اهتمامها التام للمناقشات بشأن وضع اتفاقية في المستقبل بشأن الإرهاب الدولي. ونرى أن اعتماد الاتفاقية أمر حتمي. ويجب أن تكون واسعة النطاق وتسد الثغرات والإسقاطات في الإطار القانوني القائم، مما سيتيح المجال أمام اتخاذ إجراءات دولية متماسكة ضد آفة الإرهاب.

ويجب أن تضع الاتفاقية الدولية بشأن الإرهاب تعريفا واضحا ودقيقا لجريمة الإرهاب الدولي يشمل جميع الجوانب المتعلقة بذلك، وتشمل الإرهاب الدولة. ومن شأن اعتمادها أن يساعد في مواصلة تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتقدم المجتمع الدولي في مواجهة هذه الظاهرة. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها الدولية وأن تكفل تمتع ضحايا الأعمال الإرهابية بحقوقهم، بمن فيهم العديد من ضحايا إرهاب الدولة.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر سنحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانفجار طائرة تجارية في الجو تابعة لشركة الطيران الكوبية قبالة سواحل بربادوس. وقد قتل في تلك الجريمة الشنعاء ثلاثة وسبعون شخصا من جنسيات مختلفة، بمن فيهم الفريق الوطني الكوبي للناشئين في رياضة المبارزة. وللأسف، فإن الإرهابي المعروف لويس بوسادا كاريليس، الذي أقر مسؤوليته عن التفجير، لم يدفع ثمن جريمته. وبالنيابة عن الضحايا الأبرياء، لن نكل في المطالبة بامتثال الدول لالتزاماتها بمحاكمة أو تسليم جميع الإرهابيين، دون استثناء.

وفي الختام، تؤكد كوبا من جديد التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب. إن الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتنقيحها المقبل ستحظى بدعمنا الكامل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مصر على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وإلى نائب الأمين العام ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآخرين على إحاطاتهم. كما نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/6 صباح هذا اليوم.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسلوفينيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله، لأن الإرهاب يشكل هجوما مباشرا على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والتضامن والإنسانية والسلام. يجب علينا أن نعزز جهودنا في معالجة الظروف المؤدية إلى الأسباب الجذرية للتطرف والتطرف العنيف اللذين يؤديان إلى الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) أمر بالغ الأهمية. وعلينا أن نستخدم بفعالية الاستعراضَ المقبل الذي تجريه الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونستفيد من خطة عمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها الأمين العام (A/70/674).

إن مفهوم الأمن البشري يمثل اتباع نهج شامل للأمن يشمل بصورة واسعة أمن الأشخاص والمجتمعات من العنف، والتحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحقهم في العيش بكرامة، مما يسهم في القضاء على التطرف العنيف. وبوصف الأمن البشري هو نهج متعدد القطاعات يكون محوره الناس، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ النهج على نطاق الأمم المتحدة – وهذه هي إحدى التوصيات الواردة في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. سلوفينيا ستتولى رئاسة شبكة الأمن البشري في حزيران/يونيه.

وتؤيد سلوفينيا التركيز الإقليمي القوي في خطة العمل. وقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مبادرة مكافحة الإرهاب في غرب البلقان

التي تقودها سلوفينيا. والغرض من هذه المبادرة هو وضع نهج تكاملي وتكميلي من جميع الشركاء الدوليين المشاركين في أنشطة مكافحة الإرهاب في المنطقة، بحيث يحول دون الازدواج والتداخل في الجهود، ويخلق أوجه التآزر ويعزز كفاءة الاستجابة المشتركة. ونأمل أن يتمكن هذا النموذج من الإسهام في الجهود المبذولة في مناطق أخرى أيضا. الاكتشاف المبكر ومنع التطرف يجب أن يظلا محور اهتمامنا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أطلقت سلوفينيا مشروعا للعاملين على الخط الأول فيما يتعلق بمسائل التطرف، يركز على التوعية والتشجيع على بناء القدرات في غربي البلقان.

والسبيل الوحيد الفعال لمكافحة الإيديولوجيات المتطرفة هو بمكافحة الإيديولوجيات – أي بالتعليم والحوار بين الثقافات. وإدراكا من سلوفينيا لذلك، أنشأت الجامعة الأوروبية – المتوسطية التي مقرها في سلوفينيا مركز الدراسات العربية والإسلامية والشرق أوسطية في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويهدف المركز إلى الاستفادة من التعاون في مجال العلوم والثقافة من أجل بناء الثقة وتعزيز التفاهم بين الثقافات والأديان فيما بين البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية والعربية.

والشباب بصفة خاصة عرضة للتطرف. ونحن بحاجة إلى البحث عن بدائل إيجابية للشباب، لا سيما عن طريق التعليم والوظائف ومشاركتهم النشطة في العمليات السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية الجهود التي بذلتها اليونسكو مؤخرا لتكثيف التدابير لمنع التطرف العنيف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، ونثني على التزام مصر القوي بهذه المسألة الهامة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم المتميزة.

يرحب الجبل الأسود باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/6 اليوم، وتؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ونحن كثيرا ما نواجه الهجمات الإرهابية والأحداث المأساوية التي تقع في جميع أنحاء العالم وتذكرنا تذكيرا صارخا بالنتائج المحدودة في مكافحة الإرهاب، وبالتالي يستدعي الأمر المزيد من التصميم والوحدة والتنسيق والمشاركة النشطة من كل دولة عضو في الأمم المتحدة. ويقيد قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب أخفاق الدول في التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تعريف الإرهاب. ويمثل إبرام الاتفاقية، بما في ذلك وضع تعريف واضح، حتمية سياسية وضرورة.

وفي أعقاب ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية، فإن الطابع المتطور والتعقيد المتزايد للإرهاب، والتهديد الدائم من الجماعات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة وبوكو حرام وغيرها، يعتبر الجبل الأسود أنه من الملح أن نضاعف جهودنا في مكافحة الإرهاب، لا سيما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وينبغي للأمم المتحدة القيام بالمزيد من أجل توفير القيادة السياسية لتوجيه وتشجيع التعاون الدولي ضد الإرهاب. وما من أحد منا بمنأى عن التهديدات الإرهابية، ونحن بحاجة إلى العمل معا بفعالية. ومن أجل زيادة الفعالية، يؤكد الجبل الأسود أنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب لكفالة التنسيق والاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك عن طريق إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة لمنسق الأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب، لجميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد

على تحسين التفاعل بين الأمم المتحدة والهيئات الخارجية، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

إن الصراعات العنيفة والتطرف العنيف متجذرة في ضعف المؤسسات والحوكمة؛ وعدم احترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون والعدالة؛ والبطالة والتهميش والاستبعاد والفساد والجريمة المنظمة.

ومن المهم ألا يغيب عن البال أن المجتمعات التي لديها مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تجنح أكثر إلى تحمل الأزمة وإدارة المنازعات سلميا. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، ولا سيما في إطار الهدف ١٦، فرصة لا تقدر بثمن لإحراز تقدم كبير وتحقيق تغيير في هذا المجال.

ويجب أن تتماشى التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب مع معايير حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا ينبغي مطلقا تجريم التعبير السلمي عن الآراء التي تعتبر متطرفة إلا إذا كانت مرتبطة بالعنف. ولا ينبغي للدول إساءة استخدام مفهوم الإرهاب عسير التعريف لقمع المعارضة السياسية أو الإيديولوجية المنشقة عن القيم السائدة. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول، في عمليات مكافحة الإرهاب، أن تمتثل للقانون الدولي وأن تكفل حماية المدنيين.

ويرى الجبل الأسود أن الكفاح ضد الإرهاب هو كفاح للتمسك بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدم تقويضها. إن عمليات مكافحة الإرهاب الوحشية وغير المحددة بالقدر الكافي وغير المتناسبة وعير المشرف عليها بشكل كاف تنتهك نفس القواعد التي نسعى للدفاع عنها. كما أنها تخاطر بإعطاء الإرهابيين أداة للدعاية، مما يجعل مجتمعاتنا لا حرة ولا آمنة.

وعلينا أن نفعل المزيد من أجل تحسين فهم الدوافع الكامنة وراء الإرهاب، وأن نكون في وضع يسمح لنا بالتصدي لهذا التحدي على نحو أكثر حسما. إشراك المواطنين – ولا يقتصر ذلك على الأسر والنساء والشباب، ولكن أيضا زعماء الطوائف الدينية – في المحادثات العامة بشأن دوافع التطرف والتطرف العنيف من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا صوب معالجتها.

ويجب أن ندرك أن الأفراد المنجذبين إلى الإرهاب يأتون من الفئات الضعيفة، وأننا لن ننجح تحقيق ما نعزم عليه إلا إذا وجدنا وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية التي دفعتهم إلى التطرف العنيف والإرهاب. ويجب أن تظل الأولوية هي تعزيز التماسك الاقتصادي والسياسي والتلاحم الاجتماعي وعدم الإقصاء وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة. وبالنسبة للجبل الأسود، ينبغي أن ينصب التركيز على الشباب وتمكينهم، ولا سيما عن طريق العمل والتعليم، لكي يتمكنوا من اكتساب ملكية السياسات التي تؤثر عليهم جميعا.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة قبرص.

السيدة كراسا (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود تقديم الملاحظات الإضافية الموجزة بصفتها الوطنية. ونشكر الرئاسة على تركيز انتباه المجلس على مناهضة الخطاب الإرهابي، ونرحب بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم، وكذلك بتركيزه القيم والعملي.

تمثل مواجهة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته جانبا حيويا من جهودنا العامة في مكافحة الإرهاب. واليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبح انتشار الهجمات الإرهابية المحزنة – حيث لم يخل هذا الأسبوع الماضي من هذه الأعمال الشنيعة – تذكيرا دائما بأن المنظمات الإرهابية ناجحة على نطاق واسع في التحريض وتجنيد مقاتلين جدد. وفي مواجهة هذا الواقع، أصبحنا ندرك الحاجة إلى مكافحة الإرهاب بطريقة شاملة. ومن الواضح أن النهج الكلي المطلوب هو موضوعي ومؤسسي على السواء. ويؤكد هذا المفهوم على أنه لا توجد

مسألة يمكن معالجتها في عزلة أو من جانب فرادى الجهات العاملة بصورة مفرقة.

ونحن على يقين بأن مناقشة اليوم ستولد المزيد من الزخم للاستعراض العشري القادم الذي ستجريه الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفي سياقه نظل أيضا منخرطين في النظر في خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها الأمين العام (A/70/674)، ورحبنا بها. وتكتسي الخطة أهمية حاسمة، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر باستراتيجية الاتصال ووضع الخطاب البديل. ونرى مبادرة اليوم وما تم الإذن به من خلال البيان الرئاسي اليوم باعتبارهما مكملين لتلك الجهود.

وتماشيا مع النهج الكلي، تحتاج منهجيتنا اللازمة لوضع حل عالمي لمناهضة الخطاب الإرهابي إلى أن تطبق مبدأ الولاية الاحتياطية، وتعزيز إمكانات العمل، واستخدام المعارف على الصعيد المحلي قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع التركيز في البيان على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية، والمؤسسات التعليمية والثقافية، وكذلك الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه ضحايا الإرهاب، وغيرهم من الأصوات المشروعة، في مكافحة التطرف وتحوله إلى العنف. من خلال العدالة الجنائية، وتبادل المعلومات، والتعليم، ومشاركة الشباب والحوار بين الثقافات والعمالة والمبادرات للإدماج الاجتماعي، يمكننا أن نبني قدرة مجتمعاتنا على مكافحة الخطاب الإرهابي.

وتبين مناقشة اليوم عزمنا على الوقوف صفا واحدا، بالاستناد إلى قيمنا وأهدافنا المشتركة، في مكافحة خطاب الإرهاب، في ما هو بلا شك طريق طويل أمامنا. وهذه الوحدة هي الوصفة الوحيدة للنجاح.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد سالازاري (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مصر على قيادتها المقتدرة للمجلس هذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة الهامة.

تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لدولة الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وسأكون موجزا وفي صميم الموضوع. لقد نوقشت الكثير اليوم بشأن العوامل الداخلية المعنية بمكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته. ولئن كنا نتفق مع معظم ما قيل،أود أن أركز على العوامل الخارجية، ولا سيما في حالة أفغانستان، ويذكر المجلس أن تأسيس حركة طالبان في أفغانستان في عام ١٩٩٤ افتتح الفصل المأساوي الحالي للإرهاب في العالم. وقبل تأسيس حركة طالبان، لم يكن الإرهاب بشكله وسلوكه الحاليين معروفا للعالم. لقد ظهرت حركة طالبان قبل أن تكتسب جماعات مثل حركة الشباب وتنظيم بوكو حرام وداعش السمعة السيئة. وعلى نحو ما، كانت حركة طالبان ومن يساندهم هم الذين رسموا ملامح نوع الإرهاب الذي نشهده اليوم من مختلف الجماعات المتطرفة العنيفة في جميع أنحاء العالم.

وفي المناخ العالمي السائد من الوحشية البشعة التي ترتكبها هذه الجماعات الإرهابية، لا ننسين أن حركة طالبان هي من رجمت النساء حتى الموت؛ وحركة طالبان هي التي أغلقت مدارس البنات، مما حرم ملايين الفتيات من حقهن في التعليم؛ وهم الذين منعوا المرأة من السعي لسبل العيش؛ وهم الذين ابتكروا الهجمات الانتحارية على المدنيين ودمروا المدن والقرى في أفغانستان. ويمكن للمرء أن يتتبع بسهولة الكيفية التي بدأت بها حركة طالبان لفترة طويلة الترويج للأيديولوجية الانقسامية البغيضة على شاكلة أسلوب تنظيم القاعدة وداعش.

وبما أن حركة طالبان قد ازدهرت في وقت قصير جدا في الساحة بأفغانستان، وأساسا بدعم أجنبي، فقد عومل سكاننا

بوحشية على أيديهم. وأتى الهجوم الأخير قبل ثلاثة أسابيع، عندما أسفر قصف وحشي عشوائية في كابل عن مقتل ٦٨ شخصا وجرح ٣٥٠ آخرين. ولكن تعطشهم الشرير للدماء لم يقتصر على أفغانستان. لا ننسين أنه تحت حكم حركة طالبان أصبحت أفغانستان نقطة الانطلاق للإرهاب الدولي عندما تلقى الآلاف من الشبان التدريب والدعم اللوجستي في معسكرات الإرهابيين. وكان هذا النذير بما يشنه الإرهابيون اليوم من هجمات مميتة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط وأفريقيا وفي أماكن أخرى.

وبالتالي، فإن السؤال هو كيف ولماذا نشأت طالبان؟ ونحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا كيف تعلموا قيادة الدبابات والتحليق بالطائرات بين عشية وضحاها، وشنوا حربا تقليدية الحرب، واستفادوا من الصراع السياسي الذي طال أمده في بلدنا؟ من الذي درهم؟ ومن الذي زودهم بالإمدادات؟ من الذي مولهم؟ ومن الذي وفر لهم الملاذ الآمن، ودبر هجماتهم في الربيع السنة تلو الأخرى؟

لقد كانت الشعارات الدينية وملابس رجال الدين، فضلا عن القدرة على الاستفادة من أوجه الضعف الناشئة عن الصراع الذي طال أمده في أفغانستان، أرخص وأسهل السبل للتجنيد في صفوف حركة طالبان. وفي هذه الحالة، استخدمت الأيديولوجية والسلوك العنيف سعيا لتحقيق المآرب السياسية من جانب أوساط في إطار هياكل الدولة خارج حدودنا.

وينبغي أن يكون السؤال، ماهي الدوافع التي حفزت تلك الأوساط وما زالت تحفزها على استخدام العنف بواسطة وكلاء سعيا إلى تحقيق الأهداف السياسية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؟ ويمكن تحديد ثلاثة أسباب: أولا، تنافس الدول السلبي في المنطقة مع إفراط في القلق والارتياب من جانب إحدى الدول تجاه نوايا دولة أخرى، مما أدى إلى اعتماد السياسات الخاطئة؛ ثانيا، التوتر بين المدنيين والعسكريين من حيث السيطرة في مجال السياسات،، وهذا كفاح أصيل نابع من النزعة العسكرية في المجتمع؛ وثالثا، نقص الثقة بين الدول التي منعت الحوار البناء.

ومن ثم، الأمر الذي يتعين معالجته، في حالتنا، هو ليس الأيديولوجية، لكن الدور الأولي والتمكيني والتيسيري الذي قامت به الجهات السياسية الفاعلة واستخدامها للأيديولوجيات المتشددة من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. إن استهداف المروجين لهذه السياسات ومن يقف خلفها، الذين يستخدمون العنف سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية في إطار هياكل الدولة، ولا سيما في الجهاز الأمني،يكتسي أهمية بالغة عند التصدي لتهديدات التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن التفريق بين الإرهابيين الجيدين والسيئين عديم الجدوى، لأن جميع أشكال الإرهاب بغيضة بطابعها وتجب إدانتها.

وفي أفغانستان، شهدنا الكيفية التي يستغل بها الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة الصراعات غير المحلولة وطويلة الأمد، وانعدام السلام والأمن الأساسيين، والأهم من ذلك، المنافسة السلبية بين الدول بغية الدفع قدما بمخططاتها الوحشية. إن العالم اليوم في حاجة ماسة إلى خفض المنافسات بين الدول ومعالجة عدم توفر القدر الكافي من الثقة. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق البلدان الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية مسؤولية خاصة تتمثل في مساعدة البلدان التي تعاني من النزاع في جهودها الرامية إلى استعادة السلام.

وفي الختام، تكرر أفغانستان التأكيد على التزامها بالمشاركة البناءة مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في مناقشة تدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاستعراض نصف السنوي المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن نحقق نتائج ملموسة في نهاية عملية الاستعراض.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة المفتوحة بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته. وأود، بالنيابة عن وزير خارجية جمهورية هايتي، أن أرحب بهذه المبادرة الحسنة التوقيت من حكومة جمهورية مصر العربية.

إن حكومة جمهورية هايتي ما فتئت تدين بقوة الإرهاب الذي لا يمكن تبريره على الإطلاق، مهما كانت دوافعه أو أسبابه. لذلك، يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة بشأن التهديد الإرهابي، وجاذبية أيديولوجيات الإرهاب التي تحض على الكراهية والتعصب، والتدابير التي يتعين اتخاذها لمواجهة الثقل الأيديولوجي لخطاب الإرهاب بغية إلحاق الهزيمة بالشبكة الإرهابية، بما في ذلك الإرهاب العالمي المستوحى زعما من الإسلام.

ولم يكن التهديد بهذا القدر الهائل قط. لقد نما نموا مطردا من حيث نطاقه وشدته، كما يتضح من قائمة الهجمات الرئيسية والدماء التي أريقت في العديد من العواصم في السنوات الأخيرة: نيويورك، مدريد، باماكو، تونس العاصمة، ولندن واسطنبول وباريس وبروكسل، على سبيل المثال لا الحصر. ولا توجد منطقة ولا بلد في مأمن من العنف المتطرف. فهو يقوض الاستقرار السياسي والوئام الوطني، وآفاق التنمية، بل أسس بعض الدول الأعضاء. وهذا هو السبب في أن هذا التهديد العالمي يتطلب استجابة عالمية.

وباعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قبل عقد من الزمن، إنما اعتمدت الأمم المتحدة خطة عمل تتطلب، لكي تكون فعالة في الأجل الطويل، أن تتفهم كل دولة هذا التهديد العالمي بصورة أفضل، وأن تنفذ استراتيجية استجابة مكيفة ومحدثة باستمرار.

وتؤدي الدولة دوراً رئيسيا في الكفاح الدؤوب الذي يجب الاضطلاع به ضد الإرهاب الذي، لديه اليوم موارد وشبكات وتابعون ووسائل تدمير لم يسبق لها مثيل. وينبغي، بطبيعة الحال، للمكافحة أن تجري مع الامتثال لسيادة القانون. ويجب أن يتم تعزيز الأمن من خلال آليات سيادة القانون. ونعتقد أنه لا ينبغي تحقيق مكافحة الإرهاب الفعالة على حساب تشويه التوازن بين الأمن والحرية.

وقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة محدودية الاستراتيجيات الرامية إلى مواجهة التحدي المتمثل في الإرهاب ببساطة من خلال النهج الشرطي أو العسكري. ولدى نظر الأمين العام في نتائج الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أكد عن حق على ميل المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لركائز عمل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ومن المناسب، بالطبع، أن أرحب بالنتائج المحققة في الرد العسكري، الأمر الذي مكن التحالف الدولي من وقف التوسع الإقليمي المتسارع للحركة الجهادية الإرهابية في العراق وسورية، غير أن هذا النهج هو أبعد ما يكون عن الإبطاء من نموها بصورة نهائية. وبالنظر إلى التطورات المتصلة بهذا النوع الجديد من الإرهاب، وهي الهجمات على الأمم دون تمييز، فمن الواضح أن الرد على الإرهاب لا يكمن في القمع فحسب. ولا بد للإجراءات القمعية، مهما كانت عنصرا ضروريا، أن ترتكز على الوقاية. ولهذا السبب، نؤيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي تشدد بشكل مناسب على الحاجة إلى إعادة التركيز على الأولويات وزيادة التركيز على الأسباب التي تدفع إلى الانجذاب للجماعات العنيفة المتطرفة.

وكثيرا ما ينفذ العنف السياسي المتطرف أفراد ذوو دوافع أيديولوجية. واستنادا إلى أيديولوجيات الكراهية والتعصب، تستغل تلك الجماعات الدين وتشوهه. وتدوس على حقوق الإنسان الأساسية، وتعتدي على القيم الديمقراطية العالمية وهي صميم المبادئ التي يستند إليها السلم والأمن الدوليان.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي مكافحة الإرهاب في معترك الأفكار.

ولهذا السبب، فإن جمهورية هايتي تعلق أهمية قصوى على إنشاء الآليات الدولية المزودة بالموارد وآليات التعاون المناسبة، للتصدي للخطابات الإيديولوجية التي قد تؤدي إلى التطرف. ومن الأهمية أن نوقف كثيرا من جاذبية أيديولوجية الإرهاب، لأن ذلك ما يمنحها سلطانها إلى حد كبير.

وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في هذا الصدد أمر حيوي. ومن المأمول أن تدعم الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك اليونسكو، برامج التثقيف والتوعية التي تطلقها الدول، بما في ذلك البلدان النامية، بهدف إذكاء الوعي بالمخاطر والتهديدات التي تشكلها الأيديولوجيات الإرهابية.

وجمهورية حكومة هايتي، من جانبها، تؤيد تأييدا تاما مكافحة الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون، وهي تعمل على تحديث نظامها القضائي بتعزيز الأحكام التي ستمكنها من معاقبة ليس أعمال التحريض على الإرهاب وتمجيده فحسب، وإنما أيضا نشر الأفكار المتطرفة، ونشر العنف المدفوع أيديولوجيا، وخطاب التعصب الديني والتحريض على الكراهية العنصرية. وستكون جميع الجهات الاجتماعية الفاعلة لدينا، بالتعاون مع الدولة، جزءا من هذه الاستراتيجية، بما في ذلك المدارس.

وأخيرا، لا يمكننا أن نتجاهل العلاقة الوثيقة بين مكافحة الأيديولوجيات الإرهابية والنضال من أجل القضاء على الظروف التي تسمح بازدهار التطرف. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي أن السيطرة على الإرهاب والأيديولوجيات التي تدعمه تتطلب أيضا تسوية الصراعات الإقليمية الممتدة لأمد طويل والقضاء على مصادر التوتر التي تستغلها الحركات الإرهابية بدهاء. وبالمثل، فإن الزيادة المستمرة والإمعان في الفقر واللامساواة والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، ومشاعر الإقصاء والتهميش بين الشعوب والجماعات المحرومة، كلها عوامل ضعف، لا سيما في المجتمعات في البلدان النامية، ولا سيما في الدول الهشة. ولا يمكن تجاهلها في المعركة الأيديولوجية ضد مؤيدي التطرف العنيف.

ويجب على الأمم المتحدة ككل، ولا سيما مجلس الأمن، أن يواصلا القيام بدورهمافي قيادة هذه المكافحة، لأن الإرهاب هو في المقام الأول تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن التهديد عالمي، وأن الكفاح يجب أن يكون على المدى الطويل، استنادا إلى استراتيجية متعددة الأبعاد، ولا لا سيما الجانب الأيدولوجية. وهذه المكافحة هي معركة الجميع.

تؤمن جمهورية هايتي إيمانا راسخا بأن النجاح في هذا الكفاح سيتوقف إلى حد كبير على قدرتنا الجماعية على بناء مجتمعات تعددية منفتحة ومنصفة وشاملة للجميع، استنادا إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع، كما ذكرنا الأمين العام وكان محقا في ذلك. ومن هذا المنطلق، ستواصل حكومة هايتي دعم جميع مبادرات الأمم المتحدة التي تسعى إلى تعزيز التعبئة الدولية الرامية إلى إيجاد حلول فعالة للمشاكل التي تغذي الإرهاب، وخاصة الحد من جاذبية الأيديولوجيات التي تستند إليها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): شكرا سيدي الرئيس. يسرني أن أتوجه بالشكر لمعالي السيد سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة والوفد الدائم على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مكافحة خكاب الإرهاب وأيديولوجياته كما أشكر نائب الأمين العام للأمم المتحدة على إحلاكته الإعلامية في بداية هذه المناقشة الهامة. كما نرحب بالبيان الرئاسي الذي تم اعتماده اليوم.

لقد أكد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، اعتزاز مملكة البحرين بمكانة الأزهر وممارسة دوره الرائد على الساحة الإسلامية للتصدي لكل التحديات والممارسات الفكرية الدخيلة، ونهج الوسطية والاعتدال الذي يتميز به الأزهر الشريف باعتباره منارة العالم الإسلامي ويعكس روح الإسلام المتسامحة ونبذه للتطرف بكافة أشكاله وصوره.

يشكل موضوع محاربة الإرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية التي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين أهمية قصوى تحتاج إلى جهود دولية مشتركة ومتواصلة، ذلك أن الخطر الذي يمثله الإرهاب مشترك لا يميز بين دين ودين آخر أو إقليم أو منطقة جغرافية وأخرى أو ثقافة وأخرى. فآفة الجماعات الإرهابية أصبحت هاجسا للجميع. ولهذا فإن مكافحة الإرهاب مسؤولية عالمية جماعية وعمل تكاملي يتطلب جهودا دولية للتصدي له صونا لحياة الأبرياء وحمايتهم والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن الجماعات الإرهابية لا تمثل تعاليم الدين والفطرة الإنسانية السليمة، فقد قامت الحضارة العربية الإسلامية على قيم التسامح والمساواة والاعتدال والحفاظ على تنوع التراث ومراعاة حقوق الأقليات غير المسلمة. إن التصدي للجماعات الإرهابية يستلزم العمل والجهود المتواصلة في عدة اتجاهات، منها الجانب الأمني والعسكري؛ وأيضاً الجانب الأيديولوجي والمتمثل في مكافحة الفكر الإيديولوجي المتطرف والمناقض للفطرة الإنسانية والمشوه لتعاليم الدين الإسلامي والمسيء لمبادئه، إضافة إلى الجانب المالي المتمثل في تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية والحد من قدراتها على تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتواصل مملكة البحرين التصدي للإرهاب وتنظيماته وفق القوانين والإجراءات القائمة؛ فقد اعتمدت المملكة قائمة المنظمات الإرهابية المدرجة لديها مثل داعش والقاعدة وحزب الله الإرهابي، آخذاً بالاعتبار القوائم الإرهابية المعتمدة إقليمياً ودولياً. كما اتخذت مملكة البحرين العديد من الإجراءات وسن القوانين الرادعة لمكافحة الإرهاب، وشاركت مملكة البحرين ضمن التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، ومجموعة العمل لمكافحة تمويل تنظيم داعش، ومجموعة العمل الخاصة بالاتصال ضمن التحالف الدولي.

وقامت المملكة في العام ٢٠١٤ باستضافة المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب والذي صدر عنه إعلان المنامة. ونظمت وزارة الخارجية حلقة عمل مشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأميركية بشأن مكافحة أنشطة حزب الله الإرهابي والإجرامية باستخدام الأدوات القانونية، وحلقة العمل الخليجية الأوروبية المشتركة الثامنة لمكافحة تمويل الإرهاب، التي أوصت بتشجيع تبادل الخبرات بين وحدات الاستخبارات المالية، وسلطات إنفاذ القانون والملاحقة القضائية والسلطات القضائية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال مكافحة مصادر تمويل الإرهاب، وتعزيز ذلك التعاون في المحافل الدولية.

وفي الختام، أود التأكيد على موقف مملكة البحرين الثابت والراسخ والرافض لكل صور الإرهاب وأشكاله مهما كانت أسبابه ودوافعه والجهة التي تقف وراءه أو تموله.

الرئيس: أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية. أود أن أهنئ بحرارة البلد الشقيق جمهورية مصر العربية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لوفدها كل النجاح في النهوض بمسؤولياتها الرسمية، وأنا واثق من حنكة قيادته. ونعرب عن تقديرنا لوزير خارجية مصر، معالي السيد سامح حسن شكري سليم، على حضوره هذه الجلسة الهامة لمعالجة مسألة الإرهاب الجسيمة وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لمصر على اهتمامها المستمر والجهود المبذولة باسم المسائل المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين.

إن مكافحة خطاب الإرهاب وإيديولوجياته التي تعصف بعالمنا وتتسبب بالكثير من المعاناة والصدمات النفسية للمدنيين والدمار في العديد من البلدان تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية وشاملة. ويجب الرفض التام للأيديولوجية التكفيرية المتطرفة، حيث يجري استغلال الدين وتشويهه وتفسيره بصورة خبيثة لتحقيق المآرب السياسية للجماعات الإرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وغيرها.

ويجب عدم السماح للذين يتبنون إيديولوجيات الإرهاب الدينية المتطرفة، سواء كانوا مسلمين أو يهود أو مسيحيين، في أن يواصلوا، بدون تصد لهم، نشر آرائهم وارتكاب أفعالهم والأفعال التي تروع الملايين من المدنيين الأبرياء وتزعزع السلام والأمن في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. كما يجب التصدي لهذه الجماعات الإرهابية وأيديولوجياتها الخاطئة والخطيرة بجهود مسؤولة وعمل تعاوني يستند بقوة إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولئن كان على مجلس الأمن أن يظل طليعة هذا الجهد، من الواضح أن القضاء على هذه الآفة يتطلب حشد جميع القدرات في المجالات ذات الصلة للنظام الدولي، سواء كانت سياسية أو قانونية أو مالية. وفي هذا الصدد، يجب على جهودنا الجماعية أن تعالج حقا على سبيل الأولوية الأسباب الجذرية للمشاكل في عالمنا – سواء كانت سياسية أو أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية – التي يجري استغلالها من قبل المتطرفين لتجنيد الكوادر في صفوفهم لخدمة أهدافهم الشريرة.

ونحن على يقين بأن احترام القانون الدولي وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الإفلات من العقاب كان من الممكن أن يحول دون تفاقم العديد من المظالم التي يستغلها المتطرفون لدفع أيديولوجياتهم، وأن لا يتيح المجال لترعرعها ونموها. ويشمل ذلك، بالطبع، الجرح مفتوح والظلم الذي طال أمده لقضية فلسطين، التي ما زال المتطرفون يستغلونها بلا مبالاة يساء استخدامها لتبرير سلوكهم وأيديولوجياتهم البغيضة. وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل الجهود لتعزيز إجراء حوار صريح ومنفتح بين الأديان والثقافات يشمل ويصل ليس القادة والحكومات فحسب، بل أيضا المدنيين العاديين، بمن فيهم الشباب والنساء.

ولا بد لهذا الحوار والجهود التعاونية أن تؤكد من جديد على القانون الدولي باعتباره الإطار التوجيهي اللازم للعلاقات الدولية، وليس القوة والمنعة. ويجب أن يؤكد على الالتزامات على هذا الأساس، وأن يحترم القانون وحقوق الإنسان في معالجة المظالم الرئيسية، بما في ذلك إنهاء الصراعات المدمرة في عصرنا وإعادة التأكيد على المبادئ الحقيقية لكل الأديان، بما في ذلك التسامح، السلام واحترام البشرية، بغية مكافحة تشتيت الجهد والتشوهات والتفسيرات الخاطئة التي يستخدمها المتطرفون للنهوض بأيديولوجياتهم وتجنيد الكثيرين، ولا سيما الشباب الساخطين، في صفوفهم.

وتلتزم دولة فلسطين بالموقف الشامل لحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن الإرهاب، حسبما تم تأكيده في العديد من الإعلانات الوزارية ومؤتمرات القمة. وتشكل الأعمال الإرهابية واحدة من أكثر الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. وهذه الأعمال تقوض حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن، والحريات الأساسية للشعوب وتعرض للخطر استقرار الدول وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الأمن الوطني والإقليمي والدولي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الدول.

إن الأعمال الإجرامية العنيفة الرامية إلى إشاعة حالة من الرعب بين الأشخاص أيا كانت أغراضها، وأينما وقعت، وأيا كان مرتكبوها، لا يمكن تبريرها في أي ظرف من الظروف. ويجب ألا يكون هناك أي استثناء أو انتقائية في تطبيق هذا المبدأ إذ نسعى إلى مواجهة الأيديولوجيات والجماعات المتطرفة ووضع حد لإرهابهم.

وختاما، يجب علينا إعادة التأكيد على عدم المساواة بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال أو السيطرة الاستعمارية الأجنبية من أجل تقرير المصير والتحرر. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني، بما في ذلك نضال الشعب الفلسطيني لعقود من أجل تحقيق الحرية والعدالة، لا يشكل أرهابا، ويجب رفض أي وصف أو مقارنة من هذا القبيل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد ثين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة خطاب وأيديولوجيات الإرهاب. يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نهنئ مصر على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وعلى عقد هذه المناقشة. ويرحب وفد بلدي باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2016/6) اليوم.

ويساور ميانمار القلق أيضا إزاء العنف وعدم الاستقرار في معظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك إمكانية مواجهة هذه الحوادث في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك منطقتنا. وميانمار تعارض بقوة أي عمل من أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن نتشاطر الأسى على ضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت اليوم في العراق، وعلى جميع ضحايا خطاب الإرهاب في عصرنا.

واليوم، فإننا نواجه شكلا استثنائيا من أشكال الإرهاب الذي يتجاوز جميع التهديدات التقليدية وغير التقليدية في جميع أنحاء العالم، إذ إنه يهدف إلى زعزعة حتى نسيج المجتمع المتحضر وتغلغل أيديولوجياته المتطرفة والعنيفة في قلوب والأجيال الشابة وعقولهم. أما على صعيد التطرّف، فإن الإرهاب يفتك بالفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، وحتى الأهداف السهلة مثل المرافق الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. فالإرهاب يتجاهل الحدود الجغرافية والأخلاقية.

كما أن شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي قد مكنت أيديولوجيات الإرهاب والكراهية من الانتشار بسبل يصعب تتبعها. ولذلك، يجب على الدول أن تتخذ كل التدابير الممكنة لتعقب وردع عناصر الفضاء الإلكتروني على شبكة الإنترنت، باستخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة. ويجب علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية بصورة شمولية، بالإضافة إلى الانتقام من أجهزة الأمن وإنفاذ القانون، بما في ذلك عن طريق الوسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لمنع تلك التهديدات.

ويكتسي دور المرأة أهمية من خلال مشاركتها في عملية صنع القرار في جميع المنابر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا بد من رعاية الأطفال والشباب وتوفير فرص التعليم لهم طوال حياتهم، كي يعرفوا الخطأ والصواب، كشكل من أشكال التحصين الوقائي من تهديدات الإرهاب والجريمة.

سنت ميانمار قانونها الوطني المتعلق بمكافحة الإرهاب في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وجرمنا مختلف أشكال الإرهاب، فضلا عن تمويل الإرهاب والتحريض عليه. كما حسنا التشريعات المحلية لقمع تمويل الإرهاب وغسل الأموال، فضلا عن التشريعات المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. أما من الناحية الهيكلية، فقد تم تأسيس هيئات الرقابة المركزية اللازمة، كما تم إنشاء وحدة الاستخبارات المالية.

وأكدت ميانمار من جديد حرصها على السلم والأمن ومكافحة الإرهاب من خلال التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق تطبيق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣، والتصديق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١٤، واتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٥. إن تدابير التنفيذ الوطنية، بالتعاون مع هيئات المعاهدات ووكالات الدعم التقني المعنية، مراكز الامتياز للحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية، والنووية والإشعاعية، يجري تنفيذها عملا بأحكام الاتفاقيات ذات الصلة.

وتحترم ميانمار وتؤيد جميع قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتتعاون بشكل تام مع لجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية. ونحن نرحب برؤية إنشاء إطار دولي شامل بحلول عام ٢٠١٧ لمعالجة مسألة الإرهاب. وحتى هذا التاريخ، فإن ميانمار هي دولة طرف في ١١ من الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ونحن عضو نشط في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب، التي تمثل الجهود الإقليمية الجماعية التي تبذلها بلدان الرابطة منذ عام ٢٠١١. ونحن نواصل العمل بشأن خطة عمل الرابطة الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ونسعى إلى تعزيز الوصول إلى النظم التربوية الجيدة. وعمل الاجتماع الوزاري الخاص للرابطة بشأن تصاعد النزعة المتشددة والتطرف العنيف الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي على تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلك المسألة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ قد هيأتا الأطر التوجيهية للدول الأعضاء لتنفيذ وبناء شراكات استراتيجية، الأمر الذي يمكن أن يساعدنا على إيجاد مجتمعات لا تتسامح مع أي عمل من أعمال الإرهاب بينما لا يتخلف أحد عن الركب في تحقيق تلك الأهداف. ويكتسي دور الأمم المتحدة أهمية بالنسبة للتدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها من أجل الحفاظ على السلام ومنع التطرف العنيف. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة التقنية في بناء القدرات الوطنية لكي تتمكن من معالجة تلك المسائل في المجالات التي تحددها الدول الأعضاء ووفقا لأولوياتها.

وفي الختام، تود ميانمار أن تؤكد من جديد على التزامها بالعمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة نفسها والدول الأعضاء من أجل التصدي لتهديدات الإرهاب من خلال الأطر المتاحة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وخطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) والأطر الأخرى ذات الصلة.

وستواصل ميانمار العمل بنشاط مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل منع الإرهاب ومكافحته. فالإرهاب يتجاوز الحدود الدينية والعرقية والثقافية والإقليمية، كما يهدد السلم والاستقرار والتنمية للبشرية جمعاء.

الرئيس: تلقت الرئاسة طلبات من عدة من الوفود للإدلاء ببيانات أخرى. وأعتزم الموافقة على تلك الطلبات. أرجو أن تلتزم جميع الوفود بالإدلاء ببيان إضافي واحد.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيان إضافي.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدي الرئيس. وأعتذر لطلب الكلمة في هذا الوقت المتأخر. إلا أن وفد بلادي يود الرد على ما تضمنته بيانات ممثلي أنظمة الحكم في السعودية وقطر وتركيا. لقد تضمنت تلك البيانات جملة من الادعاءات والأكاذيب والترويج لدور مزعوم في مكافحة الإرهاب.

في حين أن تلك الأنظمة الثلاث متورطة للنخاع في العمل على نشر الإرهاب الوحشي والتطرف المقيت والفكر التكفيري الوهابي الهمجي. ودعم وتمويل وتسليح الجماعات الإرهابية وتوفير المنصات الإعلامية والسياسية لها. كما أنها تقف وراء الكثير من الهجمات الإرهابية التي شهدتها دول أعضاء في هذه المنظمة. وتقوم باستقدام المقاتلين الإرهابيين والمرتزقة الأجانب من شتى أنحاء العالم إلى بلادي بما يخدم مصالحها ويزيد معاناة السوريين ويطيل أمد الأزمة ويقوض مساعي الحل السياسي.

إن تقارير الأمم المتحدة تتحدث عن وجود أكثر من ٣٠ ٠٠٠ إرهابي أجنبي في سورية والعراق. وإننا في سورية، نؤكد أن العدد أكثر من ذلك بكثير. فهناك أكثر من ٢٤ ٥٠٠ إرهابي من الجنسية السعودية حصرا في صفوف داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، وهناك ألاف غيرهم في دول أخرى أعضاء في هذه المنظمة. وهؤلاء هم نتيجة للفكر المتطرف الذي ينهلوه، والذي رأينا أثاره في الأعمال الإرهابية التي شهدتها دول مختلفة حول العالم. وهو فكر لا يمت بطبيعة الحال لا للإسلام، ولا للحضارة البشرية بأي صلة. إن دور هذه الأنظمة في دعم الإرهاب لم يعد خافيا على أحد. وقد استمعنا اليوم لتأكيدات من وفود دول أعضاء في هذا المجلس للدور التركي في عبور وسفر المقاتلين الإرهابيين والمرتزقة الأجانب إلى بلدي. وكما تعلمون، فقد وصل الأمر بنظام أردوغان للتدخل العسكري مرارا لدعم جماعاته الإرهابية التي تنشط على الأراضي السورية. ونظام أردوغان متورط في دعم وتمويل الإرهاب بشكل مباشر وبشكل غير مباشر من خلال اتجاره مع داعش بالنفط والآثار السورية المنهوبين.

وهو أمر موثق وثابت. إن ممارسات هذه الأنظمة الثلاث تمثل أعمال عدوانية وخرقا فاضحا للقانون الدولي والميثاق وقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. ونحن نطالب مجددا مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لإدانة ممارسات هذه الأنظمة وعدم التسامح على الإطلاق مع ممارساتها،وإلزامها بالكف عن دعم الإرهاب ومساءلتها عن أفعالها الإجرامية.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية للإدلاء ببيان آخر.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود الاعتذار عن طلب الكلمة في هذه الساعة المتأخرة. يود وفد بلدي أن يرد على بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي ساقها سفير المملكة العربية السعودية ضد بلدي.

ومن المفارقات أنه اتهم إيران بتأجيج لهيب الطائفية وأنه يدعو إلى مكافحتها. وعلى الرغم مما ادّعاه، فمن المعروف للجميع من أين تأتي الأيديولوجية التكفيرية الإيديولوجية وما هي أهدافها. ومن المعروف أيضا من الذي يضع هذه الأيديولوجية موضع التنفيذ. إن نموذج البيانات التحريضية ضد مختلف الفرق الإسلامية من جانب رجال الدين والمسؤولين السعوديين ذوي النفوذ، بمن فيهم إمام الحرم في مكة الذي

تعينه الحكومة، يبين بوضوح من الذي ينشر الخطاب الطائفي ويحرض على الكراهية الطائفية.

وفي الواقع، تضمنت إحدى الخطب التي ألقاها مؤخرا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ عبد الرحمن السديس، وهو إمام الحرم المعين من الحكومة، خطاب كراهية وتحريض على العنف ضد الشيعة.

”حربنا مع إيران، قولوها واملؤها في الملأ، هي حرب سنة وشيعة. إن الحرب مع إيران... هي طائفية. وإذا لم تكن طائفية، سنجعلها طائفية... وخلافنا مع الرافضة لن يزول ما دام الرافضة لهم قائمة... ولن يزول انتحارنا في سبيل قتالهم.. .. ما داموا على وجه الأرض.“

ومن الواضح تماما من هم الذين يعتبرون أنفسهم المؤمنين الحقيقيين الوحيدين، ومن هم الذين شرعوا في تدمير الفرق الأخرى والقضاء عليها في العالم الإسلامي، بما في ذلك تلك الموجودة خارج العالم الإسلامي.

وفي هذا الصدد، فإن نظرة خاطفة في كتب التاريخ ستبين بسهولة أن أنصار الأيديولوجية التكفيرية الطائفي بدأوا حملتهم الطائفية في عام ١٨٠٥، عندما شنوا هجوما ضد الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء وأضرموا فيها النيران. وقد ارتُكب فعل جنائي طائفي من ذلك النوع في حزيران/يونيه ٢٠١٤، عندما قُتِل بصورة بشعة في تكريت ١٧٠٠ تلميذ مرشح من سلاح الجو العراقي، لمجرد أن الطلاب ينتمون لفرقة إسلامية أخرى.

ويمكننا أن نوافق على أن إنشاء مراكز ومنظمات التمويل الرامية إلى محاربة الإرهاب شيء جيد. ولكن يجب ألا يكون هناك شك في أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات لاستبعاد العناصر التي تحرض على الكراهية والتعصب ضد المختلفين عنهم. ونؤمن بأن الإجراءات ضد الذين ينشرون أيديولوجية التكفير البغيضة وضد أنصارهم داخل المملكة العربية السعودية، تشكل إجراءات ضرورية ينبغي القيام بها في ذلك البلد.

كما أشار السفير السعودي إلى حزب الله السعودية، ووصفه بالمنظمة الإرهابية الطائفية. وفي هذا المقام أيضا، من المعروف أن حزب الله يشكل جزءا لا يتجزأ من الحكومة والبرلمان في دولة عضو في الأمم المتحدة. إنها الجماعة التي ساعدت على طرد المحتلين الإسرائيليين من لبنان، وفي حالات عديدة، وقفت في وجه الكيان الإسرائيلي وحاربته وهو الذي يحتل الأراضي الفلسطينية. ومن الصادم أن يجد أي بلد إسلامي أرضية مشتركة مع الكيان الإسرائيلي، وأن يسوق بالضبط نفس المزاعم التي يسوقها قادة هذا الكيان.

وهذه التصريحات تتعارض مع مصالح العالم الإسلامي، وتضر بالوحدة التي نحتاج إليها للبناء بغية النهوض برفاه المسلمين في كل مكان.

الرئيس: طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد موسخين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وفدي أوكرانيا وجورجيا قد قدمت عددا من التلميحات المعادية لروسيا، وهي تلميحات لا تمت لموضوع اليوم. ونحن نرفضها لأن لا أساس لها من الصحة لا صلة لها بالموضوع.

الرئيس: طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر..

السيد ليزوتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد أوكرانيا إثارة النقاط التالية ممارسة لحقه في الرد. نحن نشعر بخيبة أمل، فبدلا من الاعتراف في نهاية المطاف بشن العدوان على بلدي، فإن الوفد الروسي قد لجأ إلى تكرار تلميحات زائفة لا تقنع أحدا. إن ما شهدناه للتو لا يعدو عن كونه محاولة روسية أخرى لصرف انتباهنا عن جهودها

الرامية إلى تصدير الإرهاب إلى أوكرانيا. وهو يمثل السيناريو التقليدي للتشهير الذي يستخدمه المجرمون المتمرسون كي يحولوا اللوم ويحموا أنفسهم من الملاحقة القضائية.

وعندما نتكلم عن الدعم الذي تقدمه روسيا إلى المنظمات الإرهابية، فإن الأمر لا يقتصر على تمويل الحملات الإعلامية الرامية إلى غرس الكراهية، والاستياء والتشدد فحسب، بل تعزيز الدعاية الإرهابية في الأراضي المحتلة من أوكرانيا وهي دونباس والقرم. كما يشمل الحكم المباشر والدعم العسكري والإشراف على الأنشطة الإرهابية.

وأود أن أذكر الحالة في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك في أوكرانيا، حيث تشير آلة الدعاية الموالية لروسيا إلى ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوغانسك الشعبية على أنه ”روسيا الجديدة.“ وفي هذا الصدد، فإن العدد الصادر في ٢٩ آذار/مارس من المجلة الألمانية المشهورة ”بِلد“ قد أبرز أن الجانب الروسي أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات في مجال الدعم الإنساني للمناطق المتضررة في جنوب شرق منطقتي دونيتسك ولوغانسك. ومن خلال تلك اللجنة وأفرقتها العاملة الستة، تدير الحكومة الروسية جميع شؤون المنطقتين المحتلتين اللتين ذُكرتا. ويجري التعامل مع المنطقتين المذكورتين على أنهما جزءا من الأراضي الروسية، وجهاز الأمن الاتحادي الروسي يشرف على كل فريق عامل.

وعلى الرغم من البيانات التي أصدرها الاتحاد الروسي بشأن مستقبل إدماج هاتين المنطقتين مع أوكرانيا، فإن الجانب الروسي يعتزم تأمين وجود هاتين المنطقتين في الأجل الطويل تحت السيطرة الروسية الكاملة. كما يخطط لإنشاء دولة عميلة سوف يقرر مستقبلها في موسكو حصرا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا للإدلاء ببيان إضافي.

السيدة أوزكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى في هذه الساعة المتأخرة، لكنني مضطرة إلى القيام بذلك، بالنظر إلى الادعاءات التي ساقها للتو أحد الوفود. نحن نرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي ساقها ممثل النظام السوري الذي فقد كل الشرعية منذ زمن بعيد.

إن ما تفعله تركيا من أجل شعب سورية الشقيقة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، يجري على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. إن تركيا تستضيف أكثر من ٢,٥ مليون من السوريين، وتوفر لهم المأوى والحماية والرعاية الصحية والتعليم. وإذ يستمر الدمار والمعاناة اللذين يتسبب بهما النظام، كما يتبين من أحدث هجوم مروع استهداف مخيما للمشردين داخليا في محافظة إدلب، أود فقط أن أؤكد أن تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري.

الرئيس: طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد مُوسِخين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتذر لطلب الكلمة مرة أخرى. غير أن سأتكلم بإيجاز شديد. تنطبق تعليقاتنا السابقة تمام الانطباق على التعليقات التي أدلى بها ممثل أوكرانيا.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أشكر المترجمين الفوريين والأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن على تعاونهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.